التناول الإعلامي للقضايا السياسية في الجزائر

التعديلات الدستورية لعامي 1996 - 2008

من خلال الصحافة الجزائرية

(نموذجا)

دراسة تحليلية مقارنة

اعداد الطالب / محمد الصالح طهاري اشراف د . عزت عجان

السنة الجامعية / 2008 - 2009

- **مقـــــدمـــة :**

تداعت الأحداث السياسية في الجزائر بشكل متسارع وخطير منذ أحداث أكتوبر **1988** ، واعتبر الكثير من السياسيين والاعلاميين هذه الاحداث بداية فجر ديمقراطي في الجزائر اشرقت من خلاله شمس الحرية الاعلامية لتؤسس فضاءا جديدا في ظل التغيرات الجوهرية التي شهدتها الساحة الجزائرية انذاك .

الا أن توالي الاحداث السياسية فيما بعد وبالشكل الذي حدثت به وما ترتب عنها من نتائج هددت كيان الدولة الجزائرية في مرحلة معينة ادى الى دخول الجزائر مرحلة مظلمة كان ثمنها باهضا على جميع المستويات ، مرحلة عايشت أحداثها وسائل الاعلام والصحف الحزائرية الحكومية والخاصة على حد سواء .

ولأن ضرورة الوصول الى تفسير وفهم مجرى الحدث السياسي وتفاعل المجتمع معه يقتضي بالضرورة الولوج في محاولة فهم دور وتفاعل وسائل الاعلام وخاصة الصحافة المكتوبة وعلاقتها بالحدث السياسي في حد ذاته باعتبارها وسيلة أساسية في نقل وتفعيل الأحداث والتي يأتي في مقدمتها القضايا السياسية التي يعيشها المجتمع .

وليس من باب التكرار أن نؤكد مجددا بأن أحداث أكتوبر **1988** أفرزت واقعا سياسيا واجتماعيا واعلاميا مغايرا ، جديدا ، لكن وبعيدا عن مسببات هذه الاحداث والاختلاف في تحديدها ، فان الجميع متفق بأن هذه الاحداث كانت وراء اقرار السلطة الجزائرية ممثلة في رئيس

الجمهورية الشاذلي بن جديد بتنظيم استفتاء شعبي لتعديل الدستور الجزائري يوم **23** فبراير **1989** أنهى بموجبه مرحلة طويلة من حكم الحزب الواحد استغرقت **27** عاما .

أتاح تعديل الدستور عام **1989** ادراج المادة **40** و التي أعطت الحق للجزائريين لاول مرة منذ الاستقلال بانشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والتي أصبحت تسمى فيما بعد الاحزاب السياسية وفقا لقانون عضوي جاء مكملا وموضحا لهذه المادة الدستورية حيث نص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم انشائها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي .

غير أن هذا القانون تم تعديله بعد اشهر قليلة من تعديل الدستور شهر فبراير **1996** وذلك يوم السادس من مارس عام **1997** واستبداله بالقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية والذي حدد شروطا يجب على الاحزاب التقيد بها خاصة المادة الثالثة التي تلزم المؤسسين بعدم استغلال مكونات الهوية الجزائرية التي هي الإسلام والعروبة والأمازيغية وكذلك احترام مبادئ ثورة نوفمبر **1954** واحترام الحريات العامة وعدم المساس بالوحدة الوطنية وتبني التعددية السياسية حيث جعل هذا القانون وزارة الداخلية بحق هي الجهة المسؤولة عن الاعتراف بالأحزاب السياسية كما جاء في المادة **12** .

لقد منح دستور **1989** صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية وجعل مؤسسة الرئاسة أهم مؤسسة في هرم السطة الجزائرية إلى جانب المؤسسة العسكرية باعتبارها حامية الوطن والجمهورية وبموجب نصوص هذا الدستور أصبح رئيس الجمهورية هــو رئيس

الدولة و حامي الدستور و القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية ولديه سلطة تعيين واقالة رئيس الحكومة و حق إصدار العفو واقرارحـالة الطوارئ أو الحصار ان اقتضت الضــرورة ، وله الحـق الدستوري في حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها كما أن له حق المبادرة بالتعديل الدّستوري و يعتبر رئيس الجمهورية حسب نص الدستوري القاضي الاول للبـــلاد .

وفي ظل تلك الظروف السياسية الجديدة أثارت تجربة الانفتاح الديمقراطي في الجزائر اهتمام العالم باسره باعتبارها جسدت تطلعات الشعب الجزائري باحداث التغيير المنشود عن طريق انشاء مؤسسات دستورية تحظى بالمصداقية وتكرس العمل الدسياسي الديمقراطي، خاصة وأن عملية الانفتاح السياسي شملت اصدار حكومة السيد مولود حمروش القانون المتعلق بالإعلام الجزائري في الثالث من أبريل عام **1990** والذي وضع حدا لقانون الاعلام الصادر في السادس من فبراير **1982** والذي كان يكرس هيمنة الحزب الواحد على المؤسسات الاعلامية والثقافية ويمنع انشاء الصحف الحرة .ويحصر دور وسائل الاعلام والصحف في التعبير عن توجهات حزب جبهة التحرير الوطني السياسية.

ومن هذا المنطلق شكل دستور **1989** وقانون الاعلام لعام **1990** قاعدتين اساسين لميلاد تجربة اعلامية جزائرية مستقلة كرست حرية العمل الصحفي في الجزائر واعطت دعائم لوسائل الاعلام المكتوبة حتى تكون في صلب التحولات السياسية والاعلامية باعتبارها وسيلة

لاثراء النقاش السياسي من خلال الاهتمام بالتحولات السياسية التي مر بها المجتمع الجزائري والتفاعل معها مهنيا وسياسيا من خلال متابعتها وتغطيتها لأبرز المحطات السياسية وابداء الرأي حولها في سياق المساهمة برسم معالم المستقبل السياسي للجزائر .

لقد كانت الصحف الحكومية التي انضوت تحت لواء القطاع العام أو الصحف الخاصة التي اطلق عليها اسم الصحف المستقلة في بداية مسارها ومنذ اقرار الانفتاح الديمقراطي في لب الاحداث السياسية وشكلت في العديد من المناسبات جزءا لا يتجزأ من التحولات التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية في سياق التطور الطبيعي الشامل للمجتمع الجزائري .

إشكـــــاليـــة الدراســـــــة :

شكلت تعديلات الدستور الجزائري منذ استقلال الجزائرعام **1962** ولغاية يومنا هذا محطات سياسية هامة في تاريخ الجزائر الحديث، فلقد تعاقب على المشهد السياسي الجزائري أربعة دساتير شهدت عدة تعديلات بما يتوافق ومتطلبات المراحل السياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية في ظل متغيرات سياسية واقتصادية محلية ودولية تختلف من مرحلة الى أخرى .

و أولت وسائل الاعلام الجزائرية والدولية اهتماما كبيرا بما يحدث في الجزائر وعلى وجه الخصوص منذ اقرار الانفتاح الديمقراطي وما تمخض عن الغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام **1992** من تداعيات سياسية وامنية خطيرة وما ترتب عنها من احداث أليمة دفعت بالسلطة

الجزائريـة الـى اللجـوء لتعـديل الدسـتوركاجراء سياسـي يرمـي لايجـاد الحلول المناسبة للمشاكل الظرفية التي كانت تواجهها .

وانطلاقـا مـن تأديـة دورهـا الاعـــلامي أولا وباعتبارهـا جـــزءا من المعادلة التي يتشكل منها المشهــد السياسي ثانيـا وانطلاقـا من هذا الحدث بـالنظر الـى اهميتـه علـى المستويين المحلـي والـــدولي ، فان دراستنا هذه ستسعى للتطرق الى كيفية تناول الصحف الجزائريـة الحكوميــة والخاصــة لمســألة التعـديلات الدسـتورية لعـامي 1996 و 2008 وذلـك باعتبارهـا تشـكل أحـد أبـرز القضـايا السياسـية علـى السـاحة الجزائريـة ، وعليـه فـإن اشكالية الدراسـة يتضـمنها السـؤال التالي:

ـ كيـف تناولـت الصحــف الجزائريــة الحكوميــة والخاصــة مسـألة التعـديلات الدسـتورية باعتبارهـا تشـكل أحـد أهـم و أبـرز القضـايا السياسـية التــي كـان لهـا أثرهـا علــى الوضــع السياســي العـام فــي الجزائر ؟ .

ـ وهل هنـاك اختـلاف فـي التنـاول الاعلامـي مـن النـاحيتين الشكلية والكيفيـة بـين صـحيفتي الشـعب والمجاهـد الحكـوميتين وبـين صـحف الخبر وا لشروق اليومي والوطــن الخاصة ؟ .

ستحاول هذه الدراسة التطرق لهذه الاشكالية من خلال وصف مضمــون المادة الاعلامية المنشورة في هذه الصحف وتحليلها من الناحيتين الكمية والكيفية لاستخلاص النتائج و اجراء المقارنـة باعتماد خطـة منهجيـة محـــددة تضـمنت أربعــة فصـول يضـم كـل واحـــد مبحثيــن اثنيــن :

ـ **فـــصل أول منهـجي ونظـــري** : يتضمن مبحثيــن الأول منهجية البحث و الثاني الاطار النظري للدراسة ويتضمن أولا تعريفا بالقضـايا السياسية الكبرى التـي تهم السـاحة السياية الجزائريـة والتـي يـأتي فـي مقدمتها تطـور الدسـاتير فـي الجزائـر منـذ الاسـتقلال وثانيـا التعريف بالصحف محل الدراسة .

ـ **فصـــل ثـــاني تطبيـــقي** : يتضـمن مسـحا للتنـاول الاعلامـي لموضـــوع التعـــديل الدستـــــوري لشـهر نوفمبرعـام **1996** يضـم مبحثين الأول خاص بصحيفتي **الشعـــب** و**المجاهـــد الحكـــوميتين والثاني لصحيفتي الخبر والوطن الخاصتين** ويضم كل مبحث مطلبا أولا للجانب الشكلي ومطلبا ثانيا للجانب الكيفي .

ـ **فصـــل ثالث تطبيـــقي :** يتضـمن مسـحا للتنـــاول الاعلامـي لمـوضـوع التعـــديل الدستوري لعام **2008** يضم مبحثا أولا **لصحيفتي الشعب والمجاهد الحكوميتين ومبحثا ثانيا** لصحيفتي **الشـروق اليومي** و**الوطــن الخـــاصتين حيث** يضـم كل مبحث مطلبين الأول للجانـب الشكلي والثاني للجانب الكيفي التحليلي.

ـ **فصـــل رابـــع** : يتضمـن مبحثا أولا للقراءة التحليلية المقارنة بين الفترتين محل الدراســة ومبحثا آخر للاستنتاجات التي خلصنا اليها فـي بحثنا .

ـ **خاتمـــــة**

ـ **المـــراجع**

ـ **المـــلاحق**

ـ **الفهـــرس**

الـفصــل الأول :

الإطارالمنهجــي والنظـري للد راســـة

المبحث الأول :

إشكـالية و منهجية البحث

ينطلـق البحـث العلمـي بتخصصـاته المختلفـة فـي جميـع المجـالات الانسـانية و الاجتماعيـة و الاقتصـادية و الاعلاميـة و حتـى العلميـة من التساؤلات التي ُتسمى علميا مشكلات البحوث التـي تتحـول منهجيـا الـى مواضيع لبحوث شتى .

يُعرف العلماء عامة مشكلة البحث بانها الاسئلة المبهمة التـي نطرحها و التـي تحتـاج دومـا الـى اجابـات ، و يُعرفهـا فانـدلين بأنهـا الشـعور بالصعوبة في حين عرفها كيرلنجر بأنها الجملة الاستفهامية ، اما عبد الباسط محسن فعرفها بأنها الموضوع الذي يحتاج الى تفسير و قال عنها انجلش بأنها حالة تكون متغيراتها محددة وبعضها الآخر مجهولا يمكـن اكتشـافه و اعتبرهـا محمـد شـلبي بالسـؤال الـذي يقتضـي حشـد الجهود و تكتلها لازالة الغموض و اللبس و الابهام عنه و لا يجب ان يأخذ السؤال شكل تأييد أو نفي للقضية بل صيغة استفهام و استفسار لا يمكننا ان نحول موضوع بحث الى مشكلة بحث (نسيمـة ربيعـة 2006 : ص : 35) .

تحتـاج مشـكلات البحـوث للتمحـيص فيهـا و ايجـاد الاجوبـة الدقيقـة و الموضـوعية لهـا الـى منـاهج علميـة دقيقـة تفـي بدراسـة الاشـكاليات و تتيح للبـاحثين طرقـا دراسية محـددة حسبما يمليـه تخصـص البحـث و موضوعه .

بـدأ البـاحثون و الفلاسـفة بحـوثهم بالاهتمـام بقضـايا الوجـود و الحـب و الجمال و الخير و الشر و المنطق و المعرفة و غيرها من المواضيع المتعلقة بالوجود الانساني عامة ، و كان أول ما يقوم به الباحث انذاك أن يؤسس لنفسه طريقة للبحث أخذت فيما بعد اسمه فأصبح التاريخ العلمي غنيا بمنهج سقراط و أفلاطون و كانط و دوركايم و غيرهم كثيرون (م روزنتال و ب. بدوين 1985 : ص 184) ، لكن هل لنا أن نفتح باب تساؤلاتنا عن ماهية المنهج و تعريفه ؟.

قدم الباحث عبد الرحمان بدوي تعـــريفا للمنهــج عـلى انـه الطريق المــؤدي الى الكشــف عــن الحقيقة في العــلوم بواسطة طائفة من القــواعد العامة تهيمــن على سيــر العــقل وتحــدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معــلومة (أحمــد بن مرسلي 2003 : ص 281).

في حين عرف رابح تركي المنهجية بالطريقة التي يسلكها العلماء في بحوثهم ، و لما كانت البحوث مختلفة كانت الطرائق مختلفة حيث أن طريقة البحث يجدب أن تتكيف الى حد كبير مع موضوع البحث ، و عليه فعلم المناهج ليس علما بعينه بل هو علم يقف وراء كل العلوم ، يحلل طرائقها ليستخرج منها ما يجوز وما لا يجوز (نسيمة ربيعة جعفري 2006 : ص 26)

بينما عـــرف الباحث محمد زيان عمـــر المنهج بالاطار الفكـــري الذي يعــمل بداخله عقــل الباحث (بن مرسلي 2003 : ص 281).

اما المعجم الفلسفي فقد عرف المنهجية بانها قسم من اقسام المنطق تبحث في مناهج كل العلوم و في الاسس العامة التي تبرهن على صحة

النظريـات دون التعـرض الـى مضـمونها (ماهرعبـد القـادر محمـد علـي 1999 : ص 18) .

أمـا مـاركيز (بـن مرسـلي 2003 : ص 281) فقـــد قســـم منـاهج البحث إلي ستة أنـــواع مختلفـــة هي :

ـ المنهج الأنثروبولوجي.
- المنهج الفلسفي.
- المنهج التاريخي.
- المنهج التجريبي.
ـ منهج دراسة الحالة.
- منهج الدراسات المسحية.

ـ وقـــد أضـاف الـى ذلـك الباحـث ويتنـي منهجـا سـابعا هـو المـنهج التنبــؤي.

غير ان ويتني ذهب اكثر لتوضيح العلاقة بين المنهج و الطريقة حيث اعتبر المنهج هو الاسلوب الذي يسير على نهجه الباحث لتحقيق هدف بحثه و الاجابة على اسئلته أو بعبارة أخرى كيف يحقق الباحث هدفه ، اما الأداة فهي ترتكز علـى الاجابـة علـى السؤال التـالي : بمـاذا يحقق الباحث هدف بحثه ؟ (أ .د مزيان محمد : 1999 ص 14).

لقد حدد المعجم الفلسفي معنى المنهجية في بعده المنطقي المجرد بعده العام للعلم دون منطقه المادي الملموس الذي يعد قاعدة البحث العلمي

و هو ما دفع بالعديد من الباحثين الى تفضيل التجريب على التجريد و هو ما نجده عند الباحث ش. روز الذي اعتبر بان المنهجية هـــي الاستراتيجية الناجعة التي يتبعها الباحث للوصول الى الحل الانجع لاشكالية بحثه دون الخروج عن المنطق العام الذي يحكم القواعد العامة التي تحكم بدورها اشكالية البحث و ذلك حتى يتوخى الصدق و الدقة و الثبات في دراسة اية اشكالية (نسيمة ربيعة جعفري - 2006 . ص :27).

من الواضح أن التفكير العـــلمي القائم على أسس و قواعـــد البرهنـــة و الملاحظة و التجريب كما وصفه جون بدوان و كارل بوبر (Jean Baudouin.Karl Poper 1995 : 15) يستدعي ضرورة العمل و التدرج عبر مراحل معالجة اشكالية البحث من خلال حصر التساؤلات و صياغة الفرضيات العلمية ثم تحديد المنهج المتبع في الدراسة .

وعليه فان اختيار المنهج الملائم للدراسة مرتبط بصفة مباشرة ارتباطا وثيقا بالاشكالية المطروحة قيد البحث في جميع المجالات بما فيها مجال الاعـــلام والاتصال حيث تتحكم اشكالية البحث في تحديد نـــوع المنهج الذي سيكون الباحث مجبرا على اتباعه للوصول الى نتائج الـــدراســـة .

ومن ضمـــن المناهـــج التي أشار اليها معظم الباحثين في مجال الاعلام والعلوم الانسانية تعتمد دراستنا على منهج المسح باعتبـــاره

اهـم الطـرق المنهجيـة المسـتخدمة فـي البـوث الوصـفية التحليليـة أو المقارنة وقد أورد الباحث رابح تركي منهج المسح والمنهج الوصفي جنبا الى جنب في تناوله للابحاث الوصفية ، لكنه في تعريفهما لم يشر الى الفرق بينهما (أحمـد بن مرسلي 2003 : ص 281).

تبـرز كـل هـذه التعـريفات بـأن استكشـاف الواقـع وتصـوير الظـاهرة كمـا توجـد علـى حالتهـا الطبيعيـة فـي الواقـع بالاعتمـاد علـى المـنهج الوصـفي والمسـحي قـد أعطـى نتائجـه عبـر السـنوات الماضـية خاصـة اذا كـان موضـوع الدراسـة كمـا هـو الحـال لدراسـتنا مرتبطـا بمتابعـة مـــادة اعلامية منشورة خلال فترة محددة من حيث الزمان والمكان .

يقـــوم البحـث الوصـفي فـي مجـال الاعـلام والصـحافة المكتوبـة علـى وجـه التحديـد بوصـف مـا هـــو كـائن، وجمـع البيانـات عنـه، وتفسـيره وتحـــديد توجهـات الصـحف محـل الدراسـة مـن خـلال جمـع البيانـات لتحليلهـا بهـــدف اسـتخلاص النتـائج حتـى يكـــون البحـث مكـتملا بالوصـول الـى نتـائج محـددة بامكانهـا أن تجيـب عـن التسـاؤلات المطروحة ضمـن الاشكالية محل الدراســـة .

إن الرغبـة بانجـاز دراسـة متكاملـة بعد الاعتمـاد علـى المـنهج الوصـفي تدفعـــنا الـــى اســـتخدام اداة تحليـــل المحتـــوى بوصـــفه الطريقـــة المثلـى للوصـول الـى تحليـل كمـي وكيفـي للمـادة الاعلاميـة المنشـورة محـل الدراسـة ، خاصـة وان الدراسـة تهـدف للوصـول الـى خلفيـات

وأسـباب المـادة الاعلاميـة ومصـادرها ودوافـع نشـرها بالشـكل الذي صـدرت به وهـو ما سيساعـدنا **على المقـارنة بيـن الصحف محـل الدراسـة واستقصـاء خطهـا الافتتـاحي وهـل يـتلاءم مـع صـفتها القانونية ؟ .**

وفي كتابـه تحليل المحتـوى في بحوث الاعـلام أوضح (د. محمد عبـد الحميـد 1979 . ص : 21) بـأن الواجـب الأول للقـائم بعمليـة التحليل ليس مجرد تقديم تعبير أو صياغة رقمية لخصـائص الرسالة موضـع التحليل رغم أهمية العملية ومرورها بعمليات طويلة ومعقدة وانمـا الواجب هو البحث عن العلاقات الفكرية غير الواضحة وغير الظاهرة والكشف عنها باسلوب علمي وهو محاولة الكشف عما وراء النص من عقلية كامنة وأن أهم ما يهدف اليه تحليل المحتوى هو بناء نظريـة صـادقة وسليمة يمكن تعميمها أو اعتبارها نظرية علمية قابلة للاثبـات والتطبيـق عـن طريـق المقارنـة الكميـة المنهجيـة للمضـمون الظاهر للمواد الاتصالية للحصول على الاستدلالات الكيفية.

و تتحقق المقارنة الكمية المنهجية للمضمون الظـاهر للمواد الاتصـالية للحصـول علـى الاستدلالات الكيفية عن طريق الحساب الكمي للعينة أولا ، بمـا يعنـي أن هذا الحساب سيسمح للباحث بتحديد التوجهات الكيفيـة و الاستدلالات التـي تشكل بـاكورة البحث و نتائجه التـي تظل مرتبطـة بظـروف العبنـة و الزمـان و المكـان و غيرهـا مـن المعطيـات الأنية " الزماكانية " (محمد عبد الحميد 1979 - ص: 22) .

وفي نفس السياق أكدت الباحثة فوزية فهـيم بأن تحليل المحتوى يسـعى عن طريق المقارنة الكمية المنهجية للمضمون الظاهر للمواد الاتصالية

للحصول علـى الاستدلالات الكيفيـة (مجلـة الاذاعـة والتلفزيون عدد 74 ينـاير 1977 : ص 14) ، بمـا يعنـي أن الحسـاب الكمـي للعينـة يسـمح للباحث بتحديد التوجهات الكيفية و الاستدلالت التي تسمح له بالحصـول على الاستنتاجات .

ومـن المؤكـد فـان اعتمادنـا علـى المـنهج الوصـفي وعلـى اداة تحليـل المضمون لدراسة المادة الاعلامية المنشورة في الصحف محل الدراسة حول التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري ستتيح لنـا فرصـة عدم التوقف عند حدود وصف المـادة الاعلاميـة المنشورة بل تجـاوز ذلك للقيـام بدراسـة كميـة وكيفيـة بمـا سيجعلنا نصـل الـى استنتاجات محتملـة يمكن أن تؤكد توافق المصادر والانـواع الصـحفية وطريقـة التنـاول فـي حين يمكن أن تؤكد نفس الاستنتاجات تعارض التوجهـات بين الصـحف الحكوميـة والصـحف الخاصـة حـول دعـم أو معارضـة التعـديلات المذكورة من خلال محتوى المـادة الاعلاميـة المنشـورة ومـدى تجاوبهـا مع الخط الافتتاحي للصحف محل الدراسة .

الى جانب ذلك سنعتمد خلال دراستنا علـى المنهج المقـارن بـالنظر الـى رغبتنا بمقارنـة التوجهـات بين الصـحف **الحكوميـة** والصـحف **الخاصـة** من حيث تناولها لموضوع التعديل الجزئـي للدستور الجزائـري خاصـة وأن اختيارنا كان عمديا بالنظر الـى اختلاف ملكيـة الصـحف المذكورة واطارها القانوني علما بأن صحيفتين وهما (**الشعب** الصادرة باللغـة

العربية و**المجاهد** الصـادرة باللغة الفـرنسية) حكوميتان و تصدران بلغتين مختلفتين الا أنهما تخضعان لتوجيهات وزارة الاتصال وتندرج خدمتهما الاعلامية ضمن الخدمة العمومية (**قانون الاعلام الصادر يوم**

03 أفــريل 1990 الذي يحدد الصحف الخاصة من الصحف الحكومية وفق مفهوم الخدمة الاعلامية) ، في حيــن أن صحيفــتي (**الشروق اليومي** الصادرة باللغة العربية و**الوطن** الصادرة باللغة الفرنسية) خاصتان وتصدران بلغتين مختلفتين وتحكمها القوانين التي تنظم عمل الصحف الخاصة .

في نفس السياق سيتم أيضا الاعتماد على السرد التاريخي وذلك في سياق تقديم الاطار النظري للدراسة في جزئها المتعلق بتقديم لمحة عن التطور التاريخي للدساتير الجزائرية منذ استقلال الجزائر يوم **5** جويلية **1962** ولغاية يومنا هــذا .

تســاؤلات الدراســة :

ركــزت دراستنا على طرح التســاؤلات التالية :

1ـ كيف تناولت الصحف الحكومية والخاصة الصادرة باللغتين العربية والفرنسية مسألة التعديل للدستور عا مي 1996 و 2008 ؟ .

2 ـ ما هي المساحة التي خصصتها الصحف الحكومية والصحف الخاصة لتغطية هذا الحدث الاعلامي والسياسي ؟

3 ـ ما هي الانواع الصحفية التي استعملتها ؟

4 ـ ما هي المواضيع التي ركزت عليها ؟

5 ـ ما هي المصادر الاعلامية التي اعتمــدت عليها ؟ .

6 ـ ما هي العناصر التيبوغرافية التي اعتمدتها الصحف المذكورة ؟

7 ـ ما هو الموقع المخصص لهذا الحدث السياسي الهام بالنظر الى تأثيره وتداعياته على المستقبل السياسي للمجتمع الجزائري ؟

8 ـ هل يوجد اختلاف بين التناول الاعلامي لنفس الموضوع ومن خلال الصحف محل الدراسة ؟.

فرضيات الدراســة :

يُعرف د. محمد عبد الحميد الفرض العلمي بانه تصور للعلاقة بين متغييرين او اكثر وان اهتمام الفرض العلمي بالمتغيرات يقدم لنا مفهوم ةالحركة لان المتغير مفهوم تطبيقي له اكثر من قيمة كما ان تعدد القيم لعنصر واحد يعني حركة هذا العنصر في اتجاه ما في حين ان العلاقة فانها تقدم لنا مفهوم التفاعل بالتاثير او التاثربين هذه المتغيرات (محمد عبد الحميد 1979 ص : 82).

أما د. احمد بن مرسلي فانه يقدم الفروض على انها توقع مسبق لبعض العلاقات الاساسية بين متغيرات الظاهرة على أن يبقى مدى مطابقة هذا التوقع المسبق للواقع مرتبطا بالانجاز التطبيقي للبحث (أحمــد بن مرسلي - 2003 ص : 90).

ويضيف د. أحمد بن مرسلي بان استخدام الفرضية في أبحاث الاعلام والاتصال يساعد الباحث على تحديد المشكلة تحديدا دقيقا من حيث العناصر المكونة لها والعلاقات السائدة فيها وهذا التحديد الذي يسمح رسم اتجاهات التأثير والتأثر بينها وبالتالي كشف العوامل المسببة للظاهرة المدروسة (المرجع السابق ص : 97).

اما د.محمد مزيان فيعرف فرضية البحث بانها النتيجة التي يتوقعها الباحث كجواب للمشكل المطروح ، فهي تعكس اعتقاد الباحث و تعبــر عن الاتجاه الاكثر توقعا و الاكثر احتمالا و قوعه (مصدر سبق ذكــره ص: 46)، وعليه فالفرضيات بصفة عامة هي اجابات حدسية محتملة و متوقعة تسعى لتفسير سؤال البحث عبر اربعة أوجه ممكنة و هي :

1 ـ التفسيرات المتعددة و تعني الاحتمالات .

2 ـ التفسيرات المرجحة و تعني الفرضيات .

3 ـ التفسيرات المقبولة مؤقتا و تعني النظريات .

4 ـ التفسيرات اليقينية و شبه اليقينية و تعني القانون (سعيد اسماعيل صيني 1994 : 47) .

انطلاقا من هذه التعريفات الاكاديمية التي قدمناها وايمانا منا بضرورة زيادة تحديد المشكلة تحديدا دقيقا من اجل السعي للوصول الى نتائج تقارب الصدق و الواقع الى حد بعيد وتكون دقيقة بنسب كبيرة ، قمنا بوضع بعــض الفرضيات التي استخلصناها من ملاحظاتنا الأولية وهــي كما يلي :

ـ دعمت الصحف الحكومية مسارات التعديلات الدستورية منذ عام 1996 .

ـ عارضت الصحف الخاصة مسارات التعديلات الدستورية منذ عام 1996 .

ـ حجم التغطيات الاعلامية في الصحف الحكومية أكبر منه بالنسبة للصحف الخاصة .

ـ ضمن الخدمة العمومية خصصت الصحف الحكومية جزءا من مادتها الاعلامية لتقديم الرأي المعارض للتعديلات .

ـ لم تعتمد الصحف الحكومية على أساليب الرأي واكتفت بالأنواع الصحفية الاخبارية .

ـ استخدمت الصحف الخاصة الرسوم الكاريكاتيرية بصورة أكثر لابراز موقفها من التعديلات الدستورية .

الأدوات المستخدمة ضمــن المنهج المسحي :

يلجأ الباحث الى استعمال أدوات البحث المختلفة ضمن اعتماده على منهج محدد لدراسة موضوع البحث ، ويقوم بالنظر الى ضرورة ومتطلبات اشكالية الدراسة باستعمال أدوات مختلفة لا يجمعها منهج واحد .

وتنطلــق الدراســات والبحــوث الاعلاميــة مــن تســاؤلات مبنيــة على ملاحظات محددة وعليه فاننا في بحثنا هذا اعتمدنا على الادوات التالية:

ـ المــــلاحظة :

قدم معجم اكسفــورد تعريفا دقيقا للملاحظة على انها مشاهدة صحيحة تسجل الظواهر التي تقع في الطبيعة وذلك باخذ الاسبــاب ونتائــج

العلاقات المتبادلة بعين الاعتبارأما في بحوث الاعلام والاتصال فان الباحث يستخدم الملاحظة العلمية ُفي الابحاث من اجل التعرف على الظاهرة بصورة جيدة خاصة في الابحاث الاولية لاختبارية التي تجري للتأكد من صحة طرح الموضوع كله او احد عناصره مثل استخدام الملاحظة العلمية في دراسات تحليل المحتوى والمضمون على مستوى التعرف الاولي على مدى وكيفية طرح جريدة ما لقضية معينة هي محل اهتمام ودراسة الباحث (محمد مزيان 1999 ص : 59 – 60).

تُعــد الملاحظة في نظر فقهاء المنهجية الطريقة والوسيلة المقصودة التي توجه الانتباه والحواس والعقل إلى طائفة خاصة من الظواهر والوقائع لإدراك ما بينها من علاقات .

تعتمد الملاحظة على التحديد الدقيق والواضح للظاهرة محل الملاحظة وفي الدراسات المسحية النفسية تحدد أنواع السلوك بصورة إجرائية واضحة لا لبس فيها ولا غموض بحيث يمكن تسجيل الملاحظات من قبل الباحث كخطوة أولى تليها خطوات إجرائية أخرى.

يشترط في البحوث العلمية أن تكون الملاحظة موضوعية وبعيدة عن الذاتية و أهواء الباحث وميوله وأفكاره حيث يسجل الظواهر أو السلوكيات كما تكون في الواقع و ليس كما يريدها أن تكون مع عدم إهمال أي عنصر من عناصر الموقف الملاحظ واستخدام الأدوات العلمية في الملاحظة.

الفرق بين الملاحظة والمقابلة

هناك تشابه كبير و ظاهر بين الملاحظة والمقابلة إلا إنهما في واقع الحال يختلفان و بينهما فروق كثيرة ففي الوقت الذي تُظهر فيه الملاحظة حقيقة السلوك الملاحظ كما هي في الواقع فإن المقابلة قـد لا تظهر ذلك حيث إنها تعتمد على السلوك اللفظي الذي يُخفي في الكثير من الأحيان الحقائق بل قد يغيرها، خاصة اذا بذل المفحوص جهـــدا كبيرا لسرد وقائع معينة ترتبط به شخصيا أو بغيره من محيطه أو ما يدور في متخيلاته فهو بذلك قد يغير الحقائق و يُغلط الباحث .

يختلف الأمر في الملاحظة التي لا تحتاج من المفحوص أي مجهود بل على العكس فهي تعتمد على جهد الباحث وتكون الملاحظة في بعض المواقف أفضل من المقابلة ولاسيما في الموقف التي تتسم بالانفعالية إذ أن المفحوص في حالة المقابلة قد لا يتذكر الأشياء التي حدثت نتيجة لشدة انفعاله اما في موقف الملاحظة فان الأمر يختلف حيث يستطيع الملاحظ أن يلاحظ الموقف بكل تفاصيله .

انطلقت دراستنا من عدة ملاحظات أولية تم تدوينها منذ عدة سنوات تعلقت في الأساس بم لمسناه من اهتمام توليه وسائل الاعلام عامة والصحف المكتوبة على وجه الخصوص لمسألة التعديلات الدستورية التي تعاقبت على المشهد الجزائري وعلى وجه التحديد منذ اقرار التعددية الاعلامية عام 1990 ، حيث أصبح هذا الاهتمام يشكل جزءا من النقاش السياسي الذي ميز الساحة السياسية والاعلامية الجزائرية

عند حلول مواعيد التعديل الدستوري سواء عن طريق الاستفتاء أو عبر البرلمان ممثلا في المجلس الشعبي الوطني .

شكلت هذه الملاحظة نقطة البداية لطرح اشكالية الدراسة خاصة وأن وسائل الاعلام لها دورها الحيوي في النقاش السياسي حول القضايا التي تهم المجتمع حيث تقوم بمتابعة هذه القضايا وعرضها (أحمد بن مرسلي 2003 : ص : 96).

وقد تم الاعتماد على هذا الاسلوب للانطلاق بطرح التساؤلات من اجل ايجاد الاجوبة الملائمة لها من خلال اعداد بطاقة ملاحظات حول مجتمع البحث بما سيسهل عملية المسح والوصف .

لقد تبين ان الباحثين الذين يستعملون البطاقات في تسجيل المصادر والمعلومات لا يلقون الكثير من الصعوبات وبالعكس فان الوثوع في غفلة نسيان المعلومات والملاحظات تكلف الباحث كثيرا من العناء .

فئـــات تحليـــل المضمـــون :

لم تخرج دراستنا عن الالتزام بالتصنيفات الشائعة في بحوث الاعلام ، وانطلاقا من طرح التساؤلات ماذا قيل ؟ أو ماذا كُتب ؟ بأي طريقة ؟ وبأي شكل ؟ وفي أي اتجاه ؟ فاننا نجد أنفسنا أمام **فئات تحليل المضمون التي سنصنفها كما يلي :**

1- فئات الشكل وتضم :

- **فئـة مسـاحة الحـدث** بالنسـبة للمسـاحة التحريريـة للصـحف محـل الدراسة.
- **فئة نوع المـادة الصـحفية** : وتضـم : الخبـر، الافتتاحيـة ، التعليـق ، التقرير ، المقال ، العمود ، أخــرى .
- **فئة موقع المادة الإعــلامية** : الصفحة الأولى ـ الصفحة السياسية ، أو صـفحة الأخبـار الوطنيــة ، صـفحة الأخبـار المحليـة ، الصـفحة الأخيرة ، صفحة الرأي ، أخرى .
- **فئة العناصر التيبـوغرافية** : العنوان ، النص ، الصـورة الصـحفية، الكاريكاتير .

2- فئات المضمون وتضم :

- **فئة المصدر وتضم** : ـ الصحفي ـ الوكالـة ـ مصـدر رسـمي ـ بـدون توقيع ـ مصادر أخرى.
- **فئة الموضوع** وذلك لمعرفة محتوى مـا ذا كُتب وذلك للانتقـال الـى مرحلة الفئة الموالية ونقصد بها **فئة الاتجاه.**
- **فئـة الاتجـاه :** باعتبارهـا أيضـا مـن فئـات تحليـل المحتـوى الشـائع استخدامها فـي بحـوث الاعـلام والاتصـال لدراسـة توجهـات محتـوى المـادة الاعلاميـة ومعــرفة موقـف الصـحف محـل الدراسـة (عينـة البحث).

أسلوب القياس ووحدة التحليل :

لقد اعتمدنا على السنتميتر المربع لقياس المساحة بالنسبة لصفحات الجرائد المذكورة والمواضيع المتعلقة باشكالية الدراسة وذلك من أجل قياس المساحة المخصصة من قبل كل صحيفة بما يبرز مدى اهتمامها بموضوع التعديلات الجزئية للدستور الجزائري.

وسعيا منا لتحصيل نتائج تقارب الحقيقة بنسبة كبيرة وحصرا أكثر لموضوع البحث مجال الدراسة فقد قمنا باعداد استمارة بحث تضمنت معلومات الصحيفة : عنوانها ، تاريخ صدورها ، رقم عددها ، لغة صدورها ، انتماؤها القانوني (حكومية أو خاصة) ، كما قمنا باختيار وحدات التحليل الى جانب ذلك تضمنت نفس الاستمارة خمسة جداول مبدئية خاصة بكل عدد من الاعداد محل الدراسة وذلك زيادة في الدقة وحصرا للمادة الاعلامية المنشورة .

تضمن الجدول الاول : مساحة الحدث ومساحة النص ومساحة العنوان ومساحة الصورة ومساحة الكاريكاتير والنسب المائوبة الخاصة بها .

تضمن الجدول الثاني : الانواع الصحفية بتكراراتها في كل عدد يومي من الصحف محل الدراسة .

تضمن الجدول الثالث : موقع الصفحات التي فضلت كل صحيفة نشر المحتوى الاعلامي الذي تناول التعديل الدستوري من خلالها وتكراراتها خلال المدة المحددة بعينة البحث .

تضمن الجدول الرابع : المصادر الاعلامية المعتمدة من قبل كل صحيفة بتكراراتها في كل عدد يومي من الصحف محل الدراسة **تضمن الجدول الخامس : فئات الموضوع** بتكراراتها في كل عدد يومي وما لذلك من تأثير لابراز الكيفية التي أرادت من خلالها الصحف محل الدراسة توجيه رسائلها الاعلامية الى الجمهور الواسع في مقدمته قراء هذه الصحف ، خاصة وأن حساب مساحة ونسبة المادة الاعلامية ضمن هذا الجدول سيمكننا من تحديد توجهات الصحف محل الدراسة وهو ما سيكون سندنا لاجراء المقارنة بين الصحف المذكورة واستخلاص النتائج .

أسبـاب اختيار الدراســـة :

يمكن تحديد الاسباب التي كانت وراء اختيار هذه الدراسة بما يلي :

1- آنيـــة هذا الموضوع باعتباره ما يزال يشكل حدث الساعة على الساحتين السياسية والاعلامية بالجزائر .

2- أن الموضوع لم يتم التطرق اليه أو تناوله بمذكرات الماجستير بالنظر الى آنيته .

3- الصدى الاعـلامي والضجة التي اثارها هذا الموضوع بالنظر الى اهميته وتاثيره على المستقبل السياسي للجزائر.

4- الموضوع في حد ذاته باعتباره يندرج ضمن البحوث الوصفية التي تستدعي استخدام تحليل المحتوي الكمي والكيفي لاستخلاص النتائج .

أهـــداف الدراســة :

ـ تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق الاهداف التالية :

1. معرفة توجهات الصحف الحكومية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية من خلال تناولها الإعلامي للقضايا البارزة على الساحة السياسية الجزائرية وحالة مسألة التعديلات الجزئية للدستورفي دراستنا هذه.
2. معرفة توجهات الصحف الخاصة الصادرة باللغتين العربية والفرنسية من خلال تناولها الاعلامي لمسألة التعديلات الجزئية للدستور.
3. الكشف عن الافكار التي تضمنتها المادة الاعلامية المنشورة خلال فترة الدراسة والمؤشرات المتعلقة بذلك .
4. تحليل كل فئة من فئات الشكل أو المحتوى التي تم استنتاجها .
5. مقارنة النتائج واستخلاص الاستنتاجات التي نأمل أن تحدد لنا توجهات الصحف المذكورة .
6. الرغبة الشخصية بمعرفة توجهات الصحف الحكومية والصحف الخاصة والمقارنة بين تغطيتهما لهذا الحدث .

فتـــــرة وعـينة الـدراســـــــة :

وهي عبارة عن مجتمع البحث حيث تم اختيار عينتين قصديتين من خلال الفترة من **15** الى **30** نوفمبر **1996** بالنسبة للتعديل الدستوري الأول لعام **1996** بالنظر الى أهمية تلك الفترة التي سبقت الاستفتاء على تعديل الدستور الجزائري أنذاك .

أما العينة القصدية الثانية فتشمل الفترة من يوم اعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ **30 أكتوبر 2008** عن اقتراحه باجراء تعديل جزئي للدستـور ولغاية صدور التعديلات الجزئية بعد مصادقة البرلمان الجزائري عليها خلال اجتماعه بتاريخ **12 نوفمبر 2008** على شكل قانون حمل **رقم 08-19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008** بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

وعليه فان اختيار العينتين تحكمت به عوامل محددة مرتبطة بالدرجة الاولى باشكالية البحث والهدف من ورائه .

ويُعرف د . أحمد بن مرسلي (مصدر سبق ذكره ص : 197) العينة القصدية بأنها العينة العمدية و الغرضية والتي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة ، بل يقوم هو شخصيا باختيار المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلـومات وبيانات وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة بمجتمع البحث عناصره الهامة التي تمثله تمثيلا صحيحا وبالتالي فلن يجد صعوبة في سجب مفردات العينة بطريقة مباشرة .

أما د. محمد عبد الحميد فقد اكد في كتابه تحليل المحتوى في بحوث الإعلام بان العينة العمدية غي احتمالية وعي مثلا العينات من اسماء الصحف او البرامج او الاعداد والايام التي يلجأ الباحث الى اختيارها تبعا لمواصفات محددة مسبقا بحيث لا يكون لفريق البحث حرية الاختيار (محمد عبد الحميد ص : 103) .

وعليه فان اختيارنا تم عن طريق المسح الشامل لكل مفردات مجتمع البحث خلال الفترة المعلومة والمقصودة بالبحث خاصة وأنها فترة معقولة وقد سمح لنا مسح الفترة الاولى من **15** الى **30** نوفمبر **1996** بالحصول على **(14 X 4 = 56** عددا) وبالنسبة للفترة الثانية من **2008|10|30** الى غاية **2008|11|15** فقـد سمح لنا المسح بالحصول على **(13 X 4 = 52** عددا) وبالتالي فان المجموع هــو **(56 + 52 = 108** عـددا) حيث سيتم دراسة محتوى المادة الإعلامية التي تناولت موضوع البحث و المنشورة في هذه الأعداد و ستكون الدراسة وفق خطة البحث المذكورة.

انطلاقا من اشكالية بحثنا التي استدعت اختيار عينة قصدية تمثلت في الصحف التالية :

- **صحيفة الشعب الحكومية الصادرة باللغة العربية.**
- **صحيفة المجاهد الحكومية الصادرة باللغة الفرنسية .**
- **صحيفة الخبرالخاصة الصادرة باللغة العربية.**
- **صحيفة الشروق اليومي الخاصة الصادرة باللغة العربية.**
- **صحيفة الوطن الخاصة الصادرة باللغة الفرنسية.**

من خلال هذه العينة يبرز بأن المتغير واضح و هو مرتبط بواقع الممارسة الاعلامية في الجزائر والازدواجية اللغوية (عربية ـ فرنسيــة) بما يحتم ضرورة هذا الاختيار الذي استند على عاملين اثنين هما عامل اللغة و عامل الملكية (قطاع حكومي أو عمومي و قطاع خاص أو مستقل) حيث تم اختيار صحيفتين حكوميتين وصحيفتين خاصتين ويرجع اختيارنا لصحيفة الشروق اليومي ضمن العينة العمدية الثانية بالنظر الى الموقع الذي أصبحت تحتله على الساحة الاعلامية الجزائرية خلال السنوات الاخيرة باعتبارها الجريدة الاولى من حيث السحب كما انها صحيفة خاصة وهو ما لا يخل بقواعد بحثنا.

من جانب آخر يرجع اعتمادنا في الاختيار على عامل اللغة في الصحف الحكومية والخاصة و الناطقة باللغتين العربية و الفرنسية الى طبيعة الساحة الاعلامية الجزائرية التي تختلف عن قطاع السمعي البصري باعتبارها ساحة اعلامية مفتوحة تضم صحفا حكومية تمثل القطاع العمومي و صحفا مستقلة تمثل القطاع الخاص و تصدر باللغتين العربية و الفرنسية.

التحديد الشكلي لعينة الدراســـة :

تمثل الجداول التالية أعداد الصحف محل الدراســة وتواريخ صدورها من حيث أنها مجتمع بحثنا :

الجــدول 1 :

صحيفة الشعب		الخبر	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
14 نوفمبر 1996	11157	14 نوفمبر 1996	1817
16 نوفمبر 1996	11158	16 نوفمبر 1996	1818
17 نوفمبر 1996	11159	17 نوفمبر 1996	1819
18 نوفمبر 1996	11160	18 نوفمبر 1996	1820
19 نوفمبر 1996	11161	19 نوفمبر 1996	1821
20 نوفمبر 1996	11162	20 نوفمبر 1996	1822
21 نوفمبر 1996	11163	21 نوفمبر 1996	1823
23 نوفمبر 1996	11164	23– 22 نوفمبر 1996	1824
24 نوفمبر 1996	11165	24 نوفمبر 1996	1825
25 نوفمبر 1996	11166	25 نوفمبر 1996	1826
26 نوفمبر 1996	11167	26 نوفمبر 1996	1827
27 نوفمبر 1996	11168	27 نوفمبر 1996	1828
28 نوفمبر 1996	11169	28 نوفمبر 1996	1829
30 نوفمبر 1996	11170	30-29 نوفمبر 1996	1830

الجــدول 2 :

المجاهد		الوطن	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
14 نوفمبر 1996	9748	14 نوفمبر 1996	1823
16 نوفمبر 1996	9749	16 نوفمبر 1996	1824
17 نوفمبر 1996	9750	17 نوفمبر 1996	1825
18 نوفمبر 1996	9751	18 نوفمبر 1996	1826
19 نوفمبر 1996	9752	19 نوفمبر 1996	1827
20 نوفمبر 1996	9753	20 نوفمبر 1996	1828
21 نوفمبر 1996	9754	21 نوفمبر 1996	1829
22– 23 نوفمبر 1996	9755	22– 23 نوفمبر 1996	1830
24 نوفمبر 1996	9756	24 نوفمبر 1996	1831
25 نوفمبر 1996	9757	25 نوفمبر 1996	1832
26 نوفمبر 1996	9758	26 نوفمبر 1996	1833
27 نوفمبر 1996	9759	27 نوفمبر 1996	1834
28 نوفمبر 1996	9760	28 نوفمبر 1996	1835
30-29 نوفمبر 1996	9761	30-29 نوفمبر 1996	1836

الجــدول 3 :

الشعب		الشروق اليومي	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
01 نوفمبر 2008	14718	01 نوفمبر 2008	2444
02 نوفمبر 2008	14719	02 نوفمبر 2008	2445
03 نوفمبر 2008	14720	03 نوفمبر 2008	2446
04 نوفمبر 2008	14721	04 نوفمبر 2008	2447
05 نوفمبر 2008	14722	05 نوفمبر 2008	2448
06 نوفمبر 2008	14723	06 نوفمبر 2008	2449
08 نوفمبر 2008	14724	08 نوفمبر 2008	2450
09 نوفمبر 2008	14725	09 نوفمبر 2008	2451
10 نوفمبر 2008	14726	10 نوفمبر 2008	2452
11 نوفمبر 2008	14727	11 نوفمبر 2008	2453
12 نوفمبر 2008	14728	12 نوفمبر 2008	2454
13 نوفمبر 2008	14729	13 نوفمبر 2008	2455
15 نوفمبر 2008	14730	15 نوفمبر 2008	2456

الجــدول 4 :

المجاهد		الوطن	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
01 نوفمبر 2008	13420	01 نوفمبر 2008	5470
02 نوفمبر 2008	13421	02 نوفمبر 2008	5471
03 نوفمبر 2008	13422	03 نوفمبر 2008	5472
04 نوفمبر 2008	13423	04 نوفمبر 2008	5473
05 نوفمبر 2008	13424	05 نوفمبر 2008	5474
06 نوفمبر 2008	13425	06 نوفمبر 2008	5475
08 نوفمبر 2008	13426	08 نوفمبر 2008	5476
09 نوفمبر 2008	13427	09 نوفمبر 2008	5477
10 نوفمبر 2008	13428	10 نوفمبر 2008	5478
11 نوفمبر 2008	13429	11 نوفمبر 2008	5479
12 نوفمبر 2008	13430	12 نوفمبر 2008	5480
13 نوفمبر 2008	13431	13 نوفمبر 2008	5481
15 نوفمبر 2008	13432	15 نوفمبر 2008	5482

الصعوبات التي واجهت الدراســة :

مثـل بقية الدراسات الوصفية التحليلية فقد واجهت هذا البحث عدة صعوبات تمثلت بالدرجة الاولى في العراقيل التي صادفنا في تجميع أرشيف الصحف محل الدراسة خلال فترة عام 1996 ، حيث أن بعض الصجف محل الدراسة لا تتوفر على أرشيف منظم ومظبوط يحترم مقاييس الارشيف المعمول بها اكاديميا على المستوى الدولي ، مما جعلنا نلجأ الى مصادر أخرى .

كما ان المكتبة الجامعية المركزية لا تتوفر على ارشيف الصحف الخاصة كاملا وبعض هذه الصحف ضيعت جزءا من أرشيفها الخاص خلال عملية تغيير المقــر، حيث أنها ما تزال تعمل بالأنظمة الورقية القديمة و لم تعتمد حتى الآن أسلوب الميكروفيش أو أساليب التخزين عبر الانترنيت .

غير أننا استطعنا تجاوز هذه العقبة بالاعتماد على مصادر أخرى للارشيف بما فيها المركز الوطني للارشيف وذلك للتأكد من بعض أعداد عينة الدراسة خاصة و أنها كانت محددة سلفا باعتبار أن عينة الدراسة هي بالدرجة الأولى قصدية و عمدية .

تحديــد المصطلحات والمفاهيم المـدرجة ضمن محتوى الدراسة :

يهدف تحديد المصطلحات الى محاولة ايجاد تعريفات مبسطة لبعض المصطلحات الواردة في هذه الدراسة .

الصحافة الحكومية :

ويُقصد بها في دراستنا هذه صحيفتي الشعب الصادرة باللغة العربية وصحيفة المجاهد الصادرة باللغة الفرنسية وهما صحيفتان تابعتان لوزارة الاتصال الجزائرية وتخضعان لنظام تسيير عمومي .

الصحافة الخاصة :

ونقصد بها في دراستنا صحيفة الشروق الصادرة باللغة العربية وصحيفة الوطن الصادرة باللغة الفرنسية وهما صحيفتان خاصتان تخضعان في تسييرهما للقانون الخاص المتعلق بانشاء وتسيير الصحف وفق منطق تجاري .

القضايا والمسائل السياسية :

هي الاحداث السياسية التي يعيشها المجتمع ومن ضمنها القرارات والمبادرات السياسية والتي تكون محل اهتمام خاص ومتابعة دقيقة من

قبل وسائل الاعلام والصحف بالنظر الى تأثيرها على الأفراد والمجتمعات .

تعديل جزئي للدستور :

ونقصد بالتعديل الدستوري مجمل التغييرات التي طرأت على نص الدستور الجزائري عام 1996 و التعديلات التي طرأت على نص الدستور الجزائري والتي تضمنها المرسوم الرئاسي الصادر يوم 2008\10\30 والتي تم عرضها على البرلمان الجزائري بغرفتيه يوم 2008\11\12 حيث تمت المصادقة عليها .

الدستـور :

من الناحية القانونية هو القانون الأساسي في الدولة و هو الذي يبين أهداف الدولة و يضع اطارها السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، كما أنه الجهة الوحيدة التي تنشئ السلطات الحاكمة و تحدد اختصاصاتها وتنظم عمل السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية ، و على هذه السلطات احترام الدستور لأنه هو السند الشرعي لوجودها.

العهـدة الثـالثة :

ونقصد بها المادة الرابعة والسبعين من الدستور الجزائري (لعام 1996 قبل التعديل) والتي تحدد مدة الفترة الرئاسية حيث كانت في هذا الدستور محددة بعهدتين للرئيس الواحد لكنها أصبحت مفتوحة وفق التعديلات الجزئية للقانون رقم 19 - 08 المؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 ا لموافق 15 نوفمبر سنة 2008 .

مقومات الدولة:

و يُقصد بها رموز السيادة الوطنية من راية (علم) ونشيد (قسم) وطني .

الحقوق السياسية للمرأة :

ونعــني بها الحضور السياسي للمرأة الجزائرية ضمن الهيئات الرسمية والشعبية المنتخبة .

حماية رموز ثورة التحرير الجزائرية :

ونعني بها بند التعديلات الجزئية التي أشارت الى ضرورة حماية المجاهدين وعائلاتهم ورموز الثورة التحريرية .

حق الشعب باختيار من يقـــوده بكل حرية:

ونعني بها الغاء تحديد العهدات الرئاسية وجعلها مفتوحة .

الوزير الأول :

منصب سياسي جديد جاء ليعوض رئيس الحكومة ، يعينه رئيس الجمهورية ومن الناحية الدستورية يشرف الوزير الاول على اجتماعات مجلس الوزراء ويقوم بالاشراف على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية .

الدراسات السابقة :

من خلال عملية المسح التي قمنا بها لم يتسن لنا العثور على مذكرة بحث تتناول اشكالية دراستنا من حيث الموضوع أي التعديلات الدستورية كما تنازلتها الصحف الجزائرية ، لكننا وجدنا عدة مذكرات وبحوث خاصة بشهادتي الماجستير والدكتوراه اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن وهو المنهج الذي اعتمدناه للاجابة على اشكالية دراستنا .

و يمكن تحديد أهم تلك الدراسات بما يلي :

1- صورة الجزائر في الصحافة الفرنسية المكتوبة / من 1990 الى 1992 من اعداد الطالب فــاتح لعقاب رسالة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال حيث شملت الدراسة اختيار عينة عمدية مشكلة من 22 عدد من مجموع 40 عدد من اسبوعيتي نوفال اوبسارفتور واسبوعية اكسبرس وذلك لدراسة مدى اهتمام تااسبوعيتين بالاحداث الجزائرية وتكراراتها و مدى تاثير الاختلاف السياسي للخط الافتتاحي على طريقة التناول الاعلامي.

اعتمدت هذه الدراسة منهجبا على الوصف و المسح و المنهج التاريخي و المنهج المقارن و قد خلصت الدراسة الى تاكيد اهتمام الصحيفتين بالاحداث السياسية الجزائرية اكثر من بقية الاحداث الاخرى سواءا الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية .

2 ـ استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية ـ دراسة مقارنة ليوميتي الخبر والمجاهد مذكرة لنيل شهدة الماجستير من اعداد الطالبة سميرة بلعربي السنة الجامعية 2006 -2007 .

وقد جاءت اشكالية هذه الدراسة كما يلي كيف تناولت الخبر و المجاهد استفتاء 29 سبتمبر 2005 المتعلق بمشروع الميثاق من اجل السلم و المصالحة الوطنية ؟ .

حددت الباحثة عدة اهداف لهذه الدراسة ياتي في مقدمتها ما يلي :

ـ تسليط الضوء على الميثاق من اجل السلم و المصالحة الوطنية.

ـ معرفة موقف يومية الخبر من استفتاء الـ 29 سبتمبر 2005.

ـ معرفة مدى انسجام موقف يومية خاصة مثل الخبر مع ما جاءت به السلطة و مقارنته مع موقف يومية عمومية تساند مسار المصالحة الوطنية باعتبارها جريدة تحت وصاية الدولة.

لقد خلصت الباحثة من خلال دراستها بان تغطية وسيلة اعلامية لحدث ما ترتبط اساسا بالخط السياسي لهذه الوسيلة و ان الفرضية التي انطلقت منها تاكدت باعتبار ان يومية المجاهد اهتمت بالحدث موضوع الدراسة اكثر من يومية الخبرالتي كانت اكثر انتقادا لاستفتاء 29 سبتمبر 2005 من صحيفة المجاهد الحكومية.

3 ـ التناول الاعلامي لتعديل قانون الاسرة 2005 دراسة مقارنة بين جريدتي الشروق اليومي والوطن من اعداد الطالبة نفيسة نايلي

و قد انطلقت الباحثة من التساؤلات التالية كيف عالجت كل من صحيفتي الشروق اليومي و الوطن موضوع تعـديل قانون الاســـرة وكيف تناولت النقاش الدائر حوله، حيث اختارت ان يكون هذا السؤال في دراستها محوريا وتفرع منه عدة اسئلة اخرى هي:

ـ ماهي الموضوعات التي اهتمت بها الصحيفتان؟

ـ ماهو موقف الصحيفتين من الموضوعات الخاصة بالتعديل الدستوري ؟.

ـ ماهي المصادر الاعلامية المعتمدة ؟ .

لقد اتاحت دراسة محتوى و مضمون المادة الاعلامية للباحثة باستخلاص النتائج التالية :

ـ ترتبط تغطية الوسيلة الاعلامية لحدث معين بخطها الافتتاحي فجريدة الشروق اليومي عارضت بعض التعديلات الخاصة بقانون الاسرة انطلاقا من دفاعها عن توجهاتها في حين انطلقت تغطية صحيفة الوطن من دفاعها بضرورة تحرير المراة ومنحها مزيدا من الحقوق المدنية.

4 ـ التناول الاعلامي للوئام المدني دراسة حالة صحيفة الخبرمن شهر ماي 1999 الى شهر فيفري 2000 رسالة لنيل شهادة الماجستير من اعداد الطالبة نصيرة صبيات ، حيث ركـزت الباحثــة

اشكالية دراستها في القيمة التي اعطتها صحيفة الخبر للموضوع من حيث الموقع، العناوين، الصور، الافكار واتجاه المادة الاعلامية و قد خلصت الى تاكيد اهتمام صحيفة الخبر بقانون الوئام المدني و اعطائه مكانته اللائقة ضمن المادة الاعلامية المنشورة.

أهميـــة الدراســـة:

يأخـــذ موضوع دراستنا أهميته من عـــدة اعتبارات يمكن تحديدها بما يلي :

ـ يمكن الجـــزم بأن هذه الدراسة تُعـد الأولى التي تتطرق للتناول الاعلامي للتعديلات الدستورية في الجزائر باعتبارها ُتشكل قضية سياسية هامة بالنظر الى تأثير تلك التعديلات على المستقبل السياسي للطبقة السياسية على وجه الخصوص و للمجتمع الجزائري بصفة عامة .

ـ ترتبط اشكالية البحث بالراهن السياسي الجزائري ومدى أهمية مشاركة الصحف المكتوبة في اثرائه والتأثير فيه والتأثر به من منطلق أداء وظيفتها الاعلامية والتي تحمل في طياتها ابعادا سياسية في ذات الوقت .

المبحث الثـــاني : الإطار النظـري لموضوع البحث

المطلب الأول :

الخلفيات النظرية :

1- تعـريف الدستـــور:

يعرف الدستـــور قانونـا بانـه المـادة التـي مـن خلالهـا تستوحى أسس الأنظمة والقوانين التـي تسير عليهـا الدولـة لحل القضـايا بكل أنواعهـا، فهو اذا القـانون الاسمى فـي البلاد وهو يحدد نظـام الحكم فـي الدولـة واختصاصـات سـلطاتها الـثلاث (التشـريعية ، التنفيذيـة ، القضـائية) وتلتزم به كل القوانين من قانون جزاء ومدني وغيره في الدولة.

كلمة الدستور ليست عربية الأصل ولم تذكر القواميس العربيـة القديمـة هذه الكلمـة ولهذا فإن البعض يرجح أنهـا كلمـة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية و تم تداولها عربيا بشكلها الحالي و فعلها دستر ، يدستر ، دستورا .

ويتـــرجم قـــاموس الكنـــز العربـــي ـــ الفرنســـي كلمـــة دســـتر: constitutionnaliser و يُعرفهـا بأنهـا إضـفاء صـفة الدسـتورية علـى الشئ و constitutionnalite : دستورية القوانين (ص 174) .

و يعرف معجم منجد الطلاب الفعل دستر من الدستور أي القاعدة التـي يعمل بمقتضاها ، الاجازة و الدفتر الذي تُجـمع فيه قـوانين المـلك و ضـوابطه أو تكتـب فيـه أسماء الجنـد و مرتبـاتهم و حسـابات التجـار و الجمع دساتير (معجم منجد الطلاب 1988 ص 197) .

ويعرف د. سعيد بوالشعير الدستور بانـه القـانون الاساسـي الـذي يعنـي التأسيس أي النظام ولغة هو مجموعـة من القواعد الاساسية التـي تبين كيفيـة تكـوين وتنظـيم الجماعـة ولا يشـترط ان يكـون مكتوبـا او عرفيـا ولكـن المعنـى الحقيقـي للدسـتور هـو الوثيقـة المنظمـة لشـئون الدولـة والحكم (سعيد بو شعير 2004 ص : 148) .

ُيقصـد بكلمـة الدستور لـدى الفقهـاء وعلمـاء القـانون شـكلا التأسـيس أو التكـوين أو النظـام وفـي المبـادئ العامـة للقـانون الدسـتوري ، كمـا يعرف بمفهومه الموضوعي بأنـه مجموعـة المبـادئ الأساسية المنظمـة لسـلطات الدولـة والمبينـة لحقـوق كـل مـن الحكـام والمحكـومين فيهـا، والواضـعة للأصـول الرئيسية التـي تـنظم العلاقـات بـين مختلـف سلطاتها العـامة، أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدولـة بمقتضـاها فـي مختلـف الأمـور المرتبطـة بالشـئون الداخليـة والخارجيـة (محسن خليل 1971 ص : 10) .

اما د. العطار فؤاد في مؤلفه النظم السياسية والقانون الدستوري فيعطي للفظة الدستور معنيين متبـاينين في الشكل والموضـوع ، حيـث يعتبـر الدستور شكلا بانه وثيقة رسمية تتضمن قواعد واسس نظام الحكم ومن

ناحيـة الموضـوع فهـو مجموعـة القواعـد التـي تبـين طبيعـة النظـام السياسي للدولة (1975 ص : 201) .

يجمع فقهاء القانون الدستوري على أن أساليب نشـأة الدساتير تصنف إلى نوعين رئيسيين هما :

1 ـ الأساليب غير الديمقراطية .

2 ـ الأساليب الديمقراطية .

مرت نشأة الدساتير بعدة مراحل حيث كان الملوك ينفردون بسلطة وضـع وتأسيس الدستور وهـو مـا يطلـق عليـه أسلوب المنحـة مثـل الدستورالذي أصدره الملك جان ستير عام 1215 حيث وضع الميثاق الاعظم للنبلاء الانجليز او الدستور الذي اعده الجناح المؤيد لكروميل في المجلس العسكري بالولايات المتحدة الامريكية في القرن السابع عشر لكنه لم يعرض على الشعب واعتمدت بعض نصوصه في تنظيم الحياة السياسية الامريكية فيما بعـد (سعيد بوشعير مصدر سبق ذكره ص 164) .

ـ بالاضافة الى دستور الملك لويس الثامن عشر ملك فرنسا في يونيو 1814 و دستور اليابان 1889 الذي منحه الإمبراطور للشعب.

الا أن الكثيـــر مـن فقهـاء القـانون العـــرب والمسـلمين وغيـــرهم يعـتبرون بـأن اول دستور بـالمفهوم الحـديث ظهـر علـى يـد الرسـول محمـد (صلى الله عليه وسلم) من خلال وثيقة تنظيم الحياة العـامة

فـي المدينـة المنـورة بعد هجرتـه اليهـا (د. منير حميد البيـاتي 1979 ص : 71) .

وفـي مرحلـة متقدمـة أثمـرت مطالبـة الشـعوب لحكـامهم بضـرورة المشاركة في اعداد الدساتير والمصادقة عليها عن طريق هيئات تعمل باسم الشعب ، وقد تزايد الضغط الشعبي لحمل الملوك على الاعتراف بهذا الحق فكانت مرحلة وضع الدساتير عن طريق أسلوب العقد ومن الدساتير التي وضعت حسب هذه الطريقة دستور دولة البحرين سنة 1973، ودستور دولة الكويت الذي كان مرتبطا بالتأسيس لنظام الحكم والدولة منذ عام 1962 .

ومع تزايد الوعي الشعبي وظهور المزيد من وسائل الاعلام والاتصال وتطور العلوم خاصة في المجتمعات الغربية مع استمرار مطالبة الشعوب بحقها في وضع قوانين تضمن تسيير شئونها الداخلية والخارجية بدأت مرحلة انفراد الشعب بسلطة وضع الدستور وكان ذلك عن طريق الجمعية التأسيسية وهو الاسلوب الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة 1776 كما اتخذته فيما بعد الحكومات الامريكية المتعاقبة لوضع وإقرار دساتير الولايات كل على حدى و الدستور الاتحادي الشامل .

في نفس السياق ظهر أسلوب الاستفتاء الدستوري أو الاستفتاء الشعبي باعتباره طريقة ديمقراطية لوضع الدساتير حيث يوضع الدستور من قبل جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية

أو بواسطة الحاكم نفسه ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ولا يصبح الدستور نافذا إلا بعد موافقة الشعب عليه لقد تحكمت الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل الانسانية الاخرى ومدى النضج السياسي لدى الرأي العام في تحديد كيفية وأسلوب انشاء الدساتير من دولة لأخرى وقد لا يباشر فيها الشعب بنفسه السلطة التأسيسية بل يوكلها إلى هيئة أو لجنة مختصة تضع مشروع الدستور، فإنه لا يتحول إلى دستور إلا بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء العام .

وعادة ما تصنف الدساتير إما حسب التدوين فتكون دساتير مدونة و دساتير غير مدونة واما حسب طبيعة الدساتير باعتبارها دساتير مرنة قابلة للتعديل ودساتير جامدة يصعب تعديلها.

2 ـ نشأة و تطور الدساتير الجزائرية منذ استقـلال الجزائر:

بعد رحيل الاستعمار الفرنسي وحصول الجزائر على استقلالها يوم 5 جويلية 1962 تجسد التفكير في ضرورة وضع دستور جديد للجمهورية المستقلة نابع من بيان أول نوفمبر ومواثيق ثورة التحرير الجزائرية .

لقد اقر دستور الجمهورية الجزائرية الفتية في ديباجته بان الشعب الجزائري يعد شعبا وامة في نفس الوقت يتميز عن بقية الشعوب الاخرى بوحدته الدينية واللغوية والثقافية (المـواد 3 و 10 و 24

مـن دسـتور 1963) وذلـك انطلاقـا مـن الـدمج بـين مفهـومي الشـعب والامة والنابع من بيان اندلاع الثورة الجزائرية .

واخـذ المشـرع الجزائـري بعـين الاعتبـار أن الدولـة الفتيـة لـم تـأت مـن العـدم بـل هـي امتـداد للدولـة التـي كانـت موجـودة قبـل الاحـتلال عـام 1830 وكانـت تتمتـع بالسيادة المطلقـة داخليـا وخارجيـا وكانـت تابعـة للاسـتانة فـي الدولـة العثمانيـة علـى اسـاس دينـي ولـيس سياسـي ولـذلك فـالغزو الفرنسـي كـان احـتلالا لدولـة ذات سـيادة (مصـطفى الاشـرف 1983 ص : 5).

مـن الواضـح ان ديباجـة دسـتور الجزائـر المسـتقلة نابعـة مـن فلسـفة تاريخيـة جسـدتها ثـورة التحريـر التـي مكنـت الشـعب الجزائـري مـن اسـترجاع اسـتقلاله بعـد سـنوات طويلـة مـن الحـرب والكفـاح ، وهذه الفلسفة تكررت في ديباجة جميع الدساتير الجزائرية التـي ظهرت فيما بعـد .

ومنذ استقلال الجزائر عام 1962 وحتى عام 2008 شهدت الحياة الدستورية ظهور أربعة دساتير تعرضت لخمسة تعديلات كان آخرها التعديل الجزائي الصادر بتاريخ 15\10\2008 .

ويمكن تحديد الدساتير الجـزائرية بما يلي :

- الدستور الصادر في 08 سبتمبر 1963 والذي جاء بعد عام كامل من استقلال الجزائر في ظل ظروف الأزمة التي أصبحت تسمى أزمة

صـيف 1962 بـين الحكومـة المؤقتـة و قـادة جـيش التحريـر الجزائـري حيـث كـان هـذا الدسـتور وفقـا لتوجهـات القيـادة السياسـية أنـذاك برئاسـة الرئيس أحمد بن بلـة وقد كـرس التوجهـات الاشـتراكية باعتبارهـا نهجـا سياسيا وايديولوجيا للدولة الجزائرية الفتيـة و المستقلة (المـواد 3 و 10 من دستور عام 1963) .

في الواقع فان مرجعية دستور عام 1963 تعود للمجلس التأسيسي الذي تـم الاتفـاق عليـه ضـمن بنـود اتفاقيـة افيـان التـي أقرت استفتاء استقلال الجزائر ، غير أن الرئيس أحمد بن بلة الذي كان يرأس القيادة السياسية تراجـع عـن هـذا المبـدأ وأمـر المكتـب السياسـي حـزب جبهـة التحريـر الـوطني بالشـروع فـي مناقشـة مشـروع الدسـتور الجديـد شـهر جويليـة 1963، من اجل عرضه على المجلس التأسيسـي للتصـويت عليـه، وقد تم عرضه على الاستفتاء الشعبي بداية شهر سبتمبر 1963، وأُعتُـمـد رسميا بتاريخ 08 سبتمبر 1963.

ساهمت الطريقة التي تم من خلالهـا اعتمـاد الدستور الجزائـري بتـأجيج المزيـد مـن الخلافـات بـين القـادة السياسـيين والعسـكريين فبـالرغم مـن اعتمـاد المشـرع الجزائـري أنـذاك علـى قواعـد اللعبـة الديمقراطيـة مـن خـلال الرجـوع الـى مبـدأ الجمعيـة التأسيسية والاستفتاء إلا أن مناقشـة مشروع الدستور على مستوى هياكل حزب جبهة التحرير الوطني دون غيرها من الهياكل السياسية والحزبية الاخرى دفعت بالعديد من القادة

السياسيين الى اعلان الاستقالة من المجلس التأسيسي وكان في مقدمة هؤلاء فرحات عباس ، حسين آيت أحمد .

اعتبر الكثير من المؤرخين والقانونيين دستور عام 1963 بوثيقة البرنامج التي غلب عليها الطابع السياسي الايديولوجي المجسد لهيمنة الحزب الحاكم وسيطرته على مجريات الساحة السياسية ، الا أنها (وثيقة الدستور) لم تغفل الجانب القانوني المتعلق بتنظيم السلطات وتحديد حقوق وواجبات الافراد والمؤسسات .

لقد أدت الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال الى تأخير العمل بوثيقة الدستور الجديد ، فاستقالة أهم القادة السياسيين من المجلس التأسيسي واحتدام الصراع بينهم على السلطة لم يسمح بتشكيل المجلس الدستوري المخول قانونا بالسهر على احترام وتنفيذ بنود الدستور ، فهذا المجلس كان يُفترض أن يتشكل من الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس الغرفتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا وثلاث نواب يعينهم المجلس الوطني الشعبي (البرلمان) وعضو يعينه رئيس الجمهورية المادة 163 من دستور عام 1963) .

غير ان الملاحظ هو ان دستور 1963 الذي يعد اساس الوثيقة الدستورية في الجزائر جاء على شاكلة الدساتير الحديثة و احترم العوامل الثلاثة المشتركة بين الدساتير و هي مبدأ السيادة الوطنية و الاقتراع العام و بيان حقوق المواطن الجزائري ، و هي أسس قامت عليها بقية الدساتير المعدلة .

دستــور 22 نـــوفمبر 1976 :

بعد الانقلاب الذي قاده الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 والذي أنهى من خلاله فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة ، تم تجميد العمل بالدستور حيث فضلت القيادة الجديدة التي تشكلت من أعضاء مجلس الثورة الاهتمام بالوضع الداخلي والعمل على ضمان الاستقرار السياسي تمن خلال انهاء الخلافات بين الاطراف السياسية الجزائرية .

بعد نجاح الرئيس هواري بومدين بتجميع أسباب ضمان الاستقرار لحكومته من خلال اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية على المستويين الاقتصادي والسياسي سعى الى اعادة تشكيل ا لنظام السياسي للجزائر وفق قواعد دستورية محددة اعتمدت على :

- الميثاق الوطني باعتباره وثيقة سياسية تحمل توجهات ايديولوجية اشتراكية وتُشكل عقدا بين القيادة السياسية والشعب الجزائري يهدف لبناء المجتمع الاشتراكي الذي يقوده الحزب الواحد ، وقد تم خلال شهري ماي وجوان عام 1976 اثراء مشروع الميثاق الوطني الذي أعده مجلس الثورة والحكومة باشـراف من شخصيات حزب جبهة التحرير الوطني حيث أُقـر كوثيقة سياسية هامة توضيحية ومكملة للدستور .

ـ الدستور والذي أعدته لجنة حكومية وقدمـته للاستفتاء الدستوري الشعبي يوم 19 **نوفمبر** 1976، وتمت الموافقة عليه وتم إصداره يـوم 22 **نوفمبر** 1976 لكنه وعند تطبيقه على أرض الواقع لم يعـمد القادة السياسيون على تجسيد مضامينه فلم يؤخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وإنما بوحدة السلطة وتداخل الهيئات الرسمية بما فيها السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية وذلك ضمن التوجه الاييولوجي الواحد الذي يرمي الى تجسيد المشروع الاشتراكي ، فرئيس الجمهورية كان رئيس الدولة وقائد الجيش ورئيس الهيئة التنفيذية والمسئول عن الحزب الحاكم (المادة 104 من دستور1976) .

كان اول تعديل لهذا الدستور في 7 **جويلية** 1979 واحتوى على 14 مادة تختص برئيس الجمهورية وتم عن طريق المجلس الشعبي الوطني كما شهد تعديلا ثانيا تم عن طريق نفس المجلس في 12 **جانفي** 1980 احتوى على مادتين استحدث بموجبهما مجلس للمحاسبة المالية .

أما التعديل الثالث فكان عن طريق الاستفتاء الشعبي بتاريخ 3 نوفمبر 1983 تم بموجبه استحداث منصب رئيس الحكومة (المادة 113 من دستور 1976 معدل).

على خلاف دستور 1963 و الذي كانت مواده قصيرة و دقيقة و غير متصلبة بخصوص الثوابت الوطنية ، فان دستور 1976 تضمن رفضا " لا رجعة فيه " لما سماه اختيار الشعب الجزائري (المادتان 193 ـ 195) .

دستور 23 فبراير 1989 :

جاء دستور 23 فبراير 1989 بعد الاحداث الاليمة التي شهدتها الجزائر يوم 5 أكتوبر 1988 والتي وصفت فيما بعد بأحداث التحول الديمقراطي في الجزائر ، فقد إقترح الرئيس السابق الشاذلي بن جديد دستورا جديدا ضمّنه جملة من البنود والمواد الجديدة التي كرست اختلافا جوهريا في التوجهات مقارنة بالدستور السابق.

جاء دستور 23 فبراير 1989 (والذي يسمى بدستور التحول الديمقراطي) تلبية لمطالب شعبية وسياسية عديدة في ظل الاوضاع الصعبة التي كان يعيشها عامة الجزائريين أنذاق ومهما كان مصدر أحداث 5 أكتوبر1988 والجهات التي تقف وراءها الا أنها ساهمت بتحقيق التحول السياسي نحو الانفتاح الديمقراطي في الجزائر من خلال مبادرة الدستــور الجديد للرئيس الشاذلي بن جديد .

كرس الدستور الجديد مبدأ التعددية الحزبية، واقتصر على ذكر الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها وتكـريس نظام الحريات وحقوق الأفراد، و إعادة الاعتبار لمبدأ الرقابة التشريعية والدستورية والتي كانت مهملة في دستور 1976.

تم إقرار الدستور من خلال استفتاء دستوري تم تنظيمه يوم 23 فيفري 1989 وكانت النتائج بنعم بنسبة **78.98 %** وقد جاءت مجسدة للحملة الإعلامية التي سبقت التعديل الدستوري و التي شاركت خلالها مختلف أطياف الشعب الجزائري بتوجهاتها المختلفة.

لقد أنهى دستور 1989 احتكار الحزب الواحد للساحة السياسية في الجزائر وسمح بانشاء الاحزاب السياسية (المادة 40 من دستور 1989) وظهرت الصحف الخاصة (قانون الاعلام فبراير 1990) وازدهرت حرية التعبير كما نص هذا الدستور على الفصل بين السلطات الثلاث وأبقى على مجلس تشريعي واحد، وأعطى مكانة مهمة ودور كبير لرئيس الجمهورية من خلال منحه صلاحية تعيين رئيس الوزراء وعزله وتخويله السلطة على الشؤون العسكرية.

غير أن توالي الاحداث السياسية أجهض تجسيد معالم الدستور الديمقراطي على أرض الواقع فقد اندلعت أعمال العنف والإرهاب عام 1992 بعد الغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي فاز بها حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ (المحظور) وتدخلت المؤسسة العسكرية وتم الغاء العمل جزئيا بالدستور في ظل الازمة السياسية التي تفاقمت بعد استقالة رئيس الجمهورية خاصة وأن عهدة المجلس الشعبي الوطني كانت قد انتهت .

دستـــور 28 فيفـــري 1996:

كان دستـور 28 فبراير 1996 نتيجة حتمية للظروف الدموية الصعبة التي شهدتها الجزائر منذ مطلع عام 1992 فالدولة كانت مهددة في كيانها بسبب تصاعد العنف الإرهابي وشغــور أهم مناصب المسئوليات الكبرى على جميع المستويات مما أدى إلى انشاء الهيئات الانتقالية لتسيير المرحلة العصـبية .

يأتي في مقدمة تلك الهيئات المجلس الأعلى للدولة الذي انتهت مهامه بتنظيم ندوة الوفاق الوطني في جانفي 1994والتي سمحت لوزير الدفاع اليامين زروال أن يعتلي سدة الرئاسة ، كما تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي من مجموعة من الاحزاب الوطنية و الاسلامية والمنظمات والجمعيات التي كان لها وزنها على الساحة الجزائرية وقد تولى هذا المجلس مهام السلطة التشريعية منذ 18 **ماي** 1994 إلى غاية تنظيم الانتخابات التشريعية في جوان 1997.

وعد رئيس الدولة اليامين زروال بتنظيم انتخابات رئاسية تعددية كانت الأولى منذ استقلال وقد تمت بتاريخ 16 أفريل 1995 و فاز بها أمام مرشح التيار الاسلامي الشيخ محفوظ نحناح رئيس حزب

حركة حماس وممثل التيار الديمقراطي سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ورئيس حزب التجديد الجزائري نور الدين بوكروح .

وبالنظر الى الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر خلال تلك السنوات فقد اقترح الرئيس زروال على الفاعلين السياسيين و الشركاء الاجتماعيين ضرورة تعديل الدستور وذلك لسد ما وُصف بالثغرات التي تضمنها دستور عام 1989 وقد تم اعداد الدستور بمشاركة الأحزاب التي انضمت للمجلس الانتقالي وتم طرحه للاستفتاء بتاريخ 28 نوفمبر 1996 حيث حظي بمصادقة الشعب الجزائري .

- أقر الدستـور الجــديد نظاما مغايـرا يعتمد على تعـزيز دور المجـلس الدستوري ودعمه باعضاء جدد (نص المادة 164 من دستور 1996) أي بزيادة اعضاء المجلس الى تسعة اعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد ، واعطاء مكانة للهيئة التشريعية من خلال انشاء غرفة برلمانية ثانية (مجلس الأمــة) وانشاء المحكمة الدستورية ضمن هيئات الرقابة الدستورية (نفس المادة الدستورية) ، في حين أقر الدستور بخصوص منصب رئيس الجمهورية اعادة انتخابه من جديد بواسطة الاقتراع الشعبي لولاية ثانية مدتها خمس سنوات واعطاه صلاحيات واسعة منها قيادة القوات المسلحة، المسؤولية عنالدفاع الوطني، تقرير السياسة الخارجية وتوجيهها، ترؤس اجتماع الحكومة، تعيين رؤساء الحكومة وعزلهم، إبرام المعاهدات والتصديق عليها،تعيين كبار الرسميين بمن فيهم العسكريون، وتعيين رئيس مجلس الدولة والقضاة وحاكم البنك المركزي، وكبار مسؤوليالأمن والولاة. وللرئيس حق إصدار العفو وإلغاء العقوبة أو إبدالها بعقوبة أخف منها.

يعتبر التعديل الدستوري الذي أجراه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2002 أخر التعديلات التي مست الدساتير الجزائرية حتى اعلان التعديل الجزئي الاخير ، وتم بموجب تعديل 2002 ترسيم الامازيغية كلغة وطنية عن طريق البرلمان بغرفتيه .

ـ التعديلات الجزئية للدستور بتاريخ 15 |11|2008 :

منذ انتخابه رئيسا للجمهورية عام 1999 لم يفوت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أية فرصة لانتقاد دستور عام 1996 معتبرا بأنه مزيج من النظامين الرئاسي والبرلماني وقد أكد مرارا بأنه سيعمد حين يحين الوقت لتعديله بصورة كاملة .

وبالرغم من هذه الانتقادات التي كررها في العديد من المناسبات الا أن الرئيس الجزائري اعترف خلال خطابه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية الحالية يوم 30|11|2008 بأن اهتمامه بضرورة تنفيذ برنامجه الشامل للتنمية وثقل الملفات المطروحة على الساحة الجزائرية أخرت مشروع تعديل الدستور ، حيث اكتفى باقتراح تعديل جزئي لبعض المواد المحددة في الدستور وتم عرضه على المجلس الدستوري الذي أبدى موافقته على مشروع التعديل وتمت احالته على البرلمان بغرفتيه بتاريخ 12|11|2008 وقد صادق على مشروع التعديل 500 عضوا ورفضه 21 عضوا مع امتناع 8 أعضاء عن التصويت .

صدر التعديل الجزئي للدستور على شكل قانون تحت رقم 19 - 08 مؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 ا لموافق 15 نوفمبر سنة 2008 وتضمن أهــم التعديلات التالية :

ـ المادة 74 من الدستور وتحرر كما يلي " مدّة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات ، و يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية ،

و المادة 178 والتي أكدت بأنه لا يمكن لأي تعديل دستـــوري أن يمس الطّابع الجمهوري للدولة ، النظام الد يمقراطي القائم على التّعددية الحزبية ، الإسلام باعتباره دين الدّولة ، العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية ، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن ، سلامة التراب الوطني ووحدته ، العلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية .

الى جانب ذلك أقرت التعديلات منع إقالة أو تعدّيل الحكومة القائمة إبّان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه .

و منحت التعديلات الجديدة رئيس الجمهورية مزيدا من الصلاحيات باعتباره القائد الأعلى للقوّات ا لمسلّحة للجمهورية ويتولّى مسؤولية الدّفاع الوطني ويقرّر السياسة الخارجية للأمة ويوجّهها و يرأس مجلس الوزراء و يعيّن الوزير الأول وينهي مهامه و يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوّض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة مع مراعاة أحكام ا لمادة 87 من الدستور ، و بامكانه أن يعيّن نائبا أو عدّة نواب للوزير الأول بغرض مساعدة الوزير الأول في ممارسة وظائفه وينهي مهامهم و لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوّض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وكــذا رؤساء المؤسسات الدستورية وأعضائها الذين لم ينصّ

الدستور على طريقة أخـرى لتعـيينهم كما لا يجـوز أن يفوّض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء وحلّ المجلس الشعبي الوطني وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها وتطبيق الأحكام .

ـ حددت التعديلات الجزئية كيفية مراقبة الهيئات البرلمانية لمخطط عمل الحكومة من خلال تقديم الوزير الأول لمخطط عمله إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه حيث يجري المجلس لهذا الغرض مناقشة عامة.

و يمكن الوزير الأول أن يكيّف مخطط العمل هذا على ضوء هذه ا لمناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية ، كما يقدّم الوزير الأول عرضا حول مخطط عمله لمجلس الأمة مثلما وافق عليه المجلس الشعبي الوطني ، كما بامكان مجلس الأمة أن يصدر لائحة (المادة 87 من التعديل الدستوري 2008) .

المطلب الثاني :

التعـــريف بمكونات مجتمع البحث :

نقصد بمكونات مجتمع البحث في دراستنا الصحف محل الدراسة والتي قمنا باختيارها عمديا في شكل صحيفتين حكوميتين هما الشعب والمجاهد وثلاث صحف خاصة هي الخبر والشروق اليومي والوطن

حيث لم نتمكن من الحصول على الاعداد الكاملة لصحيفة الخبر لفترة الدراسة لعام 2008 و ارتأينا استبدالها بصحيفة الشـــروق اليومي الخاصة التي برزت خلال تلك الفترة بارتفاع نسبة سحبها وهيمنتها على أعلى نسبة من المبيعات في سوق الاعلام بالجزائر مما أهلها لتكون تمثيلية أكثر .

كما ارتأينا مراعاة اختيار فارق عامل اللغة (عربية و فرنسية) وذلك حتى يكون تحليل المحتوى للمادة الاعلامية مقاربا للحقيقة وبما يمكننا من معرفة التوجهات والقيام باجراء المقارنة .

وبالنسبة لموقع الصحف محل الدراسة على مستوى الساحة الاعلامية الجزائرية فانها تنتمي الى مجالين مختلفين من الناحية القانونية لكن يجمعهما قطاع واحد هو الاعلام المكتوب وشروط عمل واحدة تحددها أخلاقيات العمل الصحفي والضوابط القانونية والمهنية في حين تختلف التوجهات بسبب الانتماء القانوني والتوجهات السياسية والعقائدية .

1- تنتمي صحيفتا الشعب والمجاهد اليومي الى صحافة قطاع الصحافة الحكومية في الجزائر ويسمى بالقطاع العام (قانونيا تُشرف عليه وزارة الاعلام التي سُميت فيما بعد وزارة الاتصال).

ظهر قطاع الصحافة الحكومية بعد استقلال الجزائر وجاء ضمن سياق تنفيذ المشروع الاشتراكي خاصة بعد القرارات التي اتخذتها السلطة لمنع صدور بعض الصحف الجزائرية الخاصة بعد فترة قصيرة من

الاستقلال وتأكيد ملكية الدولة لهذا المجال الحيوي باعتباره الوسيلة المثلى لتحقيق ما كان يصبو اليه القادة السياسيون خلال تلك الفترة .

وقبل عام 1990 والذي كان سنة التحول الاعلامي بالجزائر من خلال صدور قانون حرية التعبير والنشر رقم 90 - 07 ليوم 03 أفريل 1990 كانت في الساحة الاعلامية الجزائرية عدد قليل من الصحف اليومية والاسبوعية وبعض الدوريات الشهرية وعدد قليل من المنشورات الاعلامية بما يتماشى مع الوضع السياسي الذي مرت به الجزائر وسياسة الحزب الواحد ، وكانت تحت وصاية وزارة الاعلام الجزائرية أنذاك 6 يوميات على الشكل التالي :

- أربعة يوميات باللغة العربية و هي : **الشعب، النصر، الجمهورية و المساء**

- اثنتان باللغة الفرنسية هي **المجاهد وأوريزون**.

و قد بلغ عدد سحب كل هذه الصحف مجتمعة 666 ألف نسخة يومية ، في حين كان عدد الاسبوعيات أربعة وهي أضواء والمنتخب الرياضي والجيري اكتياليتي ، والهدف (نورالدين تواتي، 2008 ص : 15)

ومن الملاحظ أن انتشار الصحف كان محدودا خلال تلك الفترة مقارنة بالوضع الحالي للساحة الاعلامية الجزائرية وقد تميز منذ السنوات الاولى للاستقلال بهيمنة الصحف الصادرة باللغة الفرنسية والتي يأتي في مقدمتها خلال فترة الثمانينيات أسبوعية ألجيري أكتياليتي (الجزائر

الاحداث) يومية المجاهد (محل الدراسة) ويومية أوريزون (أفاق) التـي كـان مجمـوع سـحبها يتجـاوز ثلثـي الصـحف الحكوميـة الصـادرة أنذاك في حين يتوزع الباقي على الجرائد الأربعة الأخرى.

وضمن هذا السياق كانت يوميتا المجاهد واوريزون الصـادرتان باللغـة الفرنسية تسيطران على الساحة الاعلامية امن خلال سحبهما الذي كـان بحدود 450 ألف نسخة يوميا .

و قبل صدور قانون أفريل 1990 بعدة أشهر ظهرت أسبوعيات اخرى جديدة هي (أكتياليتي إيكونومي) وكان عدد سحبها حوالي 50 ألف نسخة و (باركور ماغريبان) بحوالي 43 ألف نسخة وكانت تصدر باللغة الفرنسية ،وقد صدرت نسخ عنها باللغة العربية فكانت المسار المغاربي و الأحداث الإقتصادية تسحبان مجموع طبع يُقدر بحوالي 12 ألف نسخة لكل واحدة.

وبالاضافة الى هذه اليوميات والاسبوعيات كانت تصدر عدة شهريات تندرج ضمن الاعلام العمومي في حين كانت بعض المنظمات الاجتماعية والمهنية تصدر نشرياتها من حين ومجموع السحب المتوسط لهذه العناوين اليومية و الأسبوعية والشهرية يوميا يتراوح في حدود 745 ألف نسخة.

2 ـ تنتمي صحيفتا الوطن والشروق اليومي الى قطاع الصحافة الخاصة وقد ظهـرت بعـــد صدور قانـــون حرية التعبيـــر والنشـــر

رقم 90 - 07 ليوم 03 أفريل 1990 الذي أقرته حكومة مولود حمروش والذي توج سنوات طويلة من نضال وتحرك الصحفيين الجزائريين لتحقيق حرية النشر والطبع .

قدمت حكومة مولود حمروش تحفيزات كثيرة للصحفيين من أجل مغادرة القطاع العام الحكومي للاعلام وانشاء صحف كانت تسمى أنذاك بالمستقلة و تعني الخاصة ومن ضمن تلك التسهيلات دفع أجور عامين مقدما حتى تكون قاعدة مالية لتأسيس الجرائد المستقلة ، وأعطت الحكومة أوامرها للجهات الادارية والقضائية بتسهيل منح الاعتمادات القانونية للصحف من أجل الصدور(تجربة الباحث الذي كان خلال الفترة من 1988 و لغاية 1994 صحفيا بمؤسسة الشعب العمومية للصحافة) .

منذ الاعلان عن فتح المجال الاعلامي و تحفيز الصحفين على انشاء الصحف و المؤسسات الاعلامية وحتى منتصف عام 2008 ظهر على الساحة الاعلامية الجزائرية أكثر من 500 عنوان صحفي منها من بقي صامدا في الساحة الاعلامية و منها من اندثر وزال .

وحتى عام 2000 منحت الجهات المختصة الاعتماد لحوالي 25 يومية صادرة باللغتين العربية والفرنسية وقد ارتفع عددها خلال السنوات الاخيرة الى 65 عنوانا صحفيا باللغتين العربية والفرنسية فيما أصبح عدد الصحف الصادرة حتى شهر مايو 2008 حوالي 291 عنوانا صحفيا بسحب يومي شامل يقدر بأكثر من 2.4 مليون نسخة حيث بلغ

عدد اليوميات 65 عنوانا منها 57 يومية شاملة و**3** يوميات اقتصادية و5 رياضية بسحب يومي يقدر بأكثر من 2.1 مليون نسخة مع حساب الصحف الحكومية الصادرة وعددها (أربعة) .

وفيما يلي جدول شامل يحدد واقع اليوميات الناطقة بالعربية : 32 عنوانا بسحب يومي يفوق 1.5 مليون نسخة·

اليوميات الناطقة بالفرنسية: 33 عنوانا بحسب يقارب 900 ألف نسخة·

عدد الأسبوعيات: 89 عنوانا·

عدد الدوريات المتخصصة: 76 عنوانا·

هناك 137 دورية تصدر بصفة غير منتظمة (تصدر في الغالب متأخرة و ليست بانتظام)

صحيفة الشعب :

صدرت هذه الصحيفة بتاريخ 11 ديسمبر 1963 وذلك تخليدا لمظاهرات 11 ديسمبر 1961 وكانت صحيفة الحكومة الناطقة باللغة العربية الى جانب صحيفة المجاهد الناطقة بالفرنسية [1]

شهدت صحيفة الشعب عدة تطورات خلال السنوات السابقة وكانت فترة ازدهارها نهاية سنوات الثمانينات عندما استقلت بمطبعتها ومقرها

الكبير وصدر عنها صحيفة المساء الحكومية المسائية واسبوعيتي اضواء والمنتخب بعد أن تم هيكلتها باعتبارها مؤسسة عمومية للاعلام والاتصال وتداول على ادارتها شخصيات اعلامية معروفة مثل المرحوم كمال عياش والاعلامي محمد بن زغيبة و الاعلامي عبد الرحماني و الصحفي سعد بوعقبة ويديرها حاليا الصحفي المعروف عز الدين بوكردوس ويرأس تحريرها الصحفي سعيد قرايت .

تحولت هذه الصحيفة الى ناطق باسم حزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة قصيرة وكان يدير تحريرها الكاتب والصحفي عزالدين ميهوبي (كاتب الدولة لدى الوزير الاول مكلف بالاتصال) لكنها عادت الى الملكية العمومية بقرار من رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي (توظف الباحث بمؤسسة الشعب العمومية للصحافة خلال الفترة من 1988 و لغاية نهاية عام 1993).

معروفة بخطها الافتتاحي الوطني والعروبي والتزامها بمهامها ضمن الاعلام الحكومي بالرغم من تراجع عدد سحبها على فترات متقطعة من تاريخها الاعلامي حيث أصبح عدد سحبها ما يقارب 14 ألف نسخة، منها 8500 نسخة تطبع وتوزع بالوسط، و 9500 نسخة تسحب وتوزع بشرق البلاد (احصائيات المطابع الحكومية صحيفة الشروق بتاريخ 21 مايو 2006) .

وبالرغم من تراجع عدد سحبها الا أن صحيفة الشعب تظل بالنسبة للكثير من الاعلاميين مدرسة اعلامية للصحفيين في مجال الاعلام

الصادر باللغة العربية ، فقد تخرج منها أغلب الصحفيين الذين أسسوا صحفا خاصة ومستقلة ناجحة من جميع المقاييس الاعلامية والتجارية.

تصدر صحيفة الشعب في شكل قار ومعروف منذ عدة سنوات يعتمد على اسلوب خاص في الاخراج الصحفي الكلاسيكي وعدد صفحاتها يتراوح من 24 الى 32 صفحة ، بالنظر الى حجم الاحداث الاعلامية حيث تصدر مرات في 24 صفحة ومرات عديدة في 32 خاصة عندما تقوم بنشر أحد الملاحق الثقافية او الرياضية ومؤخرا استحدثت ملحقا سياسيا واخر اقتصاديا وثالث رياضيا كما تنشر بصورة غير منتظمة صفحات تعنى بالحدث الدولي تحت عنوان حصاد السياسة الدولية .

تركز الصفحة الاولى لصحيفة الشعب على الحدث الرسمي ونشاط رئيس الجمهورية أو الوزير الاول والوزراء وكبار المسئولين في الدولة والجيش وتخصص عنوانا كبيرا للحدث الوطني الأبرز مع استهلال بسيط بخط واضح ومضغوط في حين تتناول الحث الدولي او المحلي الذي يليه مدعما بصورة من الحجم الكبير وعناوين اخبارية صغيرة مدعمة بالصور من الحجم الصغير .

من الصفحة الثانية الى الصفحة السابعة تخصص صحيفة الشعب هذه المساحة للأخبار والاحداث الوطنية من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها وتخصص في العديد من المرات الصفحتان الثامنة والتاسعة للاخبار المحلية والاحداث في الولايات

الداخلية أما الصفحتان العاشرة والحادية عشر فتخصصان للاحداث الدولية والاقليمية مع نشر عمود غير منتظم يتناول حدثا دوليا بعينه .

الصفحات من 16 الى 19 تخصص للرياضة في حين تأتي الصفحة 20 تحت عنوان يوميات اسلامية وتخصص لمتابعة الشئون الدينية ، أما الصفحات من 22 الى 27 فهي مخصصة للجوانب الثقافية واخبار المجتمع والصحة والمنوعات وهي غير قارة ومتغيرة باستمرار .

الصفحة ما قبل الاخيرة تصدر تحت عنوان أبيض على أسود وتضم شخصية الصحيفة ومجموعة من الاخبار القصيرة الخاصة وفي بعض الاحيان رسما كاريكاتيريا وتاتي في اغلب الاحيان مدعمة بالصور ، كما تخصص الصحيفة صفحة للتسلية بشكلها المعروف اعلاميا .

أما الصفحة الاخيرة فتكون عادة متنوعة وتخصص للاخبارالتي تطغى على الساحة الاعلامية ومرات لعرض بعض الاصدارات الثقافية والعلمية الهامة .

تخصص بقية الصفحات التي لم ُتذكر لنشر المادة الاعلانية علما بأن هذا التقسيم ليس قارا وهو مرتبط بالاحداث المتوفرة على الساحة الاعلامية باستثناء الصفحات الاول والوطنية والتي تعد في صحيفة الشعب صفحات قارة .

صحيفـــــة المجاهـــــد :

ظهرت صحيفة المجاهد أول مرة في جوان 1956 على شكل نشرة خاصة في الجزائـر العاصمة ، حيث كانت تصدر في شكل كراس اعلامي من ست الى سبع صفحات و كانت تطبع بواسطة ألات السحب العادي .

وفي شهر جوان 1957 أخذت شكلها المعروف كجريدة ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني بعد وقف صدور جريدة المقاومة في 15 جويلية 1957 ، وبذلك أصبحت جريدة المجاهد اللسان الرسمي لجيش وجبهة التحرير الوطني .

انتقلت من العاصمة الى مدينة تيطوان بالمغرب حيث كانت تطبع هناك ثم انتقلت بقرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى تونس في نوفمبر 1957 لتكون قريبة من مجلس القيادة وبقيت هناك إلى غاية 19 مارس 1962 حيث دخلت إلى الجزائر واستقرت في البداية في قسنطينة ثم انتقلت بين شهري أفريل وماي الى مدينة البليدة ، لتنتقل نهائيا إلى الجزائر العاصمة حيث يوجد مقرها الحالي .

كان رئيس تحريرها لفترة معينة الشهيد عبان رمضان ثم خلفه بعد إستشهاده أحمد بومنجل .

وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة سنة 1958 أصبحت تابعة لوزارة الأخبار التي كان يقودها المرحوم أمحمد يزيد ومن بين العناصر التي

كانـت تقـوم باعـداد وتحريـر المـادة الاعلاميـة للصـحيفة نـذكر باللغـة العربيـة إبـراهيم مزهـودي ، عبـد الله شـريط ، محمـد الميلـي ، عبـد الـرحمن شـريط، لمـين بشيشـي ، عيسـى مسـعودي، وباللغـة الفرنسـية رضا مالك ، فرانز فانون بيار شولي .

وقد صـدر مـن جريـدة المجاهـد 120 عـددا بقـي منهـا الاسـتقلال 116 وفقدت 04 أعداد ونشرت خلال مدة صدورها أكثر من 200 مقال، و 150 تحقيق صحفي و 50 مقابلة صحفية و 150 دراسة ... وغيرها من المادة الإخبارية والتقارير. (المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954) .

تعتبـر مدرسـة اعلاميـة للصـحفيين الـذين يكتبـون باللغـة الفرنسـية وقـد تخرج منها بعد الاستقلال وعلى مدار الاربعين سنة الماضية المئات مـن الاعلاميـين والصـحفيين المعـروفين والـذين قـام بعضـهم باصـدار صحف خاصة .

كانت تشكل العمود الفقري للاعلام الحكومي في الجزائر خلال فترة السـبعينيات والثمانينيـات وعرفـت ازدهـارا واسـعا خـلال هـذه الفتـرة بالنظر الى انتشـــارها الواسع ونسبة مقروئيتها الكبيرة أنذاك بســبب المعطيـات اللغويـة و الفكريـة التـي كانـت تتحكم فـي السـاحة الاعلاميـة أنذاك .

تعتبر حاليا عميدة الصحف الجزائرية بالنظر الى تاريخها الاعلامي الطويل ومكانتها على الساحة الاعلامية الجزائرية وصحيفة الحكومة الاولى لنشر البيانات الرسمية ، بالرغم من تراجع عدد سحبها مقارنة بفترة السبعينات والثمانينات حيث نزل سحبها الى حدود 17500 نسخة يوميا عام 2006 لكنها عاودت الصعود من جديد فهي تسحب في حدود 27000 نسخة يوميا حسب تقديرات وزارة الاعلام الجزائرية.

تصدر صحيفة المجاهد اليومي باللغة الفرنسية و في شكل كلاسيكي قار ومعروف منذ سنوات صدورها الاولى ن ويعتمد هذا الشكل على الطابع الرسمي حيث تفردت الصحيفة بشكلها المعوف واليومي وعدد صفحاتها يتراوح 32 صفحة ،وتصدر مرات في 24 صفحة وفي الغالب 32 صفحة خاصة عندما تقوم بنشر أحد الملاحق الثقافية او الرياضية ومؤخرا استحدثت ملحقا سياسيا واخر اقتصاديا وثالث رياضيا كما تنشر بصورة غير منتظمة صفحات تعنى بالحدث الدولي تحت عنوان حصاد السياسة الدولية .

تركز الصفحة الاولى لصحيفة الشعب على الحدث الرسمي ونشاط رئيس الجمهورية أو الوزير الاول والوزراء وكبار المسئولين في الدولة والجيش وتخصص عنوانا كبيرا للحدث الوطني الأبرز مع تقديم بعض الاخبار التي تتناول الحدث الدولي او المحلي مدعما بصورة من الحجم الكبير وعناوين اخبارية صغيرة مدعمة بالصور من الحجم الصغير .

تخصـص الصـفحة الثانيـة مـن صـحيفة المجاهـد للاخبـار الخاصـة والقصـيرة ، ومـن بدايـة الصـفحة الثالثـة الـى السـابعة تنـاول الصـحيفة الشـعب الحـدث الـرئيس والموضـوع الابـرز المطـروح علـى السـاحة الجزائريـة او الدوليـة وتسـتفيض فـي تغطيـة نشـاط الـرئيس وكبـار المسئولين وتخصص الصفحتان التاسعة والعاشرة للأخبار والاحداث الوطنيـة مـن جميـع جوانبهـا السياسـية والاقتصـادية والقانونيـة وغيرهـا وتخصص في العديد من المرات الصفحتان الحادية عشر والثانية عشر للاحداث الدولية والاقليمية مع نشر عمود غير منتظم يتناول حدثا دوليا بعينه .

الصفحات من 16 الـى 28 غير قـارة فـي تبوبهـا وتخصـص للمنوعـات والصحة والمجتمع والثقافة والشئون اليومية للمواطن ويخصص منها جزء كبير في الغالب لنشر محتوى المنتديات والملتقيات التـي تنظمها الصحيفة .

تحمـل الصـفحة 30 شخصـية الصـحيفة والبـاقي اشـهار وفـي عـادة الصحيفة ومنذ عدة سنوات دأبت الصحيفة على تخصيص الصفحتين 31 و 32 للرياضـة وتكون فـي بعض المرات مطعمـة باخبـار أخرى متنوعة .

تخصص بقية الصفحات التي لم ُتذكر لنشر المادة الاعلانية علما بـأن هذا التقسيم ليس قارا وهو مرتبط بالاحداث المتوفــرة على الساحة

الاعلامية باستثناء الصفحات الاولى والوطنية والتي تعد في صحيفة الشعب صفحات قارة .

صحيفة الخبــر الخاصة :

كانت صحيفة الخبر الخاصة من اول الصحف الجزائرية التي ظهرت بعد اقرار قانون انشاء الصحف الذي اعدته حكومة السيد مولود حمروش عام 1990 .

فقد اختار 26 صحفيا كانوا يعملون بصحافة القطاع العام خوض تجربة انشاء صحيفة خاصة او ما كان يسمى انذاك بالصحف المستقلة وذلك في اشارة الى الاستقلال المالي للصحف الجديدة والتي كانت من بينها صحيفة الخبر التي صدرت لاول مرة يوم 1 نوفمبر 1990 كمسائية اخبارية شاملة يديرها الصحفي المعروف عابد شارف .

حددت الجريدة خطها الافتتاحي عند صدورها بمحاربة الاستبداد والظلم والتهميش والدفاع عن الحريات العامة للمجتمع والقيم الانساني، كان مؤسسوها يأملون في تجاوز مرحلة الانطلاق الصعبة خاصة من الناحية المالية والاستمرار في الصدور كيومية مسائية خاصة وان وسائل الطبع المتوفرة انذاك لم تكن تكفي حاجة الكم الهائل من الصحف والدوريات التي تم اصدارها وفق قانون 1990 .

بعد فترة وجيزة من ظهورها (لم تتجاوز العام الواحد) وبالنظر الى الوضع الاداري والمالي الذي كانت تعيشه الصحيفة بمعدل سحب لم

يتجاوز 14 الأف نسخة يوميا وبحجم توزيع ضعيف قرر المؤسسون عقد جمعية عامة طارئة تم خلالها تعيين الصحفي محمد سلامي مديرا عاما جديدا كما تم تغيير ادارة التحرير من أجل تنفيذ استراتيجية جديدة تعتمد على الاستثمار في الجانب البشري بالاعتماد على الطاقات الصحفية الجديدة (كان الباحث صحفيا بمؤسسة الخبر خلال الفترة من 1992 لغايــة 1995) .

أثمرت التعديلات التي أقرها مجلس الادارة خاصة بظهور مؤشرات ايجابية من حيث الانتشار والتوزيع بتوسع الصحيفة الى منطقتي الشرق والغرب خاصة بعد استفادتها من الدعم المالي الذي خصصته وزارة الاعلام الجزائرية للصحف الخاصة أو المستقلة ، كما عملت الاتدارة الجديدة على تغيير الموزعين ووقف التعامل مع شركات التوزيع الحكومية .

وبعد مرور عام واحد عقدت الجمعية العامة اجتماعها وتم خلاله انتخاب الصحفي الشريف رزقي مديرا عاما جديدا مع تعيين الصحفي الراحل عمر اورتيلان رئيسا للتحرير وقد أدت هذه التغييرات الى حدوث وثبة كبيرة تنمنت من خلالها صحيفة الخبر من البروز على الساحة الاعلامية الجزائرية .

وخلال هذه الفترة قامت الادارة الجديدة لصحيفة الخبر باتخاذ مجموعة من التدابير التي سمحت للصحيفة بالانمتشار أكثر وكان في مقدمة تلك الاجراءات مايلي :

ـ تغيير شركات التوزيع من خلال الاعتماد على امكانيات الصحيفة بالاشتراك مع ادارة صحيفة الوطن من أجل ضمان التوزيع الجيد للصحيفة والتأكد من انتشارها الاعلامي .

ـ اعادة هيكلة داخلية للصحيفة باعادة تنظيمها اداريا وتبويبها اعلاميا.

ـ دعم الصحيفة بمجموعة من الصحفيين الشباب الاكفاء الراغبين في ابراز قدراتهم الاعلامية .

ـ دعم الصحيفة بالوسائل التقنية اضرورية للعمل والتي تأت من دعم رأس المال الخاص بالصحيفة .

أتاحت هذه الاجراءات للصحيفة تحقيق اهدجافها في ظل ظروف صعبة واليمة كانت تمر بها الجزائر وخلال الفترة من عام 1993 لغاية 1998 تمكنت الصحيفة من احتلال مكانة مرموقة بالساحة الاعلامية الجزائرية (موقع صحيفة الخبرعلى شبكة الانترنيت www.**elkhabar**.com).

وقد قررت الجمعية العامة للصحيفة انتخاب الصحفي علي جري مديرا عاما جديدا خلفا للسيد الشريف رزقي الذي ترك بصماته الواضحة على ادارة الصحيفة .

سعى المدير العام الجديد للصحيفة الى الاستثمار الجيد في نجاح يومية الخبر الاعلامي حيث تم اقرار خطة عمل لتجاوز النجاح المحلي من اجل الانتشار اكثر على جميع المستويات الاعلامية الداخلية والخارجية .

ساهمت رئاسة التحرير بقيادة الصحفي عثمان سناجقي مدعوما بمجموعة كبيرة من الصحفيين الشباب في تأكيد نجاح الجريدة وانتشارها الكبير من خلال استكمال فتح مكاتبها في المناطق والولايات الداخلية وذلك لنقل انشغالات المواطنين ضمن تبويب جديد منح الاولوية لمعاناة الجزائر العميقة من خلال تخصيص صفحات داخلية جديدة بالصحيفة تعنى بالقسم المحلي والاخبار الداخلية ضمن مشروع اعادة هيكلة الصحيفة من اقتراح رئيس التحرير السابق عثمان سناجقي.

قامت الصحيفة بانشاء 7 مكاتب في بلدان عربية واوروبية وقامت بالاستعانة بحوالي 100 مراسل على المستوى الوطني ، وقد حققت الصحيفة انتشارا مذهلا خلال السنوات الاخيرة وتمكنت من بلوغ سحب لاكثر من نصف مليون نسخة يوميا منذ بداية عام 2006 .

ضمن خطة استثمار نجاح الصحيفة الاعلامي قررت الادارة شراء مقر جديد في منطقة حيدرة الراقية بالعاصمة الجزائرية وانتقلت الصحيفة الى هذا المقر يوم 21 ابريل 2006 وهو مقر يليق بصحيفة تجاوز سحبها النصف مليون نسخة يوميا بنسبة مرتجعات لا تتجاوز 3 % يوميا .

تم اعادة انتخاب السيد الشريف رزقي مديرا لصحيفة الخبر في حين تم تعيين الصحفي زهر الدين سماتي منسقا عاما ضمن خطة جديدة تهدف

الى اعادة دعم الصحيفة واستثمار نجاحها الاعلامي في ظل المنافسة الاعلامية التي أصبحت تميز الساحة الجزائرية .

صحيفة الشروق اليومي الخـاصة :

ظهرت على الساحة الاعلامية يوم 11 ماي 1991 تحت اسم الشروق العربي واسسها علي فضيل الصحفي السابق في صحيفة المساء الحكومية وهو يدير ادارتها حاليا بعد أن تجاوزت فترة صعبة من نهاية التسعينات ولغاية عام 2001 حيث يعتبر تاريخ **2** نوفمبر 2001 الانطلاقة الفعلية الثانية للصحيفة.

حاولت الصحيفة اصدار عدة ملاحق مستقلة مثل الشروق الرياضي والشروق الثقافي لكنها لم تنجح بسبب نقص الامكانيات في بداية انطلاقها واكتفت باصدار الشروق الاسبوعي الذي يصدر حتى الان.

تمكنت هذه الصحيفة من اعتلاء عرش التوزيع الصحفي في الجزائر خلال الاشهر القليلة الماضية من خلال الخط الافتتاحي الذي التزمت به وطابعها المحافظ واعتمادها على اسلوب التغطيات الاعلامية الشاملة للاخبار الامنية والوطنية على وجه الخصوص ودفاعها عن القضايا العربية على المستويين الاقليمي والدولي وهي تسعى حاليا لشراء مطبعة حتى تتمكن من تحقيق الاستقلالية التامة بالابتعاد عن المطابع الحكومية .

تجـاوزت سـقف 560000 نسـخة يوميـا وتطمـح ادارتهـا لتجـاوز عتبـة 600000 نسـخة لتواصـل الانتشـار علـى المسـتويين المحلـي والعربـي خاصة وانها تمكنت من تجاوز صحيفة الخبر الخاصة الجزائرية والتـي ظلت طيلة السنوات القليلـة الماضية تهيمن علـى اعلـى نسبة للمقروئيـة في الجزائر .

تصـدر صـحيفة الشروق اليـومي فـي شكل مختلـف يعتمـد علـى اسلوب خاص في الاخراج وعدد صفحاتها 32 صـفحة ، حيث تركز الصـفحة الاولـى علـى الحـدث الأبـرز محليـا ودوليـا مـدعما بصـورة مـن الحجـم الكبيـر وعنـوان اخبـاري مـدعم بصـورة مـن الحجـم الصـغير فـي اعلـى الصفحة بالاضافة الى عناوين صـغيرة الحجم لابـراز اهميـة المواضـيع التي تم تناولها .

تسـمى الصـفحة الثانيـة مراصـد وهـي مخصصـة للاخبـار الخاصـة مـع عمـــود صحفي على الجانب وصورة في الاسفل مع التعليق كما تحمل الصفحة المذكورة شخصية الجريدة ، في حين تتضمن الصفحات من 3 الى 6 اهم الاحداث على الساحة الجزائرية بكل تفاصيلها وتخصص

الصفحة من 7 الى 11 الى المواضيع غير القارة فمرة تكون فـي شكل منتـدى ومـرة فـي شـكل اخبـار محليـة ومـرة تخصـص لنشـر الملفـات والتحقيقات والحوارات الصحفية واخبار الجامعة وغيرها ،اما الصـفحة من 13 الى 14 فتخـصص لاخبار العالم مـــع عمـــود يـــومي يتناول

حدثا دوليا بعينه وتخصص الصفحات التي تليها الى كتابات الرأي التي أصبحت تأخذ طابعا يوميا منذ عدة أشهـر .

أما الصفحات من 19 الى 25 فهي مخصصة للمجتمع و الثقافة و الروبورتاج احيانا وتخصص الصفحات من 27 الى 29 الصفحة 30 للتسلية في حين تخصص الصفحة الاخيرة للاخبار المتنوعة مع رسم كاريكاتوري قار في اعلى الصفحة ، علما بأن الصحيفة تخصص صفحتين او اكثر كل خميس لنشر مقالات لكبار المثقفين والصحفيين والكتاب المعروفين حيث ينشر في هذه الزاوية الاستاذ عبد العالي رزاقي و الصحفي عابد شارف و د. بشير مصيطفي و المستشار السابق بالرئاسة عبد المجيد بوزيدي و الاستاذ محمد الهادي حسني القاسمي .

تخصص بقية الصفحات التي لم تُذكر لنشر المادة الاعلانية علما بأن هذا التقسيم ليس قارا وهو مرتبط بالاحداث المتوفرة على الساحة الاعلامية باستثناء الصفحات الاولى والتي تُعد قارة (موقع الشروق اليومي على شبكة الانترنيت www.echoroukonline.com) .

صحيفة الوطن الخاصة :

تعتبر صحيفة الوطن الخاصة من ثمار بروز التعددية الاعلامية في الجزائر حيث كانت من أول الصحف الخاصة التي ظهرت بعد أشهر قليلة من اقرار قانون حرية الصحافة والنشر لعام 1990 .

أنشئت الصحيفة شهر اكتوبر 1990 يمناسبة الذكرى الثانية لاحداث اكتوبر والتي اعتبرها المؤسسون نقطة التحول الديمقراطي في الجزائر وبداية لعهد اعلامي جديد ، (من نحن ؟ موقع صحيفة الوطن على شبكة الانترنيت www.elwatan.com) .

مرت الصحيفة بعدة مراحل ضمن مسارها الإعلامي وتمكنت من المحافظة علي مكانتها الاعلامية بالرغم من المنافسة الشديدة التي وجدتها من قبل صحف خاصة أخرى تصدر باللغة الفرنسية ياتي في مقدمتها صحيفة لو سوار دالجري و ليبرتي ولو ماتان المتوقفة عن الصدور.

بلغت هذه الصحيفة أوج انتشارها مع نهايته التسعينات و تدعمت بشبكة كبيرة من المراسلين المحليين حيث ركزت علي تغطيت الاحداث المحلية ووسعت انتشارها بالاعتماد على شركتها الخاصة للتوزيع والتى أنشأتها مع جريدة الخبر وقد بلغ سحبها مطلع سنة 2006 حوالي 26000 نسخة و هو ما جعلها في مصاف الصحف ذات التوزيع الكبير في الجزائر حيث تسبقها فقط يومية وهران الصادرة في الغرب الجزائري من بين الصحف الصادرة باللغة الفرنسية .

يدير هذه الصحيفة الصحفي عمر بلهوشات الذي تخرج من صحيفة المجاهد الحكومية وكان من مجموعة الصحفيين الأوائل الذين بادروا بإنشاء الصحف الخاصة.

إختارت الصحيفة موقفا سياسيا واضحا بمعارضة التيار الإسلامي وإنتقاد قادته و إنتقاد رموز السلطة و معارضة اختياراتهم، وعملت على استقطاب المفكرين و المثقفين الليبراليين و فتحت لهم صفحات الجريدة للتعبير عن ارائهم و انتقاد السلطة.

تطور صدور الجريدة منذ نهاية عام 2002 وأصبحت تصدر في 32 صفحة بأبواب و تصنيفات تبقى في عمومها قارة لكنها تتغير عند اقتضاء الضرورة الاعلامية .

تركز الصحيفة في صفحتها الأولى ومنذ عدة سنوات على الصورة كاداة إعلامية لايصال الرسائل الى القراء وتكون هذه الصورة معبرة عن الحدث الذي تراه الصحيفة هاما و جديرا بأن تفتح به في الصفحة الاولى التي تكون مطعمة باخبار وعناوين عن اهم الاحداث الوطنية والدولية الاخرى .

اصدرت الصحيفة منذ عدة سنوات اصدار ملاحق أسبوعية توزع بالمجان مثل الوطن العقاري والوطن الاقتصادي في شكل مختلف يعتمد على اسلوب خاص في الاخراج وبعدد صفحات محدود حيث يتناول الملحق قضية رئيسية بالتحليل وقضايا اخرى مكملة .

تخصص الصفحات الاولى من 2 الى 5 للحدث الابرز من جميع الجوانب ووفق جميع الاساليب الصحفية المعروفة ومن الصفحة 7 الى 11 تكون الصفحات مخصصة لاخبار المناطق تحت عنوان أخبار العاصمة ، أخبار القبائل ، اخبار وهران ، قسنطينة اخبار ، البليدة أخبار ،،،، وهي صفحات غير قارة ومتغيرة وفق ما تمليه الاحداث الاعلامية.

تخصص الصفحة 15 للحدث الدولي وتكون متنوعة في اخبارها ، وتكون الصفحات من 17 الى 25 موزعة بين المنوعات والثقافة والمجتمع والعلوم وتكنلوجيا الاتصال والفن وهي بدورها غير قارة .

تخصص الصحيفة للرياضة حوالي 4 الى 5 صفحات كاملة وتليها صفحة للتسلية وصفحة للاخبار الخاصة مدعمة بالصور والرسومات وفي كثير من الاحيان الكاريكاتير ، في حين أن الصفحة الاخيرة لم يطرأ عليها أي تغيير وتضم التعليق اليومي للصحيفة وعمود المقال الحر وتغطية اعلامية لحدث معين .

تنشر الصحيفة من حين لاخر في احى صفحاتها الداخلية مساهمات اعلامية لكتاب وصحفيين معروفين على المستويين المحلي والدولي بخصوص الاحداث والقضايا الاعلامية والفكرية ولكن توجهات هؤلاء تلائم الخط الافتتاحي للصحيفة .

تخصص بقية الصفحات التي لم ُتذكر لنشر المادة الاعلانية علما بأن هذا التقسيم ليس قارا وهو مرتبط بالاحداث المتوفرة على الساحة الاعلامية باستثناء الصفحات الاولى والتي تعد قارة .

استخـــلاص : من الناحتين النظرية والعملية فان هذا التقديم الموجز عن الصحف مجتمع البحث وتوجهاتها جدير بأن يضعنا في الصورة ويدعم مسعانا لدخول الجزء التطبيقي من الدراسة والحصول على نتائج المسح وتحليل المحتوى لاجراء المقارنة.

الفــصل الثاني :

التناول الإعـــلامي للتعــديل الدستوري لعام 1996 في الصحف الحكومية والصحف الخاصة

سنحاول من خلال دراسة الجانب الشكلي الى تقسيمه الى مبحثين الأول يتضمن مسح بيانات تكرار موضوع البحث ضمن المادة الاعلامية وتجزيئها الى عــدة فئات .

وسنقوم في هذا السياق بتقسيم مجتمع البحث الى فئتين و هما :

1 - فئة الصحافة الحكومية : وسيتم دراسة صحيفتي الشعب الصادرة باللغة العربية ويليها صحيفة المجاهد الصادرة باللغة الفرنسية في المطلب الأول .

2 - فئة الصحافة الخــاصة : في المطلب الثاني سنقوم بدراسة الجانب الشكلي لصحيفتي الخبرالصادرة باللغة العربية ويليها صحيفة الوطن الصادرة باللغة الفرنسية .

في حين سنخصص المبحث الثاني للتحليل الكمي للبيانات واستخلاص الدلالات التي ستُفرزها عملية المســح .

المبحث الأول :

دراســة الجــانب الشكلي للصحف الحكومية والصحف الخاصــة :

يتضمن هذا المبحث مطلبين الأول للجانب الشكلي للصحف الحكومية والثاني للجانب الشكلي للصحف الخاصة .

المطلب الأول :

الدراسة الشكلية للصحف الحكوميـة :

صحيفــة الشعـــب :

الـجدول 5

	الشعـــب	
مجمل الأعــداد	13	
الموضــوع	التكـــرار	النسبــة
التعــديلات الدستورية	13	100

يمثل الجدول رقم 5 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة الشعب ، حيث شكلت نسبة التكرار 100% أي بتكرار بلغ 13 مرة وفي كل الاعداد المعنية بالدراسة حيث تناولت كلها موضوع البحث خلال الفترة التني سبقت استفتاء تعديل الدستور ولغاية اقراره عن طريق الانتخاب من قبل الشعب يوم 29 نوفمبر 1996.

الـجدول 6 :

الصحيفة	الشعب	
	المساحة	النسبة %
المساحة الكلية	296400 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	222300 سم^2	% 75
مساحة الحـدث	40833 سم^2	% 18.37

يشكل الجدول رقم 6 تـوضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة الشعب الحكومية لمتابعة هذا الحدث السياسي الهام بالنظر الى الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها الجزائر انذاك حيث ُيشكل الحدث نسبة 18.37% من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية.

الـجـدول 7 :

الصحيفة	الشعب	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	40833 سم^2	% 18.37
مساحة النص	27225 سم^2	%66.67 %

ُيظهر الجدول رقم 7 المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت 27225 سـم 2 أي بنسـبة 66.67 % مـن مجمـوع المـادة التحريريـة المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة معتبرة وتتجاوز نصف مساحة المادة التحريرية بما يحمل ذلك من دلالات سنحاول استقراءها خلال تحليلنا الكيفي للمعطيات الشكلية .

الـجـدول 8 :

الصحيفة	الشعب	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	40833 سم^2	% 18.37
المساحة العنوان	8058 سم^2	% 19.73

يمثل الجدول 8 نسبة المساحة المخصصة للعنوان من المادة التحريرية محل الدراسة وهي تشكل 8058 سم 2 أي بنسبة 19.73 % بما يبرز اهتمام صحيفة الشعب بابراز المادة الاعلامية من خلال العناوين في الصفحة الاولى او في الصفحات التي خصصتها لتغطية هذا الحدث السياسي ، خاصة وان العنوان يعتبر من العناصر التي بامكانها جذب القارئ للاطلاع على موضوع المادة التحريرية .

الجدول 9 :

الصحيفة	الشعب	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	40833 سم^2	% 18.37
مساحة الصورة	5550 سم^2	% 13.59

يمثل الجدول 9 المساحة المخصصة للصورة من مساحة المادة التحريرية للحدث الحدث وقد شكلت نسبة 13.59% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة النص باعتبار ان صحيفة الشعب اعتمدت على النص اكثر من الصور لتغطية هذا الحدث السياسي وكانت الصور جزءا مكملا للنص وبقية المادة الاعلامية الاخرى .

الـجـدول 10 :

الصحيفة	الشعب	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	40833 سم^2	% 18.37
مساحة الكاريكاتير	00 سم^2	% 00

يمثل الجدول رقم 10 نسبة رسم الكاريكاتير والتي شكلت 0 % وهو ما يوضح بان الصحيفة لم تعتمد على هذا النوع الصحفي خلال تغطيتها للحدث المذكور محل الدراسة ويرجع ذلك لاسباب عديدة سنتناولها عند تحليلنا الكيفي .

الـجـدول 11 :

رقـم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	26	% 14.95
الصفحات الوطنية	144	% 82.76
الصفحة الأخيرة	00	% 00
صفحات أخرى	4	% 2.29
المـجـمــوع	174	% 100

يندرج الجدول رقم 11 حساب تكرارات المواد التحريرية المنشورة عبر مختلف صفحات صحيفة الشعب ويبين لنا الجدول بان الصفحات الوطنية تصدرت الصفحات التي خصصت لنشر المادة التحريرية للحدث محل الدراسة بنسبة 82.76 % في حين أن الصفحة الاولى جاءت بنسبة 14.95 % والصفحات الاخرى بنسبة 2.29 % وهو أمر منطقي بالنظر الى محتوى الحدث وارتباطه بالجانب السياسي حيث أن أحسن طريقة للصحيفة هي أن تبرزه كحدث هام على صدر صفحتها الاولى ومن ثم تغطيته في الصفحات الوطنية التي عادة ما تكون من ضمن الصفحات الاولى بالصحيفة .

الجدول 12 :

الأنواع الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
التقرير	115	% 66.10
المقال	00	% 00
العمود	00	% 00
الخبر	06	% 3.40
التعليق	20	% 11.50
المقابلة	04	% 2.30
التحقيق	00	% 00
الافتتاحية	12	% 6.80
الكاريكاتير	00	% 00
أنواع اخرى	17	% 09.80
المجموع	174	%100

يمثـل هـذا الجـدول عـدد التكـرارات فـي انـواع المـادة الاعلاميـة التـي نشـرتها صـحيفة الشـعب خـلال الفتـرة المعنيـة بالبحـث وتظهـر النسـب الـواردة فـي الجـدول تركيـز الصـحيفة علـى الخبـر بنسـبة 66.10 % و بتكرار 115 مرة وهو ما يظهر الاهميـة التـي اولتهـا صـحيفة الشـعب للأخبـار خاصـة الرسـمية فـي حـين احتـل التعليـق الصـحفي نسـبة 11.50 % بعـدد تكـرار 20 مـرة ونسـبة 9.80 % للانـواع الاخـرى وشـملت المقابلـة والبيانـات الصـادرة وغيرهـا ، فـي حـين شـكلت التصـريحات 2.30 % أمـا التقـارير الاعلاميـة المتعلقـة بالتغطيـات فقـد شكلت نسبة 3.40 %.

الـجـدول 13 :

مصادر المادة الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	**35**	**% 20.10**
وكالات الأنباء	**03**	**% 1.70**
بدون توقيع	**131**	**% 75.30**
مصادر خاصة	**05**	**% 2.90**
أساتذة ومختصون و كتاب	**00**	**% 00**
المـجـمــوع	**174**	**% 100**

يوضـح الجـدول رقـم 13 مصـدر المـادة الاعلاميـة محـل الدراسـة وقـد شـكلت المـادة الصـحفية بـدون توقيـع أكبـر نسـبة 75.30 % فـي حـين بلغت نسبة المادة بتوقيع صـحفي الجريدة نسبة 20.10 % بعدد تكرار بلـغ 35 مـرة امـا توقيـع الوكالـة فلـم يتكـرر سـوى 3 مـرات أي بنسـبة 1.7 % فـي حـين كانـت نسـيبة المصـادر الخاصـة للصـحيفة ضـئلة أي بنسبة 2.90 % .

وتؤكد هذه المؤشرات بأن الصحيفة اعتمدت على الاخبار المركبة دون توقيـع والتـي تابعـت حملـة دعـم استفتاء تعـديل الدسـتور الـذي نشـتطتها الحكومة خلال الاسبوعين الذين سبقا الاستفتاء ، فـي حـين جـاء توقيـع الصحفي ثانيا وهو ما يؤكده اعتماد الصحيفة على التعليق الصحفي.

الـجـدول 14 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية	**76**	**% 43.70**
التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي والتداول على السلطة	**57**	**% 32.75**

التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحقوق والحريات للشعب	**25**	**% 14.35**
التعديل الدستوري دعم كامل لدور البرلمان	**16**	**% 9.20**
التعديل الدستوري لا يمثل الحل المناسب للازمة السياسية والامنية	**00**	**% 00**
المجمـــوع	**174**	**% 100**

يُبرز هذا الجدول مضمون المادة التحريرية التي صدرت باعداد صحيفة الشعب محل الدراسة وهي تشكل تكرارات فئات الموضوع التي كانت برزت من خلال المادة التحريرية وقد تم اختيارها من خلال قراءة محتوى المادة واستقصاء الافكار الغالبة والتي يمكنها ان تحدد توجهات الصحف محل الدراسة في الخطوة المقبلة .

بالنسبة لصحيفة الشعب فان عنصر تعديل الدستور يمثل الحل المناسب للازمة السياسية والامنية كان العنصر الاكثر تكرارا بنسبة 43.70 % وأن التعديل الدستوري يشكل ضمان للنظام الديمقراطي والتداول على السلطة جاء في المرتبة الثانية من خلال نسبة تكرار بلغت 32.75 % في حين بلغت نسبة التكرارات لموضوع التعديلات الدستورية تمنح المزيد من الحقوق السياسية والحريات للشعب

14.35 % ، وأخيـرا موضـوع التعـديل الدسـتوري دعـم كامـل لـدور البرلمان على الساحة السياسية بنسبة 16% .

الإتـــــجـــــــاه / الموضـــــوع	جـــــربدة الشعـــــــــب 1996							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تعديل الدستور كلحل مناسب للازمة السياسية والامنية	76	43.67	0	%0	0	0	76	%43.70
التعديل الدستوري ضمان للنظام الدمقراطي من خلال التداول علي السلطة	50	24.73	7	%4.05	0	0	57	%32.75
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات للشعب	20	50.11	5	%2.87	0	0	25	%14.75
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	14	8.04	2	%1.14	0	0	16	%9.20
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	0	0	%0	0	0	0	%0
المجموع	160	91.94	14	%8.05	0	0	174	%100

جدول 15 فئـــة الإتجـــاه :

يبين لنا جدول اتجاه فئات الموضوع (رقم 15) بأن مدى التأييد الذي عبرت عنه صحيفة الشعب للتعديل الدستوري باعتباره يمثل حلا شاملا للزمة الجزائرية أنذاك أي عام 1996 فقد حظي هذا الموضوع بنسبة تأييد عالية بلغت 43.67 % بعدد تكرارات وصل 47 تكرارا في حين بلغت نسبة اتجاه التأييد بأن التعديل سيمنح الشعب مزيدا من الحقوق السياسية والحريات العامة 24.73 % وكانت عدد الكتابات المحايدة في هذا الموضوع تشكل نسشبة 4.5 % وفي المجموع العام للاتجاه فان الصحيفة أيدت التعديلات بنسبة بلغت 91.94 % وهذا امر منطقي لانها صحيفة حكومية تعبر عن موقف السلطة .

ـ صحيفـــــة المجــاهد:

الـجـدول 16

الصحيفة	المجاهد	
مجمل الأعـداد	14	
الموضوع	التكرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	14	%100

يمثل الجدول رقم 16 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة المجاهد اليومي ، حيث شكلت نسبة التكرار 100% أي ان عددا جميع الاعداد المعنية بالدراسة تناولت الموضوع محل الدراسة خلال الفترة المحددة بمجتمع البحث ، وهو ما يؤكد ارتباط الصحيفة بهذا الحدث السياسي الهام الذي جعلته ضمن اولوياتها التحريرية .

الـجـدول 17 :

الصحيفة	المجاهد	
المساحة	المساحة	النسبة %
المساحة الكلية	319200سم^2	% 100
المساحة التحريرية	239400سم^2	%75
مساحة الحـدث	49041.95 سم^2	% 20.48

يشكل الجدول رقم 17 توضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة المجاهد الحكومية لمتابعة هذا الحدث السياسي وهي تشكل نسبة 20.48% من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية التي خصصت للاشهار حيث تؤكد نسبة وحجم المساحة ما ذهبنا اليه في قراءتنا للجدول السابق من حيث أن الصحيفة خصصت مساحة معتبرة جدا لهذا الحدث السياسي الذي ادرجته ضمن صلب اهتمامتها الاعلامية الاولى .

الـجدول 18 :

الصحيفة	المجاهد	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	49041.75 سم ^{2}	% 20.48
مساحة النص	34351.25 سم^2	% 70.05

ُيظهر هذا الجدول المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت 34351.25 سم 2 أي بنسبة 70.05 % من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهو ما يدفعنا للتأكيد بأن المساحة المخصصة للنص كبيرة وهامة ةتبرز حجم المادة الاعلامية المنشورة والمخصصة لهذا الحدث السياسي .

الـجـدول 19 :

الصحيفة	المجاهد	
	المساحة	النسبة %
المساحة الحدث	49041.75 سم^2	% 20.48
المساحة العنوان	10949.9 سم^2	%22.33

يمثل الجدول 19 نسبة المساحة المخصصة للعنوان من المادة التحريرية محل الدراسة وهي تشكل 10949.9سم^2 أي 22.23 % بما يؤكد اهتمام صحيفةالمجاهدالحكومية بالاعتماد على العناوين في الصفحة الاولى و في الصفحات التي خصصتها لتغطية هذا الحدث السياسي ، خاصة وان العنوان يعتبر من العناصر التي بامكانها التأثير على القارئ وجذبه لمتابعة المادة التحريرية التي اهتمت بها الصحيفة وخصصت لها الجانب الاوفر من المساحة التحريرية .

الـجـدول 20 :

الصحيفة	المجاهـــــد	
	المساحة	النسبة %
المساحة الحدث	49041.75 سم^2	% 20.48
مساحة الصـورة	37.41 سم^2	%7.42

يمثل الجدول 20 المساحة المخصصة للصورة من مساحة المادة التحريرية للحدث وقد شكلت37.41 سم^2 بنسبة 7.42 % وهي نسبة ضئيلة مقابل نسبة العنوان والنص ، فصحيفة المجاهد اعتمدت على هذا الشكل الصحفي لكن ليس بحجم اعتمادها على العنوان مثلا وهو ما يحمل دلالت محدةة سنحاول التطرق اليها عند قراءتنا الكيفية لهذا التناول .

الـجدول 21 :

الصحيفة	المجاهد	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	49041.75 سم^2	% 20.48
مساحة الكاريكاتير	00 سم^2	%00

يؤكد الجدول رقم 21 عــدم اعتماد صحيفة المجاهد على الرسم الكاريكاتوري تماما خلال تغطيتها وتناولها لهذا الحدث السياسي فمجتمع البحث وعينة صحيفة المجاهد الحكومية لم تتضمن أي رســم كاريكاتوري بخصوص موضوع الدراسة أو أي موضوع آخــر .

الـجـدول 22 :

رقــم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	25	% 11.84
الصفحة الوطنية	120	% 56.86
الصفحة الأخيرة	0	% 0
صفحات أخرى	66	% 31.30
المـجـمــوع	211	% 100

يندرج الجدول رقم 22 ضمن حساب تكرارات المواد التحريرية المنشورة عبر مختلف صفحات الصحيفة ويبرز بان الصفحة الوطنية تصدرت الصفحات التي خصصت لنشر المادة التحريرية بعدد تكرارات بلغ 120 مرة و بنسبة 56.86 % في حين جاءت تكرارت الصفحات الاخرى بنسبة 37.30 % أي بتكرار وقدره 66 مرة ، اما تنسبة تكرارات الصفحة الاولى فقد بلغت 11.84 % أي 25 تكرار بمعدل مرتين في العدد الواحد .

تؤكد هذه التكرارات بأن الامر معقول من الناحية الاعلامية بالنظر الى محتوى الحدث وارتباطه بالجانب السياسي حيث أن أحسن طريقة للصحيفة هي أن تبرزه كحدث هام على صدر صفحتها الاولى ومن ثم تغطيته في الصفحات الوطنية التي عادة ما تكون من ضمن الصفحات الاولى بالصحيفة .

الـجـدول 23 :

الأنواع الصفحية	عدد التكرارات	النسبة %
التقرير	129	% 61.13
المقال	0	% 0
العمود	0	% 0
الخبر	37	% 17.53
التعليق	32	% 15.16
المقابلة	4	% 1.89
التحقيق	0	% 0
الافتتاحية	0	% 0
الكاريكاتير	0	% 0
أنواع اخرى	9	%4.29
المجموع	211	%100

يمثل الجدول 23 عدد التكرارات في انواع المادة الاعلامية التي نشرتها صحيفة المجاهد خلال الفترة المعنية بالبحث وتظهر النسب الواردة في الجدول تركيز الصحيفة على الخبر الصحفي أكثر من غيره

من الانواع الصحفية الاخري حيث تكرر 129 مـــرة بنسبة بلغـــت 61.13 % وهو ما يؤكد بان الصحيفة لم تحد عن كونها اخبارية بالدرجة الاولى .

الى جانب ذلك اعتمدت الصحيفة على التقرير الصحفي وكان تكراره 37 مرة أي بنسبة 17.35 % يليه التعليق الصحفي بتكرار بلغ 32 مرة أي بنسبة 15.16 % وبلغت نيبة التصريح الصحفي 1.89 % وكانت الانواع الاخرى والتي تشكلت في الاساس من المقابلات والحوارات الصحفية بنسبة 4.29 % ، وما نلاحظه هنا هو عم بروز الافتتاحيات التي كانت منعدمة .

الـجـدول 24 :

مصادر المادة الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	58	% 27.50
وكالات الأنباء	30	% 14.21
بدون توقيع	105	% 49.76
مصادر خاصة	18	% 8.53
أساتذة ومختصون و كتاب	0	% 0
المـجـمـــوع	211	% 100

يؤكد الجدول رقم 24 توزيع مصدر المادة الاعلامية محل الدراسة في صحيفة المجاهد فقد تصدرت المادة الصحفية بدون توقيع بنسبة 49.76 % وهو ما يحمل دلالات معبنة مرتبطة بالظروف الامنية التي كانت تمر بها الجزائر خلال تلك الفترة وقد بلغت نسبة بدون توقيع 49.76 % بمجموع تكرارات 105 مرة في حين بلغت نسبة توقيع الصحفي 27.50 % بمجموع تكرارات 58 مرة وكان تكرار وكالة الانباء 30 مرة بنسبة 14.21 % في حين بلغ تكرار المصادر الخاصة 18 مرة بنسبة 8.53 % .

لقد اعتمدت صحيفة المجاهد على نشر اغلب المادة الاعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة بدون توقيع مع اعتمادها على طاقم صحفييها خاصة وان المادة الاعلامية الغالبة كانت اخبارية بالدرجة الاولى .

الـجدول 25 :

فئة الموضوع	عدد لتكرارات	النسبة %
تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية	119	% 56.40
التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي من خلال التداول علي السلطة	30	% 14.20
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات	47	% 22.30
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	15	% 7.10
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	% 0
المجموع	211	% 100

يُبرز هذا الجدول مضمون المادة التحريرية التي صدرت باعداد صحيفة المجاهد اليومي محل الدراسة وهي تشكل تكرارات فئات الموضوع التي كانت غالبة على المادة التحريرية وقد تم اختيارها من خلال قراءة محتوى المادة واستقصاء الافكار التي تضمنتها والتي يمكنها ان تحدد توجهات الصحيفة محل الدراسة .

ركزت صحيفة المجاهد على عنصر أن الاستفتاء يشكل الحل المناسب للازمة السياسية التي شهدتها الجزائر مطلع التسعينيات وجاء تكرار الموضوع 119 مرة أي بنسبة 56.40 % أي جاء متبوعا بموضوع أن التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات الديمقراطية للشعب الجزائري بتكرار بلغ 47 مرة بنسبة 22.30 % يليه موضوع أن التعديل الدستوري سيضمن التداول الحر على السلطة بنسبة 14.20 %.

الإتـــــــجـــــــــاه / الموضـــــــوع	جـــــربدة المجـــاهد 1996							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تعديل الدستور كلحل مناسب للازمة السياسية والامنية	102	% 48.34	17	% 8.06	0	%0	119	% 56.40
التعديل الدستوري ضمان للنظام الدمقراطي من خلال التداول علي السلطة	22	% 10.42	8	% 3.80	0	%0	30	% 14.20
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات	45	% 21.32	2	% 0.94	0	%0	47	% 22.30
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	9	% 4.27	6	% 2.85	0	%0	15	% 7.10
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	% 0	0	% 0	0	%0	0	% 0
المجموع	178	% 84.35	33	% 15.65	0	%0	211	% 100

جدول 26 فئـــة الإتجـــاه :

يظهر لنا هذا الجدول (26) اتجاه فئات الموضوع فقد غلبت نسبة التأييد الشامل بنسبة 84.35 % على توجه الصحيفة في تقديمها للمواضيع في حين كانت نسبة المحايدين 15.65 % بمجموع 33 تكرارا حيث تؤكد هذه النسب بأن موقف الصحيفة الداعم لمشروع التعديل الدستوري باعتباره حلا مناسبا يأتي انطلاقا من كونها صحيفة الحكومة التي تقوم بالاشهار للمشاريع السياسية للسلطة .

هذا الموقف الداعم لم بمنع من بروز نسبة كتابات محايدة تضمنتها التعليقات التي قدمتها الصحيفة خلال الفترة المعنية بمجتمع البحث ، في حين لم تقدم الصحيفة الرأي المعارض والرافض للتعديلات وكانت نسبته منعدمة .

المطلب الثاني :

الدراســـة الشكلية للصحف الخـــاصة

يتضمن هذا المبحث دراسة الجانب الشكلي للصحف الخاصة ضمن عينة مجتمع البحث خلال الفترة محل الدراسة لعام 1996 .

صحيفـــــة الخبر :

الـجدول 27

الصحيفة	الخبر	
مجمل الأعداد	14	
الموضوع	التكرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	14	%92.85

يمثل الجدول رقم 27 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة الخبر الخاصة ، حيث شكل الموضوع محل الدراسة عدد تكرارات بلغ 12 مرة من مجموع 13 عددا بنسبة بلغت 92.85 % وهو ما يؤكد أهمية الموضوع بالنسبة للصحيفة خلال تلك الفترة .

الـجـدول 28 :

الصحيفة	الخبـــر	
	المساحة	النسبة %
المساحة الكلية	296400 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	222300 سم^2	% 75
مساحة الحــدث	14268 سم^2	%6.41

ُيظهـر الجدول رقم 28 توضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة الخبر الخاصة لمتابعة هذا الحدث السياسي في ظل ظروف سياسية وأمنية معينة وخاصة كانت تشهدها الجزائر وقد شكل الحدث محل الدراسة نسبة 6.41 % من حجم المادة التحريرية وهو ما يوضح بأن الحدث كان من ضمن اهتمامات الصحيفة .

الـجـدول 29 :

الصحيفة	الخبـر	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	14268.5سم^2	%6.41
مساحة النص	10148 سم^2	%71.12

يُظهر الجدول رقم 29 المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت نسبة 71.12 % أي 10148 سم 2 من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة معتبرة جدا .

الـجدول 30 :

الصحيفة	الخبر	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	14268.5سم^2	%6.41
المساحة العنوان	2236.25 سم^2	%15.67

يمثل الجدول 30 نسبة المساحة المخصصة للعنوان من المادة التحريرية محل الدراسة وهي تشكـــل ما نسبتـــه 15.67% أي 2236.25 سم 2 من المساحة المخصصة للمادة التحريرية وهو ما يؤكد بأن استخدام الصحيفة للعنوان كان متوازنا ولم يتجاوز حدود النسبة المعقولة مقارنة بالنص أو بالعناصر الاخرى .

الـجدول 31 :

الصحيفة	الخبر	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	14268.5سم^2	%6.41
مساحة الصـورة	1884.25 سم^2	%13.20

يُمثل الجدول 31 المساحة المخصصة للصورة من مساحة المادة التحريرية للحدث الحدث وقد شكلت نسبة 13.20% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة النص لكنها تبقى نسبة معقولة مقارنة بالعنوان .

الـجـدول 32 :

الصحيفة	الخبر	
مساحة الحــدث	14268 سم^2	%6.41
مساحة الكاريكاتير	0 سم^2	%0

يمثل الجدول رقم 32 نسبة رسم الكاريكاتير والتي شكلت 0 % وهو ما يوضح بان الصحيفة لم تعتمد على هذا النوع الصحفي خلال تغطيتها للحدث المذكور محل الدراسة .

الـجـدول 33 :

رقــم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	14	%17.50
الصفحات الوطنية	46	%57.50
الصفحة الأخيرة	0	% 00
صفحات أخرى	20	%25
المـجـمــوع	80	%100

يوضح الجدول رقم 33 حساب تكرارات المواد التحريرية المنشورة عبر مختلف صفحات صحيفة الخبرومن خلاله يظهر بأن الصحيفة فضلت نشر المادة الاعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الصفحات الوطنية بنسبة 57.50 % أي بتكرار 46 مرة وهو أمر معقول باعتبار أن الحدث وطني سياسي يهم بالدرجة الاولى عموم المجتمع .

حافظت الصفحات الاولى للصحيفة على ترتيبها من حيث الاشارة للموضوع بصفة يومية طيلة ايام الفترة المعنية بالدراسة ، في حين كان ترتيب الصفحات الاخرى الثاني بتكرار بلغ 20 مرة وبنسبة 25 % .

الـجـدول 34 :

الأنواع الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الخبر	37	%46.25
المقال	0	%0
العمود	0	%0
التقرير	14	%17.5
التعليق	14	%17.5
التصريح	3	%3.75
التحقيق	0	%0
الافتتاحية	0	%0
الكاريكاتير	0	%0
أنواع اخرى	12	%15
المجموع	80	% 100

يمثل الجدول 34 عدد التكرارات في انواع المادة الاعلامية التي نشرتها صحيفة الخبر الخاصة خلال الفترة المعنية بالبحث وتظهر النسب الواردة في الجدول تركيز الصحيفة على الخبر بنسبة 46.25 % و بتكرار 37 مرة وهو أمر منطقي بالنظر الى اهمية الحدث والمتابعة الاعلامية اليومية للصحيفة والتي اقتضت الاعتماد على الخبر ، يليه التقرير الاعلامي بنسبة 17.5 % تساويا مع التعليق بتكرار 14 مرة وهو أمر معقول في مثل هذه التغطيات الاعلامية للاحداث السياسية الكبرى .

الـجـدول 35 :

مصادر المادة الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	**39**	**%48.75**
وكالة الأنباء	**9**	**%11.25**
بدون توقيع	**32**	**% 40**
مصادر خاصة	**0**	**%0**
أساتذة ومختصون و كتاب	**0**	**%0**
المـجـمــوع	**80**	**%100**

يوضح الجدول رقم 35 مصدر المادة الاعلامية لصحيفة الخبر الخاصة حيث شكل اعتماد الصحيفة على طاقمها الاعلامي الشاب حصة معتبرة من المادة الاعلامية المنشورة والمتعلقة للحدث محل الدراســة .

اعتمدت الصحيفة بشكل كبير على توقيع الصحفي بعدد تكرار بلغ 39 مرة أي بنسبة 48.75 % من المادة الاعلامية وهي تعادل نصف المادة الاعلامية تقريبا يليها بدون توقيع بنسبة 40% ثم الوكالة بتكرار 9 مرات وبنسبة 11.25 % وهو ما يبرز عدم اعتماد الصحيفة على الوكالة الرسمية للانباء ، خاصة وانها اعتمدت على طاقمها الصحفي في تغطية هذا الحدث السياسي والاعلامي .

الـجـدول 36 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية	**47**	**%58.75**
التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي والتداول على السلطة	**12**	**%15**
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحقوق	**10**	**%12.5**

والحريات للشعب		
التعديل الدستوري دعم كامل لدور البرلمان	**11**	**%13.75**
التعديل الدستوري لا يمثل الحل المناسب للازمة السياسية والامنية	**0**	**0**
المـجـمـــوع	**80**	**% 100**

يُبرز هذا الجدول مضمــون المادة التحريرية التي أصدرتها الصحيفة خلال الفترة المحددة بمجتمع البحث.

وبالنسبة لصحيفة الخبر فقد كان موضوع التعديل الدستوري يشكل الحل المناسب للازمة السياسية والامنية التي كانت تشهدها الجزائر انذاك شكل الموضوع البارز في تغطية الصحيفة وبتكرار بلغ 47 مرة بنسبة 58.75 % يليه موضوع التعديل الدستوري يضمن التداول على السلطة ويدعم الديمقراطية بنسبة 15 % فموضوع التعديل الدستوري بدعــم دور البرلمان على الساحة السياسية بنسبة 13.75 % يليه موضوع التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحقوق السياسية والحريات للشعب بتكرار 10 مرات وبنسبة بلغت 12.50 % .

الإتـــــــجـــــــــاه / الموضـــــــوع	جـــــربدة الخبر 1996							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية	10	%12.5	20	%25	17	%21.25	47	%58.75
التعديل الدستوري ضمان للنظام الدمقراطي من خلال التداول علي السلطة	0	%0	04	%5	8	%10	12	%15
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات للشعب	0	%0	10	%12.5	0	%0	10	%12.5
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	11	%13.75	0	%0	0	%0	11	%13.75
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	%0	0	%0	0	%0	0	0
المجموع	21	%26.25	34	%42.5	25	%31.25	80	%58.75

جدول 37: فئـــة الإتجـــاه

أظهر الجدول السابق رقم 37 اتجاه المادة الاعلامية المنشورة في صحيفة الخبر الخاصة والمتعلقة بالتعديلات الدستورية فنسبة الحياد بلغت 42.50 % في حين بلغت نسبة المعارضة 31.25 % أما التأييد فبلغ نسبة 26.25 % وهو اقل نسبة في اتجاهات محتوى المادة الاعلامية المنشورة .

صحيفـــة الوطن الخاصة :

الـجـدول38

الصحيفة	الوطن	
مجمل الأعداد	14	
الموضوع	التكرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	13	%92.85

يمثل الجدول رقم 38 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة الوطن الخاصة، من الواضح فان عدد تكرارات الموضوع محل الدراسة كان 13 مرة من مجموع 14 عددا تشكل عينة الدراسة ويمثل هذا التكرار نسبة 85.92 % وهي نسبة كبيرة تبرز بأن الموضوع محل الدراسة كان من ضمن اهتمامات الصحيفة طيلة تلك الفترة باعتباره حدثا سياسيا واعلاميا جديرا بالمتابعة .

الـجـدول 39 :

الصحيفة	الوطن	
الموضوع	المساحة	النسبة %
المساحة الكلية	319200 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	239400سم^2	% 75
مساحة الحـدث	15988.39سم^2	% 6.67

يشكل الجدول رقم 39 توضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة الوطن الخاصة لمتابعة هذا الحدث السياسي وقد شكل الحدث نسبة 6.67 % أي 15988.39 سم 2 من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية.

الـجدول 40 :

الصحيفة	الوطن	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	15988.39سم^2	%6.67
مساحة النص	13461.74سم^2	%84.19

يُظهر الجدول رقم 40 المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت 134671.74 سم 2 أي بنسبة 84.19 % من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة معتبرة ضمن مساحة المادة التحريرية.

الـجدول41 :

الصحيفة	الوطن	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	15988.39سم^2	%6.67
المساحة العنوان	1767.07سم^2	%11.05

يُمثل الجدول 41 نسبة المساحة المخصصة للعنوان من المادة التحريرية محل الدراسة وهي تشكل1767.07 سم 2 أي بنسبة 11.05% من مساحة الحدث .

الـجدول 42 :

الصحيفة	الوطن	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	15988.39سم^2	%6.67
مساحة الصـورة	538.58سم^2	%3.36

يُمثل الجدول 42 المساحة المخصصة للصورة من مساحة المادة التحريرية للحدث في صحيفة الوطن الخاصة وقد شكلت نسبة 3.36% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة النص خاصة وان الصورة تعتبر جزءا مكملا للنص وبقية المادة الاعلامية الاخرى .

الـجدول 43 :

الصحيفة	الوطن	
	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	15988.39سم^2	%6.67
مساحة الكاريكاتير	221سم^2	%1.38

يُمثل الجدول رقم 43 نسبة رسم الكاريكاتير وعلى خلاف بقية الصحف الاخرى التي كانت فيها نسبة الكاريكاتير منعدمة فقد شكلت في صحيفة الوطن الخاصة نسبة 1.38 % أي 221 سم 2 . و قد يرجع استعمال الصحيفة للكاريكتير لاسباب ودوافع نعينة يمكن ان نتطرق اليها خلال تحليلنا الكيفي للبيانات الشكلية .

الـجـدول 44 :

رقـم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	20	%18.52
الصفحات الوطنية	72	% 66.66
الصفحة الأخيرة	0	%0
صفحات أخرى	16	%14.82
المـجـمــوع	108	%100

يُقدم الجدول رقم 44 حساب تكرارات المواد التحريرية المنشورة عبر صفحات صحيفة الوطن الخاصة بما يؤكد لنا بأن الصحيفة اختارت نشر معظم المادة الاعلامية الخاصة بالحدث ضمن صفحاتها الوطنية السياسية المخصصة لمثل هذه المواضيع .

وقدجاءت نسبة الصفحات الوطنية 66.66 % بمجموع 72 تكرارا تليها الصفحة الاولى بمجموع 20 تكرارا وهو ما يُبــرز بأن الصحيفة

خصصت جزءا من صفحتها الاولى لابراز هذا الحدث السياسي و الاعلامي.

الـجـدول 45 :

الأنواع الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الخبر	16	14.82%
المقال	0	%0
العمود	0	%0
التقرير	54	%50
التعليق	14	%12.96
التصريح	0	%0
التحقيق	0	%0
الافتتاحية	0	%0
الكاريكاتير	5	%4.63
أنواع اخرى	19	%17.59
المجموع	108	%100

يمثل الجدول 45 عدد التكرارات في انواع المادة الاعلامية التي نشرتها صحيفة الوطن الخاصة وقد جاء التقرير الاعلامي متصدرا قائمة الانواع الصحفية بنسبة 50% تليه انواع أخرى بنسبة 17.59 % وقد ضمت البيانات الصادرة من الاحزاب والجمعيات والاحزاب السياسية والحوارات التي أجرتها الصحيفة مع قادة تلك الاحزاب ، في حين جاء الخبر بنسبة 14.82 % والتعليق بنسبة 12.96 % وهي نسب لها وزنها ومدلولها الاعلامي .

الـجـدول 46 :

مصادر المادة الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	51	% 47.22
وكالات الأنباء	2	%1.85
بدون توقيع	0	% 0
مصادر خاصة	53	%49.08
أساتذة ومختصون و كتاب	2	%1.85
المـجـمــوع	108	%100

يُوضح الجدول رقم 46 مصدر المادة الاعلامية محل الدراسة في صحيفة الوطن الخاصة وقد شكل المصدر الخاص للصحيفة نسبة 49.08 % يليه توقيع الصحفي بنسبة 47.22 % وهي نسـب تؤكـد اعتماد صحيفة الوطن على طاقمها الصحفي ومراسليها في تغطية هذا الحدث السياسي والاعلامي .

الـجـدول 47 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية	55	%50.93
التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي والتداول على السلطة	29	%26.85
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحقوق والحريات للشعب	24	%22.22
التعديل الدستوري دعم كامل لدور البرلمان	0	%0
التعديل الدستوري لا يمثل الحل المناسب للازمة السياسية والامنية	0	%0
المـجـمــوع	108	%100

يتناول هذا الجدول رقم 47 مضمون المادة التحريرية التي صدرت في صحيفة الوطن الخاصة وهي تشكل تكرارات فئات الموضوع حيث نلاحظ بأنه و بالنسبة للصحيفة فان عنصر تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية كان العنصر الاكثر تكرارا أي 55 مرة بنسبة 50.93 % يليه التعديل الدستوري يشكل ضمان للنظام الديمقراطي والتداول على السلطة بنسبة تكرار بلغت 26.85 % في حين بلغت نسبة التكرارات لموضوع التعديلات الدستورية تمنح المزيد من الحقوق السياسية والحريات للشعب 22.22% ، وأخيرا موضوع التعديل الدستوري دعم كامل لدور البرلمان على الساحة السياسية بنسبة 0 % ، وسنتناول في قراءتنا الكيفية للبيانات دلالات ذلك .

الإتـــــــجـــــــاه / الموضـــــــوع	جـــــريدة الوطـــن 1996							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية	0	0	12	%11.11	43	%39.81	55	%50.93
التعديل الدستوري ضمان للنظام الدمقراطي من خلال التداول علي السلطة	0	0	8	%7.41	21	%19.44	29	%26.85
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات	0	0	4	%3.70	20	%18.52	24	%22.22
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	0	0	0	0	0	0	0	0
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	0	0	24	%22.23	84	%77.77	108	%100

جدول 48 فئـــة الإتجـــاه

من خلال هذا الجدول (48) تظهر اتجاهات الموضوع فقد بلغت نسبة المعارضة داخل فئات المحتوى للموضوع نسبة 77.77 % بتكرارات بلغت 84 مرة من مجموع المادة الاعلامية لفئات الموضوع في حين كانت نسبة الحياد 24 % أي بمجموع تكرارات بلغ 22.33 % أما التأييد فقد كان منعدما ضمن فئة الاتجاه وهو مؤشر يبرز موقف الصحيفة .

المبحث الثاني :

- التحليــل الكيفـــي والمقارن لاستمارة تحليل المضمون للصحف الحكومية و الخاصــة :

المطلب الأول :

الصحـف الحكوميــة :

سنُحاول القيام بعـملية التحليل الكيفي المقارن بالعودة الى فئات تحليل المحتوى المحسوبة من الناحية الشكلية .

1- فئة المساحة في الصحف الحكومية:

خصصت الصحف الحكومية مساحة معتبرة في اهتمامها بمسألة التعديل الدستوري لعام 1996 حيث شكل هذا الحدث نسبة 19.47 % من مالمساحة التحريرية للصحف الحكومية و هي نسبة كبيرة تؤكد بأن الحدث محل الدراسة كان في صلب اهتمام الصحف الحكومية باعتبارها تلعب دورا اعلاميا رسميا من خلال ابراز هذا الحدث السياسي و الاخبار عنه فمساحة الحدث بالنسبة لصحيفتي المجاهد و الشعب كانت معبرة بالنظر الى المعطيات القانونية و الاعلامية التي تتحكم في الصحيفتين معا .

و بالعودة الى البيانات الشكلية للصحيفتين في فئة المساحة فاننا نجد بأن النسبة كانت متقاربة فهي شكلت 20.48% لصحيفة المجاهد و 18.37% بالنسبة لصحيفة الشعب .

2- فئة العناصر التيبوغرافية في الصحف الحكومية:

في تحليلنا الكيفي للعناصر التيبوغرافية للصحف الحكومية سيظهر لنا مدى تركيز هذه الصحف على احد العناصر المذكورة بالنظر الى رغبة و توجه ادارة التحرير الصحفي في الاعتماد على هذا العنصر دون عنصر اخر.

ـ مساحة النص:

خصصت الصحف الحكومية 68.51% للنص من مساحة الحدث و تحمل هذه النسبة دلالات كبيرة بالنظر الى طبيعة الصحف الحكومية التي تركز في العادة على عنصر النص لابراز المسعى الحكومي خاصة عندما يتعلق الأمرباستفتاء حول تعديل الدستور.

و قد كانت مساحة النص متقاربة بين الصحيفتين الحكوميتين من مجموع مساحة الحدث حيث شكلت نسبة 66.67% في صحيفة الشعب و70.05% في صحيفة المجاهد و هو مايحمل الكثير من الدلالات التي يمكن أن تكون مرتبطة بالتزام الصحيفتين بضرورة ضمان التغطية الاعلامية الشاملة لهـذا الحـدث السيـاسي من خلال تخصيص نسبة معتبرة للنص مقابل العناصر التيبـوغـرافية الاخـرى

و قد تجســـد ذلك من خلال عـــدد تكرار المقالات و الاخبار و المادة الاعلامية المتعلقة بالحدث في الصحيفتين الحكوميتين و هو ما أظهره الجدول المتعلق بالانواع الصحفية والذي ستشمله دراستنا الكيفية لاحقا.

ـ مساحة العنوان:

يعتبر العنوان المدخل المناسب لاي مادة اعلامية وانطلاقا من اهتمامها بالحدث محل الدراسة فقد خصصت الصحف الحكومية نسبة 21.15% لمساحة العنوان من مساحة الحدث وهي نسبة معتبرة و كبيرة تظهر الاهمية التي أولتها الصحف الحكومية لهذا العنصر.

لقد كانت نسبة مساحة العنوان متقاربة جدا بين صحيفتي الشعب و المجاهد الحكوميتين فهي مثلت نسبة 19.73% بالنسبة لجريدة الشعب و 22.33% بالنسبة لصحيفة المجاهد و قد شكلت هذه النسب 1/5 من المساحة التحريرية المخصصة للحدث .

من الواضح أن الصحف الحكومية ركزت على ابراز العناوين بما يساهم اعلاميا في تغطية هذا الحدث السياسي باعتباره يشكل اولوية اعلامية لدى الصحيفتين خلال تلك الفترة ، فقد كتبت صحيفة الشعب ليوم 1996/11/30 العدد 11170 على صدر الصفحة الاولى وبعنوان بارز غطى حجم وسط الصفحة كاملا **(الشعب يقول كلمته)** وفي أسفل الصفحة **خطوة ايضافية على طريق الديمقراطية**) وكان هذا العدد الوحيد الذي استخدمت فيه الصحيفة هذا الاسلوب .

ـ مساحة الصورة:

شكلت مساحة الصورة نسبة 6.22% من مساحة الحدث وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنص و العنوان وقد شكلت صور قادة الأحزاب السياسية و الشخصيات الرسمية معظم الصور التي استعانت بها الصحف الحكومية ضمن تغطيتها لمسألة التعديل الدستوري.

وقد جاءت هذه النسبة بصورة متفاوتة جدا بين الصحيفتين الحكوميتين حيث بلغت نسبة 13.59 % في صحيفة الشعب و 7.42% في صحيفة المجاهد ، حيث يرجع هذا التفاوت الى قيام صحيفة الشعب ضمن اعدادها (11165 ، 66 ، 69 ، 70) بتخصيص مساحة كبيرة لصور المواطنين امام مكاتب الاقتراع ، وصور فوز الرئيس زروال بالانتخابات الرئاسية لعام 1995 .

أما صحيفة المجاهد فان استعمالها للصور لم يكن بنفس القدر مما جعل مساحة الصورة لا تتجاوز 1 على 10 من المساحة المخصصة للحدث في حين انها لم تبلغ هذه النسبة في صحيفة المجاهد.

ـ الكاريكاتير:

لم تعتمد الصحف الحكومية على الكاريكاتير ضمن تغطيتها لهذا الحدث و جاءت نسبته منعدمة و قد يعود ذلك الى طبيعة الصحف الحكومية في حد ذاتها بالنظر الى الدلالات السياسية و الاعلامية التي يحملها الكاريكيتيرو مجالات استخدامه .

و على ما يبدو فإن كلتا الصحيفتين الحكوميتين فضلتا عدم استخدام الكاريكاتير ليس فقط على مستوى موضوع الحدث بل أن جميع صفحات الصحيفتين خلال تلك الفترة خلت من أي رسم كاريكاتوري.

ـ الانواع الصحفية :

يُبيـن إختيـــار الانواع الصحفية الى حد كبير السياسة الإعـلامية التي تختارها وسائل الاعــلام والصحف المكتوبة على وجه التحديد فقد ظهر التقريرالصحفي باعتباره النوع الصحفي الذي استعملته الصحف الحكومية بشكل كبير حيث تكرر بنسبة 63.38% ضمن المادة الاعلامية المنشورة وهو امر معقول جدا و منطقي بالنظر الى موقع هذه الصحف التي على أنها اخبارية و قامت بتغطية جميع النشاطات الاعلامية المتعلقة بالحدث موضوع الدراسة.

لقد شكلت التقارير الاعلامية حوالي 3 على 2 من المادة الاعلامية للصحف الحكومية و كانت النسبة متقاربة ففي صحيفة الشعب شكلت 66.10% في حين شكلت 61.13% في صحيفة المجاهد و هو ما يتماشى اعلاميا مع الدور المنوط بالصحف الحكومية في متابعة و ابراز المشاريع السياسية للحكومة

و ضمن سياق اعتمادها على الانواع الخبرية شكل الخبر الصحفي نسبة 11.17% من مجموع مساحة الحدث و هو ما يؤكد الطابع الاخباري للصحف الحكومية الا أن المــلاحظ أن الاخبــار جـــاءت في

شكل الخبر البسيط أولا ثم في شكل الخبر المركب الذي يضم بين طياته مجموعة اخرى من الاخبار.

الى جانب ذلك اعتمدت احدى الصحف الحكومية على نوع التعليق الصحفي بنسبة 13.51% وهي نسبة كبيرة أملتها ضرورة اعطاء المكانة لعنصر الراي ضمن التغطية الاعلامية لهذا الحدث ، و قد سبقت صحيفة المجاهد بنسبة 15.16% .

صحيفة الشعب التي خصصت نسبة 11.50% للتعليق الصحفي استعملت التعليق في عددها رقم 9760 بتاريخ 28/11/1996 حيث كتب صحفي رمز لاسمه بحروف (م أ م) يوما واحدا قبل الاستفتاء وتحت عنوان (**مصدر كل السلطات**) بأن " كل مواطن واع بعظمة هذه الامة لن يعارض المسار الانتخابي وعملية تقوية وارساء دعائم البناء الديمقراطي في الجزائرمن خلال المشاركة بالانتخابات ،،، " .

إلى جانب ذلك لم تشكل الافتتاحيات سوى نسبة 3.12% من مساحة الحدث و هي نسبة ضعيفة علما بأن الافتتاحيات خلال فترة عينة البحث لم تكن نوعا قارا في اليوميات الحكومية وجاءت بصورة غير منتظمة .

و فيما يخص بقية الانواع الصحفية الاخرى فقد استخدمت الصحف الحكومية المقابلة بنسبة 2.8% و كانت في عمومها للأطراف و الشخصيات المســانــدة للمشــروع السيــاسي موضوع الحدث ، كما

قامت بنقل التصريحات الصحفية التي قمنا بتصنيفها ضمن انواع اخرى والتي شكلت 6.75% .

إن توزيع المادة الاعلامية موضوع الحدث على الانواع الصحفية بهذا الشكل لم يخرج عن طبيعة و ارتباط الصحف الحكومية و دورها الاخباري من خلال التقارير الاعلامية اليومية التي استفاضت في نقـل نشاطات الرسميين والفاعلين الذين كانوا في صلب اهتمام صحيفتي الشعب والمجاهد .

ـ فئة الموقع :

احترمت صحيفتا الشعب والمجاهد الحكوميتان السياق الاعلامي في تعاملهما مع الحدث موضوع الدراسة من خلال ترتيبه في الموقع الذي يجب ان يكون فيه ، فقد كانت نسبة المادة الاعلامية الخاصة بالتعديل الدستوري ضمن الصفحات الوطنية والسياسية المخصصة لمثل هذه الاحداث والتي تقع في الغالب وفق الترتيب الاعلامي الكلاسيكي في الصفحات الاولى والثانية والثالثة والرابعة وهكذا ،،،

ومن هذا المنطلق فقد جاء ظهور المادة الاعلامية المتعلقة بالحدث في الصفحات الوطنية بنسبة 68.57 % أي 264 تكرارا في حين تمت الاشارة الى الموضوع محل الدراسة في الصفحة الاولى من خلال العناوين والصور والنص بنسبة 13.25 % وهي نسبة معتبرة اذا ما اعتبرنا ان الصفحة الاولى في العادة تكون مدخلا للصحيفة وهي التي

تضع القارئ في صورة الاحداث الاعلامية التي تتضمنها الصفحات الداخلية .

من الواضح ان موقع المادة الاعلامية وبالشكل الذي جاءت به في صحيفتي الشعب والمجاهد يبرز مدى الاهتمام الذي أولته الصحيفتان هذا الحدث السياسي الهام .

ـ فئة المصدر الصحفي :

اقتصرت الصحف الحكومية مصادرها الصحفية في اربعة فئات فقط ، وكان في مقدمتها المادة الاعلامية التي لم تحمل أي توقيع بنسبة 61.30 % وقد يكون ذلك مرتبط بالدرجة الاولى بالظروف الامنية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر خلال تلك السنوات .

واذا ما حاولنا الربط بين الانواع الصحفية التي برزت من خلال النسب السابقة وعلاقتها بالمصادر الاعلامية فاننا نجد تفسيرا لعدم وجود التوقيع كمصدر صحفي حيث ان التقرير الصحفي كان غالبا على الانواع الصحفية من خلال التغطيات التي كان يعدها الصحفيون المرافقون للوفود الرسمية وفي الغالب فاننا لاحظنا غياب التوقيع الصحفي وربما يرجع ذلك الى التطورات الامنية التي كانت سائدة انذاك.

أما نسبة 24.16 % والتي شكلت مجمل المادة الاعلامية من توقيع الصحفيين فقد شملت المقالات الصحفية ونقل التصـريحات الى جـانب

التعليقات التي كان الصحفيون يعمدون على توقيعها باسماء مستعارة او بالاحرف الاولى .

الى جانب ذلك اعتمدت الصحف الحكومية على الوكالة الرسمية للانباء (واج) بنسبة 8.57 % وعلى مصادرها الخاصة بنسبة 5.97 % وهو أمر معقول ومنطقي فالاعتماد على الوكالة كان خلال نشر نتائج الاستفتاء على تعديل الدستور بتاريخ 30/11/1996 ، وخلال نشر البيانات الرسمية للحكومة وتصريحات وزير الداخلية .

فئات المـوضوع :

اهتمت الصحف الحكومية بفئات الموضوع المحددة الاربعة الاولى التي تتضمن محتوى التعديلات الدستورية واهدافها كما وردت ضمن وثيقة التعديل وما تم استخلاصه من قراءتنا لمجمل المادة الاعلامية المنشورة في الصحف التي تضمنتها عينة البحث محل الدراسة ، علما بأن المواضيع الاربعة المذكورة تحمل جانبا ايجابيا عن التعديل الدستوري ، على عكس الموضوع الخامس الذي قمنا بادماجه من اجل ملاحظة مدى حضوره ضمن المادة الاعلامية والتغطيات الخاصة بالحدث محل الدراسة .

تفاعلت الصحف الحكومية مع حدث تعديل الدستور بصورة واحدة فقد كان تكرار موضوع ان الدستور الجديد بامكانه ان يشكل الحل الامثل للازمة السياسية والامنية نسبة 50.65 % من المادة التحريرية ، وكان مدعما بنسبة 18.70 % من موضوع ان التعـــديل ضمـــان للتوجهات

الديمقراطية والتداول على السلطة في حين كانت نسبة أن التعديل سيمنح المزيد من الحريات السياسية للشعب بنسبة 18.70 % هي نسبة اخرى لها دلالاتها السياسية والاعلامية التي تؤكدها انعدام وجود أي انتقاد ضمني او شكلي للحدث موضوع الدراسة ولو من باب ابراز الرأ المخالف ، حيث خلت الجرائد الحكومية من أي موقف حزبي انتقد بعض جوانب التعديل الدستوري ، حيث جاءت وتيرة التغطية الاعلامية ضمن المواضيع الأربعة الاولى .

ـ فئة الاتجاه :

ضمن فئات الموضوع كانت فئات الاتجاه المؤيدة هي الغالبة بالنسبة للصحف الحكومية حيث بلغت في مجملها 87.79 % مقبل 12.21 % للمحايد والذي تمثل في مادة اعلامية مرتبطة بمادة اعلامية لم تعارض مشروع التعديل الدستوري لكنها رأت بانه لا يشكل وحده الحل المناسب للازمة السياسية والامنية التي كانت تمر بها الجزائر خلال تلك الفترة .

وفي فئة الاتجاه للمواضيع برز ذلك من خلال تأييد نسبة 52.66 % لاعتبار أن التعديل يشكل الحل الامثل والمناسب مقابل 36.17 % للمحايدين في حين كانت نسبة المحايديين في مسألة أن التعديل سيضمن التداول الحر على السلطة بنسبة 31.91 % مقابل نسبة تأييد 21.30 % لكنها بالنسبة للصحف الحكومية.

ان ما نلاحظه من خلال مقارنة نسب فئة الاتجاه للمواضيع بالنسبة للصحف الحكومية أنها خلت من الرأي المخالف وهذا بالطبع لم يكن مستبعدا بالنظر الى موقع هذه الصحف وانتماؤها ودورها في الدفاع عن مشاريع الحكومة السياسية والتشهير لها وانجاحها .

ـ المطلب الثاني :

الصحف الخاصــة :

سنواصل نفس الاجراء الذي طبقناه في المطلب السابق وذلك في سبيل استكمال التحليل الكيفي المقارن للصحف الخاصة .

ـ فئة المساحة في الصحف الخاصة :

خصصت الصحف الخاصة مساحة بنسبة 6.55 % للحدث من مساحتها التحريرية معتبرة في اهتمامها بمسألة التعديل الدستوري لعام 1996 حيث شكل هذا الحدث نسبة 19.47 % من المساحة التحريرية لهذه الصحف .

على ما يبدو فان هذه النسبة ضعيفة فهي لم تصل حتى 1 على 10 من المساحة التحريرية خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم موضوع التعديل الدستوري وما يشكله من ثقل على الساحتين الاعلامية والسياسية .

فبالرغم من أن تكرار موضوع التعديل والمادة الاعلامية المتعلقة به كا بنسبة 92.85 % بالنسبة لصحيفة الوطن وبنسبة مماثلة في صحيفة الخبر من خلال عينة بحثنا الا أن مساحة الحدث بالنسبة للمادة

التحريرية لم تكن بذلك الحجم الكبير الذي يمثل حدثا سياسيا في مثل حجم التعديل الدستوري .

وبالنسبة لصحيفة الخبر فان نسبة المساحة المخصصة للحدث كانت 6.41 % اما صحيفة فلم تتجاوز 6.67 % وهي نسب متقاربة تعطينا بعض الدلالات عن تعامل الصحيفتين الخاصتين مع هذا الحدث .

ـ فئة العناصر التيبوغرافية في الصحف الخاصة:

في تحليلنا الكيفي للعناصر التيبوغرافية للصحف الخاصة سيظهر لنا مدى تركيز هذه الصحف على احد العناصر المذكورة بالنظر الى رغبة و توجه ادارة التحرير الصحفي في الاعتماد على هذا العنصر دون عنصر اخر.

ـ مساحة النص:

خصصت الصحف الخاصة نسبة 78.03% للنص من مساحة الحدث و هي نسبة كبيرة بالنظر الى نسبة المساحة المخصصة للحدث في حد ذاته والتي لم تشكل 1 على 10 من المساحة التحريرية .

و قد كانت مساحة النص متفاوتة بين الصحيفتين الخاصتين حيث شكلت نسبة 84.19% في صحيفة الوطن ونسبة 71.12 % في صحيفة الخبر.

بالرغم من هذا الاختلاف فان النسبة تظل متقاربة ويمكن ان تكون لها دلالتها على التناول الاعلامي لمسألة التعديلات الدستورية فالصحيفتان

ركزتا على النص باعتباره بشكل تجاوز أكثر من 3/4 مساحة الحدث في الصحيفتين المذكورتين .

اعتماد صحيفتي الخبر والوطن على النص ربما يأتي انطلاقا من الاهمية التي توليها ادارة التحرير في الصحيفتين للنص مقارنة بالعناصر الاخرى خاصة وانها صحف مستقلة يمكنها توظيف النص لابراز الرأي والرأي المخالف .

ـ مساحة العنوان:

شكل العنوان نسبة 13.23 % من مساحة الحدث وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بنسبة مساحة النص ، الا أنها تظل مهمة عندما نربطها بالمساحة التي خصصتها الصحيفتان للحدث في حد ذاته .

المدخل المناسب لاي مادة اعلامية وانطلاقا من اهتمامها بالحدث محل الدراسة فقد خصصت الصحف الحكومية نسبة 21.15% لمساحة العنوان من مساحة الحدث وهي نسبة معتبرة و كبيرة تظهر الاهمية التي أولتها الصحف الحكومية لهذا العنصر.

صحيفة الخبر خصصت نسبة 15.67 % من مساحة الحدث للعنوان أما صحيفة الوطن فقد خصصت نسبة 11.05 % للعنوان ةوتحمل هذه النسب مدلولاتها بمدى الاهتمام الذي توليه كل صحيفة للعنوان باعتباره أحد العناصر التيبوغرافية المهمة .

صحيفة الخبر كانت تعتمد على أسلوب العناوين البارزة التي تتصدر صدر صفحتها الاولى مع تكرار العنوان في الصفحة السياسية وضمن

ملف الخبر السياسي المنشور صباح كل يوم سبت ، في حين اكتفت صحيفة الوطن بتوظيف العنوان مكملا للنص .

ـ مساحة الصورة :

لم يتجاوز استخدام الصورة في البصحف الخاصة نسبة 8.01 % وهي نسبة ضئيلة لم تصل الى 1 على 10 المادة الاعلامية المخصصة للحدث ،كما أنها متباعدة وغير متقاربة بالنسبة للصحيفتين :

في الوقت الذي كانت فيه نسبة المساحة المخصصة للصورة 13.20% في صحيفة الخبر ، فانها لم تتجاوز3.36 % في صحيفة الوطن وهو ما يدل على اختلاف في اسلوب العمل الصحفي والفني ورؤية كل صحيفة لدور ومكانة الصورة .

ركزت صحيفة الخبر في صورها المنشورة على قادة الاحزاب السياسية والمسئولين الرسميين وصور يوم الاستفتاء ضمن الصور الصحفية المكملة للنص الذي تضمنته المواد الاعلامية محل الدراسة ، في حين كانت صور صحيفة الوطن خاصة برؤساء احزاب المعارضة السياسية الذين أجرت معهم مقابلات صحفية خلال تلك الفترة وقد تكررت صورة د.سعيد سعدي الامين العام لحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة المعنية بالبحث والدراسة .

ـ الكاريكاتير:

اعتمدت الصحف الخاصة على الكاريكاتير ضمن تغطيتها لهذا الحدث و جاءت نسبته 0.74 % وهي نسبة ضعيفة جدا قياسا الى المساحة المخصصة للنص أو العنوان أو الصورة .

انفردت صحيفة الوطن بنشر مجموعة من رسومات الكاريكتير التي عبرت عن موقفها من التعديل الدستوري من خلال رسومات وربطت من خلالها بين حرية الصحافة والتحولات السياسية بما فيها التعديل الدستوري وذلك في العدد رقم 1834 بتاريخ 27/11/1996 حيث شكل الكاريكتير صورا للصحفين وهم يعبرون تحت جهاز السكانير في اشارة الى معاناة الصحفيين انذاك ، وفي رسم آخر مرتبط بالبدء بعملية التصويت في المهجر أشاركاريكاتوري الصحيفة الى مهاجرين يقفان امام ملصقة انتخابية عليها مواقف الاحجزاب السياسية المعارضة وفي الاسفل يوجد نعم ، حيث يرد المهاجر على تساؤل صديقه ما هو اختيارك فيكون رد المهاجر أن لديه اهتمامات أخرى في اشارة الى عدم المبالاة بهذا المشروع السياسي .

ـ الانــواع الصحفية :

اختيار الانواع الصحفية التي تستعمل لنشر المادة الاعلامية لدى الصحف المكتوبة يبين الى حد كبير السياسة الاعلامية التي تعتمدها وسائل الاعلام و الصحف على وجه التحديد .

بالنسبة للصحف الخاصة فانها اعتمدت على التقريرالصحفي باعتباره النوع الصحفي الذي ظهر بشكل كبير خلال عملية تفريغ البيانات الكمية وذلك بنسبة 36.17 % حيث تكرر 53 مرة وهو ما يؤكد اعتماد هذه الصحف على اسلوب نقل وقائع الاحداث المرتبطة بشكل مباشر مع ما كانت تعيشه الساحة الجزائرية أنذاك قبل واثناء استفتاء تعديل الدستور .

بشكل واضح كان الاختلاف بين واضحا بين صحيفتي الخبر والوطن من حيث الاعتماد على نوع صحفي معين ، فصحيفة الخبر اعتمدت على التقرير بنسبة 46.25 % أما الوطن فكانت نسبة التقرير 14.82 % .

من حيث نسبة التعليق على الحدث كان استخدامه من قبل الصحف الخاصة 28 مرة بنسبة 14.89 % وقد تساوى استخدام الصحيفتين لهذا النوع الصحفي فكان تكراره 14 مرة لكل صحيفة بنسبة 12.96 % لصحيفة الخبر ونسبة 17.5 % بالنسبة لصحيفة الوطن ويعود الاختلاف الى اختلاف حجم المادة الاعلامية المخصصة للحدث .

وتحت عنوان استفتاء كتب الصحف محمد الطاهر مسعودي في عدد رقم 1835 بتاريخ 28/11/1996 تحت عنوان **(استفتاء)** بأن " باستثناء افلان بن حمودة وتجديد بوكروح والتحالف الجمهوري لرضا مالك فان كل الفاعلين السياسيين ادانوا الاتغلاق الاعلامي والرقابة التي تفرضها السلطة على التلفزيون ،،،،، " .

أما صحيفة الخبر فقد نشرت بتاريخ 30/11/1996 العدد رقم 1830 بقلم الصحفي عبد الكريم تفرغنيت وبعنوان (**وقضى أمر الاستفتاء**) بأن " الجزائر عاشت وقبل الاستفتاء على وقع حملة اعلامية لصالح تعديل الدستور وان أمر الاستفتاء قضي وسيصبح مرجعا تعتمده السلطة في خطاباتها المستقبلية ،،،،، " .

لقد شكلت فئة أنواع أخرى نسبة 16.49 % وكانت تضم على وجه التحديد الحوار الصحفي أو المقابلة حيث قامت الصحف الخاصة خلال الفترة من 17 الى 29/11//1996 باجراء حوارات صحفية مع قادة أحزاب المعارضة والاحزاب المؤيدة للتعديل الدستوري ومنها حوار رضا مالك وسعيد سعدي وبوعلام بن حمودة ولويزة حنون في صحيفتي (الوطن ـ والخبر) .

الانواع الصحفية الباقية تشكلت من التصريح الصحفي المباشر للصحفي خلال قيامه بتغطية اعلامية الى جانب الخبر الصحفي الذي شكل نسبة 28.19 % وهو أمر منطقي بالنظر الى قيام هذه الصحف بنشر الاخبار المتعلقة بالحدث في شكل بسيط ومركب .

من الملاحظ أن الصحف الخاصة لم تعتمد على الافتتاحيات التي تظهر موقفها من التعديل الدستوري واكتفت باسلوب التعليق في مكان الافتتاحية ، اما صحيفة الخبر فانها تفتقــد منذ انشائها الى هذا النوع الصحفي واكتفت هي كذلك بالاعتماد على التعليق فقط .

ـ فئة المـــوقع :

رتبت صحيفتا الخبر والوطن الخاصتين حدث التعديل الدستوري في سياقه الطبيعي ، حيث لم تخرج المادة الاعلامية عن حدود الصفحة الاولى والصفحات المخصصة للحدث السياسي والوطني .

فقد احتوت الصفحات الوطنية نسبة 62.77 % من المادة الاعلامية المخصصة لهذات الحدث الاعلامي والسياسي ، وكانت نسبة الصفحة الاولى 18.09 % وهي مؤشرات طبيعية ومنطقية بالنظر الى طبيعة الصحيفتين باعتبارهما يوميتان اخباريتان .

وفي الصفحة الاولى كانت نسبة تكرار الحدث بصورة يومية وقد تجاوزت الاشارة اليه في بعض الاحيان الى تكرارين في الصفحة الواحدة خاصة خلال الايام القليلة التي سبقت الاستفتاء أما ما تم نشره في خانة الصفحات الاخرى والذي بلغت نسبته 19.15 % فيخص نتائج الاستفتاء عدد 1830 بتاريخ 30/11/1996 في الخبر والوطن بالصفحتين السابعة والثامنة .

ـ فئة المصدر الصحفي :

شكل توقيع الصحفي المصدر الرئيس للمادة الاعلامية الخاصة بالحدث وكانت نسبته في الصحف الخاصة 47.87 % وهو ما يؤكد اعتماد الصحف الخاصة على طاقمها الصحفي بصورة كبيرة لاستقاء ونشر المعلومات والاخبار .

صحيفة الخبر حملت مادتها الاعلامية المنشورة والخاصة بالحدث توقيع صحفييها بنسبة بلغت 48.75 % أما صحيفة الخبر فقد بلغت النسبة 47.22 % ، ويبدو بأن ذلك يرجع الى اعتماد الصحيفتين على التقارير الاعلامية التي قام باعدادها الطاقم الصحفي للجريدة خلال تغطيته للنشاطات الاعلامية المرتبطة بهذا الحدث السياسي الهام.

لم يكن حجم اعتماد الصحف الخاصة على وكالة الانباء كبيرا ولم يتجاوز نسبة 5.85 % وهو على ما يبدو أمر معقول خاصة وأن الصحف الخاصة اعتمدت على مصادرها وطاقمها الصحفي .

في نفس السياق برزت المصادر الخاصة للصحف الخاصة بنسبة 28.19 % (صحيفة الوطن بنسبة 49.08 % أي 51 تكرارا) ، في حين برز اعتماد صحيفة الوطن على نشر رأي الاساتذة والمختصين بنسبة 1.85 % وتحولت النسبة الى 1.06 % بسبب عدم تضمن يرجع اعداد عينة الخبر لاي مساهمة من هذا القبيل .

فقد جاءت المساهمة المنشورة في عدد 1832 بتاريخ 25 /11/1996 بقلم الاستاذ الجامعي علي مبروكيــن بعــنوان **(سلطات رئيس الجمهورية ضمان للدولة الديمقراطية) .**

ـ فئات الموضوع :

اهتمت الصحف الحكومية بفئات الموضوع المحددة الاربعة الاولى التي تتضمن محتوى التعديلات الدستورية واهدافها كما وردت ضمن

وثيقة التعديل وما تم استخلاصه من قراءتنا لمجمل المادة الاعلامية المنشورة في الصحف التي تضمنتها عينة البحث محل الدراسة تفاعلت الصحف الخاصة بشكل مختلف مع فئة المواضيع وركزت على المواضيع الاربعة الاولى فكان اهتمامها بتعديل الدستور كحل للمشاكل السياسية والامنية بنسبة 54.26 % والموضوع الثاني أن التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي من خلال التداول على السلطة بنسبة 21.81 % أن التعديل سيمنح المزيد من الحريات السياسية للشعب بنسبة 18.09 % وهو تفاعـل ايجابي مع المواضيع التي تم اختيارها.

ـ فئة الاتجـــاه :

برز من خلال استقراء فئة الاتجاه بأن الاتجاه الغالب بالنسبة للصحف الخاصة هو الرأي المعارض وبدرجة أقل الرأي المحايد ، فنسبة 57.97 % من المادة الاعلامية المنشورة في الصحف الخاصة كانت تتضمن مواقف معارضة للتعديل الدستوري في جميع فئات المواضيع المحددة بينما كانت فئة المحايد 30.85 % أما فئة الرأي المؤيد الذي تعامل بايجابية مع فئات الموضوع فكانت نسبته 11.17 % .

نسبة الرأي المعارض تبدو منطقية من وجهة نظر أن الصحف الخاصة تتعامل مع مثل هذا الموضوع بطريقة مغايرة فهي تعتمد على تغطية الحدث واعطاء الرأي المخاف من باب تكريس حرية التعبير والعمل الاعلامي الحر ، وهــو ما جســدته نسب اتجاهات المواضيع حيث أن

النسب كانت معبرة مع ارتفاع طفيف للاتجاه المعارض ونسبة معتبرة للاتجاه المحايد .

صحيفة الخبر تضمنت نسبة الاتجاه المحايد بنسبة 42.5 % والرأي المعارض بنسبة 37.25 % والرأي المساند بنسبة 26.25 % ، في حين أن الاتجاه المعارض كان بنسبة 77.77 % في صحيفة الوطن والاتجاه المحايد 22.23 % وبالنسبة للرأي المساندكانت النسبة 0 % وهو ما يعني أن الصحيفة لم تتح المجال للرأي المساند .

على سبيل المثال نشرت الصحيفة الوطن عدد 1831 بتاريخ 24/11/1996 تعليقا لنائب رئيس التحرير الطيب بلغيش بعنوان **(استبعــاد)** جاء من ضمنه بأن : الجزائريين الذين كانوا يظنون بأن مرحلة الاستبعاد والتهميش قد مرت وذهبت مع رحيل الفكر الواحد للنظام الواحد يجــدون أنفسهم أمام نفس الوجوه التي استفادت من الريع تسعى من جديد لاستغلال ثورة نوفمبر في خطابها ،،،،، :" .

الجداول من 49 الى 54 تمثل وتلخص أوجه المقارنة التي ألمحنا اليها آنفا بين الصحف الحكومية والخاصة لفترة 1996 .

الـجـدول 49 :

الصحف / المساحة	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الخبر + الوطن	
	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
المساحة التحريرية	461700	%100	461700	%100
مساحة الحدث	89874.95	%19.47	30256.39	%6.55
مساحة النص	61576.25	%68.51	23609.74	%78.03
مساحة العنوان	19007.9	%21.15	4003.32	%13.23
مساحة الصورة	5587.41	%6.22	2422.83	%8.01
الكاريكاتير	0	%0	221	%0.739

الـجـدول 50 :

الصحف / الأنواع الصحفية	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الخبر + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التقرير	244	%63.38	68	%36.17
المقال	0	%0	0	%0
العمود	0	%0	0	%0
الخبر	43	%11.17	53	%28.19
التعليق	52	%13.51	28	%14.89
المقابلة	8	%2.08	3	%1.60
التحقيق	0	%0	0	%0
افتتاحية	12	%3.12	0	%0
كاريكاتير	0	%0	5	%2.66
أنواع أخرى	26	%6.75	31	%16.49
المجموع	385	%100	188	%100

الـجـدول 51 :

الصحف / الصفحات	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الخبر + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الصفحة الأولى	51	%13.25	34	%18.09
الصفحة الوطنية	264	%68.57	118	%62.77
الصفحة الأخيرة	0	%0	0	%0
صفحات أخرى	70	%18.18	36	%19.15
المجموع	385	%100	188	%100

الـجـدول 52 :

الصحف / مصادر المادة الصحفية	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الخبر + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
توقيع الصحفي	93	%24.16	90	%47.87
وكلات الأنباء	33	%8.57	11	%5.85
بدون توقيع	236	%61.30	32	%17.02
مصادر خاصة	23	%5.97	53	%28.19
أساتذة وكتاب	0	%0	2	%1.06
المجموع	385	%100	188	%100

الـجـدول 53 :

الصحف / فئات الموضوع	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الخبر + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الاستفتاء على تعديل الدستور يمثل حلا	195	%50.65	102	%54.26
التعديل الدستوري ضمان للنظام الدمقراطي من خلال التداول علي السلطة	87	%22.60	41	%21.81
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات للشعب	72	%18.70	34	%18.09
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	31	%8.05	11	%5.85
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	%0	0	%0
المجموع	385	%100	188	%100

الـجدول 54 :

الصحف / اتجاه المواضيع	الصحف العمومية								الصحف الخاصة							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور		مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الاستفتاء على تعديل الدستور كحل للأزمة السياسية	178	52.66	17	36.17	0	0	195	50.65	10	47.62	32	55.17	60	55.05	102	54.26
التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي من خلال التداول علي السلطة	72	21.30	15	31.91	0	0	87	22.60	0	0	12	20.69	29	26.61	41	21.81
التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات للشعب	65	19.23	7	14.89	0	0	72	18.70	0	0	14	21.14	20	18.35	34	18.09
الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان	23	6.80	8	17.02	0	0	31	8.05	11	52.38	0	0	0	0	11	5.85
التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	338	100	47	100	0	0	385	100	21	100	58	100	109	100	188	100

الفـــصل الثالث:

التناول الإعـــلامي للتعـــديل الدستوري لعام 2008 في الصحف الحكومية والصحف الخاصة

سنحاول من خلال دراسة الجانب الشكلي مسح بيانات تكرار موضوع البحث ضمن المادة الاعلامية وتجزيئها الى عدة فئات ، حيث سنقوم بتقسيم مجتمع البحث الى مبحثين :

1 ـ يتعلق الأول بالصحافة الحكومية وسيتم دراسة صحيفة الشعب الصادرة باللغة العربية أولا ويليها صحيفة المجاهد الصادرة باللغة الفرنسية ،

2 ـ في المبحث الثاني من هــذا الفصل سنقوم بدراسة صحيفة الشروق اليومي الصادرة باللغة العربية أولا ويليها صحيفة الوطن الصادرة باللغة الفرنسية .

المبحث الأول :

دراســـــة الجـــــانب الشكلي و الكمي

للصحف الحكومية والخاصة :

المطلب الاول الصحف الحكومية :

ـ صحيفـــة الشعـــب :

الـجـدول 55

الصحيفة	الشعب	
مجمل الأعداد	13	
الموضوع	التكرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	13	100

يُمثل الجدول رقم 55 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة الشعب ، حيث شكلت نسبة التكرار 100% أي بتكرار بلـغ 13 مـرة وفـي كـل الاعـداد المعنيـة بالدراسـة حيـث تناولـت كلهـا موضوع البحث خلال الفترة المحددة بين اعلان الرئيس بوتفليقة عن رغبته باجراء التعديل الجزئي ولغاية صدور قانون التعديل الجزئي بعد مصادقة البرلمان عليه بغرفتيه .

الـجـدول 56 :

الصحيفة	الشعب	
	المساحة	النسبة %
المساحة الكلية	345800 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	259350 سم^2	% 75
مساحة الحـدث	24472.39 سم^2	% 9.43

يشكل الجدول رقم 56 توضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة الشعب الحكومية لمتابعة هذا الحدث السياسي وهي تشكل نسبة 9.42 % من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية التي خصصت للاشهار.

الـجـدول 57 :

الصحيفة	الشعب	
المساحـة	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	24472.39 سم^2	% 9.43
مساحة النص	19367.61 سم^2	% 79.14

يُظهر الجدول رقم 57 المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت 61.19367 سم 2 أي بنسبة 79.14 % من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة معتبرة وتتجاوز نصف مساحة المادة التحريرية بما يحمل ذلك من دلالات سنحاول استقراءها خلال تحليلنا الكيفي للمعطيات الشكلية .

الجدول 58 :

الصحيفة	الشعب	
المساحة	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	24472.39 سم^2	% 9.43
المساحة العنوان	2072.74 سم^2	% 8.46

يُمثل الجدول 58 نسبة المساحة المخصصة للعنوان من المادة التحريرية محل الدراسة وهي تشكل 8.46 % بما يبرز اهتمام صحيفة الشعب بابراز المادة الاعلامية من خلال العناوين في الصفحة الاولى او في الصفحات التي خصصتها لتغطية هذا الحدث السياسي ، خاصة وان العنوان يعتبر من العناصر التي بامكانها جذب القارئ للاطلاع على موضوع المادة التحريرية .

الـجـدول 59 :

الصحيفة	الشعب	
المساحــة	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	24472.39 سم^2	% 9.43
مساحة الصـورة	3032.04 سم^2	% 12.38

يمثـل الجـدول 59 المسـاحة المخصصـة للصـورة مـن مسـاحة المـادة التحريريـة للحـدث الحـدث وقـد شـكلت نسـبة 12.38 % وهـي نسـبة ضـئيلة مقارنـة بنسبة النص باعتبـار ان صـحيفة الشـعب اعتمدت علـى النص اكثر من الصـور لتغطيـة هذا الحدث السياسـي وكانـت الصـور جزءا مكملا للنص وبقية المادة الاعلامية الاخرى .

الـجـدول 60 :

الصحيفة	الشعب	
المساحــة	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	24472.39 سم^2	%9.43
مساحة الكاريكاتير	0 سم^2	% 0

يُمـثل الجـدول رقـم 60 نسـبة رسـم الكاريكـاتير والتـي شـكلت 0 % وهو مـا يبـرز بـان الصـحيفة لـم تعتمـد علـى هذا النـوع الصـحفي خـلال تغطيتها للحدث المذكور محل الدراسة .

الـجـدول 61 :

رقـم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	17	% 20.98
الصفحة الوطنية	60	% 74.07
الصفحة الأخيرة	0	% 0
صفحات أخرى	4	% 4.93
المـجـمــوع	81	% 100

ينـدرج الجـدول رقـم 61 ضـمن حسـاب تكـرارات المـواد التحريريـة المنشورة عبر مختلف صفحات صـحيفة الشـعب ويبين لنـا الجـدول بـان الصـفحة الوطنيـة تصـدرت الصـفحات التـي خصصـت لنشـر المـادة التحريريـة بنسـبة 74.07 % فـي حـين أن الصـفحة الاولـى جـاءت بنسبة20.98% والصفحات الاخرى بنسبة 4.93 % وهو أمر منطقي بالنظر الى محتوى الحدث وارتباطه بالجانب السياسـي حيث أن أحسن طريقة للصحيفة هي أن تبرزه كحدث هام علـى صـدر صـفحتها الاولـى ومن ثم تغطيته فـي الصـفحات الوطنيـة التـي عـادة مـا تكـون من ضـمن الصفحات الاولى بالصحيفة .

الـجـدول 62 :

الأنواع الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الخبر	20	% 24.69
المقال	2	% 2.46
العمود	4	% 4.93
التقربر	21	% 25.92
التعليق	6	% 7.40
التصريح	22	% 27.17
التحقيق	0	% 0
الافتتاحية	1	% 1.23
الكاريكاتير	0	% 0
أنواع اخرى	5	% 6.17
المجموع	81	% 100

يمثـل الجـدول 62 عـدد التكـرارات فـي انـواع المـادة الاعلاميـة التـي نشـرتها صـحيفة الشـعب خـلال الفتـرة المعنيـة بالبحـث ونظهـر النسـب الواردة في الجدول تركيز الصـحيفة علـى التصـريحات الصـحفية بنسـبة 27.17 % و بتكـرار 22 مـرة وهـو مـا يظهـر الاهميـة التـي اولتهـا

صحيفة الشعب للتصريحات خاصة الرسمية الى جانب التركيز على الخبر الصحفي بنسبة 24.69 % والتقرير الصحفي الذي يتضمن سردا للوفائع ضمن التغطيات الاعلامية بنسبة 25.92 % مقابل نسبة 7.40 % من التعليق ونسبة 4.93 % للعمود 4.93 % في حين اهملت الصحيفة التعليق والتحقيق والاستعانة برسومات الكاريكاتير وهو ما ستحاول استقراءه خلال تحليلنا الكيفي لهذا التناول .

الجدول 63 :

مصادر المادة الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	**48**	**% 59.25**
وكالات الأنباء	**5**	**% 6.17**
بدون توقيع	**1**	**% 1.23**
مصادر خاصة	**26**	**32.09%**
أساتذة ومختصون و كتاب	**1**	**%1.23**
المجموع	**81**	**%100**

يوضح الجدول رقم 63 مصدر المادة الاعلامية محل الدراسة وقد شكل منها الصحفي بتوقيعه نسبة معتبرة وبتكرار بلغ 48 تكرارا بنسبة بلغت 49.58 % وهو ما يؤكد اعتماد صحيفة الشعب على التقارير الاعلامية ، تليها مصادر الصحيفة الخاصة بتكرار بلغ 26 مرة أي

بنسبة 32.09 % وتؤكد هذه المؤشرات بـأن صـحيفة الشـعب اعتمـدت على طاقمها الاعلامي في تغطية هذا الحدث السياسي الهام .

الـجـدول 64 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
تعديل الدستور خطوة سياسية عادية	24	% 29.62
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	8	% 9.87
خطوة نحو العهدة الثالثة	1	% 1.23
دعم الحقوق السياسية للمرأة	10	% 12.34
دعم دور الوزير الأول و نوابه	6	% 7.40
المحافظة على الطابع الجمهوري للدولة	12	% 14.81
المحافظة على رموز الثورة	6	% 7.40
تمكين الشعب من حقه في السيادة	14	% 17.82
انتقاد التعديل الدستوري	0	% 0
رفض التعديل الدستوري	0	% 0
المـجـمــوع	81	% 100

يُبـرز هـذا الجـدول مضـمون المـادة التحريريـة التـي صـدرت باعـداد صـحيفة الشـعب محـل الدراسـة وهـي تشـكل تكـرارات فئـات الموضـوع التي كانت غالبة على المادة التحريرية وقد تم اختيارها من خلال قراءة محتوى المادة واستقصاء الافكار الغالبة والتي يمكنها ان تحدد توجهات الصحف محل الدراسة ، وبالنسبة لصحيفة الشعب فان عنصر شرح تعـديل الدسـتور تكـرر 24 مـرة بنسـبة 29.62 % يليـه عنصـر تمكـين الشعب من حقه في السيادة بنسبة 17.82 % أي بتكرار بلـغ 14 مـرة ويليـه المحافظـة علـى الطـابع الجمهـوري للدولـة بنسـبة 14.81 أي بتكرار 12 مرة ثم دعم الحقوق السياسية للمرأة بعشرة تكرارات بنسبة 12.24 % والمحافظة علـى المجاهدين ورمـوز الثـورة بنسبة 7.40 % أي بتكرار 6 مرات ، ولم يرد فـي مضـمون المـادة التحريريـة لصـحيفة الشعب أي انتقاد لتعديل الدستور.

جـــــربدة الشعـــــــــب 2008							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور
الموضوع / الاتجـــاه	التكرار	نسبة	التكرار	نسبة	التكرار	نسبة	التكرار	نسبة
تعديل الدستور خطوة سياسية عادية	10	%12.34	14	%17.28	0	%0	24	%29.62
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	5	%6.17	3	%3.70	0	%0	8	%9.87
خطوة نحو العهدة الثالثة	1	%1.23	0	%0	0	%0	1	%1.23
دعم الحقوق السياسية للمرأة	8	%9.87	2	%2.46	0	%0	10	%12.34
دعم دور الوزير الأول و نوابه	2	%2.46	4	%4.93	0	%0	6	%7.40
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	12	%14.81	0	%0	0	%0	12	%14.80
المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة	6	%7.40	0	%0	0	%0	6	%7.40
تمكين الشعب من حقه في السيادة	14	% 17.28	0	%0	0	%0	14	% 17.28
المجموع	58	%71.56	23	%28.37	0	0	81	%100

جدول 65: فئـــة الإتجـــاه

من خلال هذا الجدول تظهر اتجاهات الموضوع فقد بلغت نسبة التاكيد لمسعى التعديل من خلال تفاعل صحيفة الشعب الحكومية مع المواضيع نسبة 71.56 % بحجم تكرار بلغ 58 تكرارا في حين كان كان الاتجاه المحايد 28.37 % بحجم تكرارات بلغ 23 تكرارا أما الاتجاه المعارض فقد كان منعدما بنسبة 0% .

بلغ التأييد لمؤشر الموضوع الاول التعديل الدستوري يشكل خطوة سياسية عادية نسبة 12.34 % وكان المحايدون بنسبة 17.28 % في حين بلغت نسبة التأييد لموضوع ان التعديل يمكن الشعب من حقه في السيادة نسبة 17.28 % ، اما مؤشر المحافظة على الطكابع الجمهوري للدولة فبلغت نسبة التأييد 14.81 % وهي مؤشرات كلها لا تخرج عن نطاق أن الصحيفة ملتزمة بتأييد والدفاع عن المشاريع السياسية للحكومة .

صحيـــــــفة المجـــاهد :

1 ـ دراســـــة الجـــــانب الشكلي :

الـجدول 66

الصحيفة	المجاهد	
مجمل الأعداد	13	
الموضوع	التكرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	12	92.30

يمثل الجدول رقم 66 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة المجاهـد ، حيث شكلت نسبة التكرار92.30 % أي ان عـددا واحـدا فقـط مـن الاعـداد المعنيـة بالدراسـة لـم يتنـاول موضـوع الدراسة بينما تناولته بقية الاعداد كلها خلال الفترة المحددة بين اعـلان الـرئيس بوتفليقـة عـن رغبتـه بـاجراء التعـديل الجزئـي ولغايـة صـدور قانون التعديل الجزئي بعد مصادقة البرلمان عليه بغرفتيه .

الـجدول 67 :

الصحيفة	المجاهد	
المساحة	المساحة	النسبة %
المساحة الكلية	364800 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	248064 سم^2	% 68.10
مساحة الحـدث	30291.75سم^2	% 12.21

يشكل الجدول رقم 67 توضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة المجاهد الحكومية لمتابعة هذا الحدث السياسي وهي تشكل نسبة 12.10 % من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية التي خصصت للاشهار ، حيث يلاحظ بأن هذه المساحة هامة بما يبرز اهتمام الصحيفة بالحدث السياسي وابرازه اعلاميا.

الـجـدول 68 :

الصحيفة	المجاهد	
المساحة	المساحة	النسبة %
مساحة الحدث	30094.81 سم^2	% 12.10
مساحة النص	16333.72 سم^2	% 54.30

ُيظهر هذا الجدول المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت 16333.72 سم 2 أي بنسبة 54.30 % من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة معتبرة وتتجاوز نصف مساحة المادة التحريرية بما يحمل ذلك من دلالات لها وزنها الخاص في تحليلنا الكيفي للمعطيات الشكلية .

الـجـدول 69 :

الصحيفة	المجاهد	
المساحة	المساحة	النسبة %
المساحة الحدث	30094.81 سم^2	% 12.10
المساحة العنوان	7641.92 سم^2	% 25.40

يمثـل الجـدول 69 نسـبة المسـاحة المخصصـة للعنـوان مـن المـادة التحريريـــة محـــل الدراســـة وهـــي تشـــكل 7641.92 ســـم^2 أي 25.40 % بمـا يبـرز اهتمـام صـحيفةالمجاهدالحكومية بالاعتمـاد علـى العناوين فـي الصـفحة الاولـى و فـي الصـفحات التـي خصصـتها لتغطيـة هذا الحـدث السياسـي ، خاصـة وان العنـوان يعتبـر مـن العناصـر التـي بامكانها التأثير على القارئ وتقديم المادة التحريرية له فـي شكل يوافق اهداف الصحيفة

الـجـدول 70 :

الصحيفة	المجاهــد	
المساحة	المساحة	النسبة %
المساحة الحدث	30094.81 سم^2	% 12.10
مساحة الصـورة	6316.11 سم^2	% 21.00

يمثـل الجـدول 70 المسـاحة المخصصـة للصـورة مـن مسـاحة المـادة التحريرية للحدث وقد شكلت 6316.11 سم^2 بنسبة 21.00 % وهي نسبة معتبرة بالنظر الى بنسبة النص .

بالرغم من أن صـحيفة المجاهد اعتمدت علـى الصـورة بهذا الحجم الا انها تظل تعتمد على النص باعتباره يشكل قاعدة المـادة التحريريـة فـي مثل هذه المواضيع السياسية الهامة .

الـجـدول 71 :

الصحيفة	المجاهد	
المساحة	المساحة	النسبة %
المساحة الحدث	30094.81 سم^2	% 12.10
مساحة الكاريكاتير	0 سم^2	% 0

يؤكـد الجـدول رقـم 71 بـان اعتمـاد صـحيفة المجاهـد علـى الرسـم الكاريكاتوري كانـت منعدمـة تمامـا وهـو مـا يحمـل الكثيـر مـن الـدلالات التي سنحاول الكشف عنها خلال التحليل الكيفي لهذه المؤشرات .

الـجـدول 72 :

رقـم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	7	% 15.60
الصفحة الوطنية	36	% 80.00
الصفحة الأخيرة	0	% 0
صفحات أخرى	2	% 4.40
المـجـمــوع	45	% 100

ينـدرج الجـدول رقـم 72 ضـمن حسـاب تكـرارات المـواد التحريريـة المنشورة عبر مختلف صفحات الصحيفة ويبرز بـان الصـفحة الوطنيـة تصـدرت الصـفحات التــي خصصــت لنشـر المـادة التحريريـة بعـدد تكـرارات بلـغ 36 مـرة و بنسـبة 80 % فـي حـين أن الصـفحة الاولـى جاءت بسبع تكرارات ونسبة 15.60 % .

تؤكد هذه التكرارات بأن الامر معقول من الناحيـة الاعلاميـة بـالنظر الى محتوى الحدث وارتباطه بالجانب السياسـي حيث أن أحسن طريقـة للصحيفة هي أن تبرزه كحدث هام على صدر صفحتها الاولى ومن ثم تغطيته في الصفحات الوطنية التي عادة ما تكون من ضـمن الصـفحات الاولى بالصحيفة .

الـجـدول 73 :

الأنواع الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الخبر	5	% 11.10
المقال	3	% 6.70
العمود	4	% 8.90
التقرير	10	% 22.20
التعليق	13	% 28.90
تصريح	4	% 8.90
التحقيق	0	% 0
الافتتاحية	0	% 0
الكاريكاتير	0	% 0
أنواع اخرى	6	% 13.30
المجموع	45	% 100

يمثل الجدول 73 عدد التكرارات في انواع المادة الاعلامية التي نشرتها صحيفة المجاهد خلال الفترة المعنية بالبحث وتظهر النسب الواردة في الجدول تركيز الصحيفة على التعليق الصحفي أكثـــر مـــن

غيره من الانواع الصحفية الاخري حيث تكرر 12 مرة بنسبة 28.90 % مما يظهر الاهمية التي اولتها الصحيفة لابراز دعمها للتعديل الدستوري من خلال شرحه والتعليق عليه .

الى جانب ذلك اعتمدت الصحيفة على التقرير الصحفي وكان تكراره 10 مرات أي بنسبة 22.20 % و الخبر الصحفي بنسبة 11.10 % مقابل نسبة 8.90 % للتصريح باعتباره مكملا للتقارير الاخبارية كما أن الحدث يستوجب تحصيل التصريحات من المسئولين والجهات الرسمية من أجل شرح وتوضيح محتوى التعديلات الجزئية للدستور ،

كما اهملت الصحيفة الاستعانة بالافتتاحيات والتحقيقات ورسومات الكاريكاتير وهو ما ستحاول استقراء أسبابه خلال تحليلنا الكيفي لهذا التناول .

الجدول 74 :

مصادر المادة الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	35	% 77.80
وكالات الأنباء	1	% 2.20
بدون توقيع	0	% 0
مصادر خاصة	9	% 20.00
أساتذة ومختصون و كتاب	0	% 0
المجموع	45	% 100

يؤكد الجدول رقم 74 بأن مصدر المادة الاعلامية محل الدراسة في صحيفة المجاهد كان للصحفي و توقيعه على نسبة معتبرة من هذه المادة التحريرية وبتكرار بلغ 35 تكرارا بنسبة بلغت 77.80% وهو ما يؤكد اعتماد الصحيفة على التعاليق التي عادة ما يكتبها الصحفيون المتمرسون مهنيا خاصة في مثل هذه المواضيع السياسية التي تتطلب متابعة خاصة .

اعتمدت الصحيفة أيضا على مصادرها الخاصة وكانت نسبة تكرار تلك المصادر 20 % وهو مؤشر يؤكد اعتماد الصحيفة على طاقمها الصحفي في تغطية هذا الحدث.

الجدول 75 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
شرح تعديل الدستور	6	% 13.30
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	4	% 8.90
خطوة نحو العهدة الثالثة	8	% 17.80
دعم الحقوق السياسية للمرأة	5	% 11.10
دعم دور الوزير الأول و نوابه	2	% 4.40
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي	11	% 24.40

للدولة		
المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة	**4**	**% 8.90**
تمكين الشعب من حقه في السيادة	**5**	**% 11.10**
المجمـــوع	**45**	**% 100**

يُبـرز هـذا الجـدول مضـمون المـادة التحريريـة التـي صـدرت باعـداد صـحيفة المجاهـد اليـومي محـل الدراسـة وهـي تشـكل تكـرارات فئـات الموضوع التي كانت غالبة على المادة التحريرية وقد تم اختيارها من خـلال قـراءة محتـوى المـادة واستقصـاء الافكـار التـي تضـمنتها والتـي يمكنها ان تحدد توجهات الصحيفة محل الدراسة .

ركزت صحيفة المجاهد على عنصر احترام الطابع الجمهوري للدولـة وتكرر بنسبة 24.40 % يليـه عنصـر اعتبـار تعـديل الدسـتور خطـوة نحـو العهـدة الرئاسـية الثالثـة بنسـبة 17.80 % **أي** بتكـرار وقـدره 8 مـرات ثـم عنصـر ضـرورة شـرح التعـديل الدسـتوري الدسـتوري بتكرار وقدره 4 مرات وبنسبة 13.30 % ثم عنصـر تمكين الشـعب من حقه في السيادة و دعم الحقوق السياسية للمرأة بنسبة 10.10 % ، كما لم يرد في مضمون المادة التحريرية لصحيفة المجاهد أي انتقاد لتعديل الدستور .

الإتـــــــجـــــــاه / الموضـــــــوع	جـــــربدة المجاهـــد 2008							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%0	التكرار	%
تعديل الدستور خطوة سياسية عادية	6	%13.33	0	%0	0	%0	6	%13.33
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	0	%0	4	% 8.89	0	%0	4	% 8.89
خطوة نحو العهدة الثالثة	8	%17.77	0	%0	0	%0	8	%17.78
دعم الحقوق السياسية للمرأة	5	%11.11	0	%0	0	%0	5	%11.11
دعم دور الوزير الأول و نوابه	0	%0	2	%4.44	0	%0	2	%4.44
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	11	%24.44	0	%0	0	%0	11	%24.44
المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة	4	% 8.89	0	%0	0	%0	4	% 8.89
تمكين الشعب من حقه في السيادة	5	%11.11	0	%0	0	%0	5	%11.11
المجموع	39	%86.64	6	%13.33	0	0	45	%100

جدول 76: فئـــة الإتجـــاه

أظهر الجدول 76 اتجاهات الموضوع فقد بلغت نسبة التاكيد لمسعى التعديل 86.64 % مقابل موقف محايد بنسبة 13.33 % .

تعامل صحيفة المجاهد اليومي لم يخرج عن خطها المعروف بالدفاع عن مشروع الحكومة المتمثل في التعديل الدستوري فالموضوع الاول المتمثل في أن تعديل الدستور يمثل خطوة سياسية عادية كانت نسبة التأييد 13.33 % وقد سبقه الموضوع أن التعديل خطوة نحو العهدة الثالثة للرئيس بنسبة تأييد بلغت 17.77 % وأن التعديل يساهم في المحافظة على الطابع الجمهوري للدولة وتعزيز الديمقراطية بنسبة 24.44 % وقد كان التأييد لموضوع تمكين الشعب من حقه في السيادة بنسبة 11.11 % .

تؤكد نسب التأييد المذكورة وعدم وجود الرأي المعارض 0 % بان الصحيفة ملتزمة بتأييد مشاريع الحكومة السياسية والدفاع عن اختياراتها والعمل على الترويج الاعلامي لها .

المطلب الثاني : الصحـف الخاصة :

سنحاول من خلال دراسة الجانب الشكلي مسح بيانات تكرار موضوع البحث ضمن المادة الاعلامية وتجزيئها الى عدة فئات وسنبدأ بصحيفة الشروق اليومي الصادرة باللغة العربية أولا ويليها صحيفة الوطن الصادرة باللغغة الفرنسية .

1 ـ صحيفة الشروق:

الـجدول 77 :

الصحيفة	الشروق	
مجمل الأعــداد	13	
الموضـوع	التكــرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	10	76.90

يمثل الجدول رقم 77 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة الشروق الخاصة ، حيث شكلت نسبة التكرار 76.90% أي بتكرار بلـغ 10 مرات من ضمن الاعداد المعنية بالدراسة والتي تناولت موضوع البحث خلال الفترة المحددة بين اعلان الرئيس بوتفليقة عن رغبته باجراء التعديل الجزئي ولغاية صدور قانون التعديل الجزئي بعد مصادقة البرلمان عليه بغرفتيه.

الـجـدول 78 :

الصحيفة	الشروق	
المساحة	التكرار	النسبة %
المساحة الكلية	304000 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	221920 سم^2	% 73
مساحة الحـدث	5030.12 سم^2	% 2.26

ُيوضـح الجـدول رقـم 78 المسـاحة التحريريـة التـي خصصـتها صـحيفة الشـروق الخاصـة لمتابعـة هـذا الحـدث السياسـي وهـي تشـكل نسـبة 2.26 % من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية التي خصصت للاشهار ، حيث يلاحظ بأن هذه المساحة وبالرغم من أنها لا تقارن بالمساحة المخصصة من قبل صـحيفة الشـعب أو المجاهـد الا أنهـا تظـل معتبـرة وتؤكـد مـدى اهتمـام الصحيفة بهذا الحدث .

الـجـدول 79 :

الصحيفة	الشروق	
المساحة	التكرار	النسبة %
المساحة الحدث	5030.12 سم^2	% 2.26
مساحة النص	2908.44 سم^2	% 57.82

يُظهـر هـذا الجـدول المسـاحة التـي تـم تخصيصـها للـنص والتـي شكلت نسبة 57.82 % أي 2908.44 سم^2 من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة تجاوزت نصف مساحة المادة التحريرية بما يؤكد تفضيل الصحيفة للنص الاعلامي .

الـجـدول 80 :

الصحيفة	الشروق	
االمساحة	التكرار	النسبة %
المساحة الحدث	5030.12 سم^2	% 2.26
المساحة العنوان	770.93 سم^2	% 15.32

الجـدول رقـم 80 يُبـرز نسـبة المسـاحة المخصصـة للعنـوان مـن المـادة التحريرية محل الدراسة وهـي تشكل 770.93 سم^2 **أي** 15.32 % وهو مؤشـر يؤكـد اسـتعمال الصـحيفة للعنـاوين فـي الصـفحة الاولـى و فـي الصفحات التي خصصتها لتغطية هذا الحدث السياسي .

الـجـدول 81 :

الصحيفة	الشروق	
المساحة	التكرار	النسبة %
المساحة الحدث	5030.12 سم^2	% 2.26
مساحة الصـورة	920.95 سم^2	% 22.05

يُمثـل الجـدول 81 المسـاحة المخصصـة للصـورة مـن مسـاحة المـادة التحريرية للحدث وقد شكلت 920.95 سم^2 بنسبة 22.05 **%** وهي نسبة كبيرة تؤكد أهمية الصـورة لـدى صـحيفة الشـروق الخاصـة التـي فضـلت تدعـيم النص الاعلامي بالصورة .

الـجـدول 82 :

الصحيفة	الشروق	
المساحة	التكرار	النسبة %
المساحة الحدث	5030.12 سم^2	% 2.26
مساحة الكاربكاتير	429.80 سم^2	% 8.54

يظهر الجدول رقم 82 بـأن صـحيفة الشـروق الخاصـة استعملت الرسـوم الكاريكاتيريـة للتعبيـر عـن هـذا الحـدث السياسـي والاعلامـي وشـكلت الرسـومات فـي مسـاحتها 429.80 سم^2 أي بنسـبة 8.54% مـن المـادة التحريرية المخصصة للحدث .

بـالرغم مـن ان النسـبة متواضـعة الا انهـا تشـكل الاسـتثناء باعتبـار أن الصـحيفة أكـدت اهتمامهـا بالحـدث مـن خـلال اللجـوء الـى هـذا اللـون الاعلامي .

الـجـدول 83 :

رقـم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	5	% 18.51
الصفحة الوطنية	14	% 51.85
الصفحة الأخيرة	2	% 7.40
صفحات أخرى	6	% 22.22
المـجـمـوع	27	% 100

ينـدرج الجـدول رقـم 83 ضـمن حسـاب تكـرارات المـواد التحريريـة المنشـورة عبـر مختلـف الصـفحات حيـث يؤكـد بـان الصـفحة الوطنيـة تصدرت الصفحات التي خصصت لنشر المادة التحريرية بعدد تكرارات بلـغ 14 مـرة و بنسـبة 51.85 % فـي حـين أن الصـفحة الاولـى جـاءت بخمس تكرارات ونسبة 18.51 % .

تؤكد هذه التكرارات بأن محتوى الحدث وارتباطه بالجانب السياسي استدعى أن تخصص له الصحيفة صدر صفحاتها الوطنية بعد الصفحة الاولى .

الجدول 84 :

الأنواع الصحفية	عدد التكرارات	النسبة %
الخبر	7	% 25.92
المقال	2	% 7.40
العمود	1	% 3.70
التقرير	11	% 40.74
التعليق	3	% 11.11
تصريح	0	% 0
التحقيق	0	% 0
الافتتاحية	0	% 0
الكاريكاتير	2	% 7.40
أنواع اخرى	1	% 3.70
المجموع	27	% 100

الجدول رقم 84 يظهر عدد التكرارات في انواع المادة الاعلامية التي نشرتها صحيفة الشروق خلال الفترة المعنية بالبحث وتظهر النسب الواردة في الجدول تركيز الصحيفة على التقرير الصحفي أكثر من غيره من الانواع الصحفية الاخري حيث تكرر11 مرة.

بنسبة 40.74 % مما يظهر الاهمية التي اولتها الصحيفة لتغطية موضوع التعديل الدستوري من خلال نقل كل الوقائع المرتبطة به .

الى جانب ذلك اعتمدت الصحيفة على الخبر وتكرر سبع مرات أي بنسبة 22.20 % و الخبر الصحفي بنسبة 25.92 % مقابل نسبة 11.11 % للتعليق الصحفي .

وقد اهملت الصحيفة الافتتاحيات والتصريحات والتحقيقات وهو ما ستحاول استقراء أسبابه خلال تحليلنا الكيفي لهذا التناول .

الجدول 85 :

مصادر المادة الصحيفة	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	18	% 66.66
وكالات الأنباء	1	% 3.70
بدون توقيع	1	% 3.70
مصادر خاصة	3	% 11.10
أساتذة ومختصون و	4	% 14.81
المجموع	27	% 100

يؤكد الجدول رقم 85 بأن مصدر المادة الاعلامية محل الدراسة في صحيفة الشروق الخاصة هو الصحفي فقد كانت نسبة توقيعه كمصدر للمعلومات معتبرة وبتكرار بلغ 18 تكرارا بنسبة بلغت 66.66% وهو ما يؤكد اعتماد الصحيفة على التقارير الاخبارية التي يعدها الصحفيون .

اعتمدت الصحيفة أيضا على كبار الكتاب والمثقفين من خلال كتبة التعاليق بتكرار 4 مرات أي بنسبة 14.81 % ، واعتمدت أيضا على مصادرها الخاصة وكانت نسبة تكرار 11.10 % وهو مؤشر يؤكد اعتماد الصحيفة على طاقمها الصحفي في تغطية هذا الحدث.

الـجـدول 86 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
تعديل الدستور خطوة سياسية بأهداف سياسية معينة	5	% 18.52
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	9	% 33.30
خطوة نحو العهدة الثالثة	4	% 14.81
دعم الحقوق السياسية للمرأة	1	% 3.70
دعم دور الوزير الأول و نوابه	3	% 11.10
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	2	% 7.40
المحافظة على المجاهدين ورموز الثورة	2	% 7.40
تمكين الشعب من حقه في السيادة	1	% 3.70
المـجـمــوع	27	% 100

يُبرز الجدول 86 مضمون المادة التحريرية التي تضمنتها اعداد صحيفة الشروق اليومي محل الدراسة وهي تشكل تكرارات فئات الموضوع التي كانت غالبة على المادة التحريرية وقد تم اختيارها من خلال قراءة محتوى المادة واستقصاء الافكار التي وردت بها والتي يمكنها ان تحدد توجهات الصحيفة محل الدراسة .

ركزت صحيفة الشروق على عنصر ضرورة مناقشة الدستور بالبرلمان وتكرر بنسبة **33.30 %** يليه عنصر دعم دور الوزير الاول ونوابه بنسبة 11.10 % ثم انتقاد التعديل الدستوري بنسبة 11.10 % ورفض التعديل بنسبة 7,40 % .

يؤكد ظهور عناصر انتقاد التعديل الدستوري ورفض التعديل بأن الصحيفة سمحت بتعدد الرأي من خلال التعاليق التي عبر كتابها عن رايهم بكل حرية .

الإتـــــجـــــاه / ـــــوع	جـــــريدة الشروق اليومي 2008						نس
	مؤيد		محايد		معارض		
	التكرار		التكرار	%	التكرار	%	التكر
ى الدستور	1	3.70	4	14.81	0	0	5
اقشة الدستور في البرلمان	2	7.47	5	18.52	2	7.41	9
العهدة الثالثة	0	0	4	14.81	0	0	4
ق السياسية للمرأة	1	3.70	0	0	0	0	1
وزير الأول و نوابه	0	0	3	11.11	0	0	3
على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	2	7.47	0	0	0	0	2
على المجاهدين ورموز الثورة	2	7.47	0	0	0	0	2
ب من حقه في السيادة	0	0	1	3.70	0	0	1
المجموع	**8**	**29.63**	**17**	**62.95**	**2**	**7.41**	**27**

جدول 87: فئـــة الإتجـــاه

تفاعلـت صـحيفة الشـروق اليـومي الخاصـة مـع مؤشـرات المواضـيع منجهـة الاتجاتـه تعـاملا مغـايرا حيـث بـرزت نسـبة الحيـاد التـي بلغـت 62.95 % في حين كانـت نسـبة التأييـد 29.63 % امـا نسـبة المعارضـة فكانت 7.41 % مثلما ابرزه الجدول رقم 87 .

وبخصوص الاتجاه بالنسبة للمواضيع الثمانيـة المحـددة فقد كانـت نسـبة تأييـد مناقشـة الدسـتور فـي البرلمـان 18.52 % كمـا كـان اتجـاه المعارضـين لهـذا الموضـوع 7.41 % فـي حـين تفعلـت الصـحيفة مـع موضوع التعديل كخطوة سياسية عادية بنسبة تأييد بلغت 14.81 % .

اهتمـت الصـحيفة أكثـر بالموضـوعين السـادس والسـابع المتعلقـين بالمحافظـة علـى الطـابع الجمهـوري للدولـة بنسـبة تأييـد 7.47 % والمحافظة علـى المجاهدين ورمـوز الثـورة بنسـبة 7.47 % بنسـبة مـع المواضـيع الثمانيـة التـي تـم تحديـدها بشـكل أبـرز معارضـة الصـحيفة لمبـادرة التعـديل الدسـتوري فـالرأي المعـارض جـاء بنسـبة 73.33 % أمـا الـرأي المحايـد فقد شـكل نسـبة 20% فـي حـين كـان الـرأي المسـاند بنسـبة 6.66 % ووقـد تعلـق بموضـوع الحقـوق السياسـية للمـرأة والمحافظة على المجاهدين ورمز الثورة التحريرية .

2 ـ صحيفة الوطن الخاصة :

الـجـدول 88

الصحيفة	الوطن	
مجمل الأعداد	13	
الموضوع	التكرار	النسبة
التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري	10	76.90

يمثل الجدول رقم 88 عدد التكرارات لموضوع الدراسة بالنسبة لمجمل اعداد صحيفة الوطن ، حيث شكل التكرار 13 مرة أي بنسبة 100% أي أن موضوع البحث تم التطرق اليه في كل الاعداد المعنية بالدراسة

الـجـدول 89 :

الصحيفة	الوطن	
المساحة	سـ$م^2$	النسبة %
المساحة الكلية	334400 سم^2	% 100
المساحة التحريرية	237424 سم^2	% 71
مساحة الحـدث	8301.00 سم^2	% 3.50

يقدم الجدول رقم 89 توضيحا للمساحة التحريرية التي خصصتها صحيفة الوطن الخاصة لمتابعة هذا الحدث السياسي وهي تشكل نسبة 3.50 % من مجمل المساحة التحريرية للصحيفة والتي تم حسابها بعد طرح مساحة الصفحات الاعلانية التي خصصت للاشهار .

الجدول 90 :

الصحيفة	الوطن	
المساحة	س$م^2$	النسبة %
المساحة الحدث	8301.00 سم^2	% 3.50
مساحة النص	5359.94 سم^2	% 64.60

يُبرز الجدول رقم 90 المساحة التي تم تخصيصها للنص والتي شكلت نسبتها 64.60 % أي مساحة 5359.94 سم² من مجموع المادة التحريرية المخصصة للحدث محل الدراسة وهي بالتأكيد مساحة تجاوزت نصف مساحة المادة التحريرية.

الجدول 91 :

الصحيفة	الوطن	
المساحة	س$م^2$	النسبة %
المساحة الحدث	8310.00 سم^2	% 3.50
المساحة العنوان	4158.35 سم^2	% 50.00

الجدول رقم 91 يُظهر نسبة المساحة المخصصة للعنوان من المادة التحريرية محل الدراسة وهي تشكل 50% من المادة هو مؤشر يؤكد استعمال الصحيفة للعناوين في الصفحة الاولى و في الصفحات التي خصصتها لتغطية هذا الحدث السياسي .

الجدول 92 :

الصحيفة	الوطن	
المساحة	سـم^2	النسبة %
المساحة الحدث	8310.00 سم^2	% 3.50
مساحة الصورة	454.32 سم^2	% 5.50

يُمثل الجدول 92 المساحة المخصصة للصورة من مساحة المادة التحريرية للحدث وقد شكلت 454.32 سم^2 بنسبة 5.50 % وهي نسبة لا تقارن مع العناوين .

الجدول 93 :

الصحيفة	الوطن	
المساحة	سـم^2	النسبة %
المساحة الحدث	8310.00 سم^2	% 3.50
مساحة الكاريكاتير	104.45 سم^2	% 1.20

يظهر الجدول رقم 93 بأن صحيفة الوطن الخاصة استعملت الرسوم الكاريكاتيرية للتعبير عن هذا الحدث السياسي و الاعلامي وشكلت الرسومات في مساحتها 104.45 سم^2 أي بنسبة 1.20% من المادة التحريرية المخصصة للحدث .

بالرغم من ان النسبة متواضعة الا انها تشكل الاستثناء باعتبار أن الصحيفة أكدت اهتمامها بالحدث من خلال اللجوء الى هذا اللون الاعلامي .

الـجدول 94 :

رقـم الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الصفحة الأولى	6	% 20.00
الصفحة الوطنية	17	% 56.70
الصفحة الأخيرة	4	% 13.30
صفحات أخرى	3	% 10.00
المجمـوع	30	% 100

ينـدرج الجـدول رقـم 94 ضـمن حسـاب تكـرارات المـواد التحريريـة المنشـورة عبـر مختلـف الصـفحات حيـث يؤكـد بـان الصـفحة الوطنيـة تصـدرت الصـفحات التـي خصصـت لنشـر المـادة التحريريـة بعـدد تكرارات بلغ 17 مرة و بنسبة 56.70% في حين أن الصفحة الاولى جاءت بستة تكرارات ونسبة 20 % .

تؤكد هذه التكرارات بأن محتوى الحدث وارتباطه بالجانب السياسي استدعى أن تخصص له الصحيفة صدر صفحاتها الوطنية بعد الصفحة الاولى .

سـنحاول مـن خـلال قـراءة بيانـات تكـرار عنصـر المواضـيع عبـر الصـفحات فـي صـيغها الاعلاميـة المختلفـة التعمـق أكثـر لاسـتقراء توجهات صحيفة الوطن الخاصة .

الـجـدول 95 :

الأنواع الصفحة	عدد التكرارات	النسبة %
الخبر	3	% 10.00
المقال	2	% 6.70
العمود	0	% 0
التقرير	9	% 30.00
التعليق	4	% 13.30

تصريح	**5**	**% 16.70**
التحقيق	**0**	**% 0**
الافتتاحية	**0**	**% 0**
الحوار	**1**	**% 3.30**
أنواع اخرى	**6**	**% 20.00**
المجموع	**30**	**% 100**

الجدول 95 يُظهر عدد التكرارات في انواع المادة الاعلامية التي نشرتها صحيفة الوطن خلال الفترة المعنية بالبحث وتظهر النسب الواردة في الجدول تركيز الصحيفة على التقرير الصحفي أكثر من غيره من الانواع الصحفية الاخرى حيث تكرر 9 مرات بنسبة 30%.

الى جانب ذلك اعتمدت الصحيفة على أنواع أخرى ونقصد بها البيانات التي أصدرها الخبر وتكرر ست مرات أي بنسبة 20 % و التصريح بنسبة 16.70% مقابل نسبة 13.30 % للتعليق الصحفي وقد أجرت الصحيفة حوارا واحدا نسبته 3.30 % في حين اهملت الافتتاحيات والتصريحات والتحقيقات وهو ما ستحاول استقراء أسبابه خلال تحليلنا الكيفي لهذا التناول .

الـجـدول 96 :

مصادر المادة الصحيفة	عدد التكرارات	النسبة %
توقيع الصحفي	17	% 56.70
وكالات الأنباء	0	% 0
بدون توقيع	0	% 0
مصادر خاصة	12	% 40.00
أساتذة ومختصون و كتاب	1	% 3.30
المـجـمــوع	30	% 100

يُؤكد الجدول رقم 96 بأن مصدر المادة الاعلامية محل الدراسة في صحيفة الوطن الخاصة فقد كانت نسبة توقيعه كمصدر للمعلومات معتبرة وبتكرار بلغ 17 تكرارا بنسبة بلغت 56.70 % ما يؤكد إعتماد الصحيفة على التقارير الاخبارية التي يعدها الصحفيون .

إعتمدت الصحيفة أيضا على مصادرها الخاصة وكانت نسبة تكرار 40% وهو مؤشر مرتبط ببيانات رفض التعديل الدستوري التي تحصلت عليها من قبل بعض الفاعلين السياسيين .

الـجـدول 97 :

فئات الموضوع	عدد التكرارات	النسبة %
تعديل الدستور خطوة سياسية عادية	23	%76.67
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	02	%6.67
خطوة نحو العهدة الثالثة	1	%3.33
دعم الحقوق السياسية للمرأة	1	%3.33
دعم دور الوزير الأول و نوابه	1	%3.33
المحافظة على الطابع الجمهوري والدمقراطي للدولة	0	%0
المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة	2	%6.66
تمكين الشعب من حقه في السيادة	0	%0
المـجـمــوع	30	%100

يُبرز الجدول رقم 97 مضمون المادة التحريرية التي تضمنتها اعداد صحيفة الوطن محل الدراسة وهي تشكل تكرارات فئات الموضوع التي كانت غالبة على المادة التحريرية وقد تم اختيارها من خلال قراءة

محتوى المادة واستقصاء الافكار التي وردت بها والتي يمكنها ان تحدد توجهات الصحيفة محل الدراسة .

ركزت صحيفة الوطن على عنصر رفض التعديل الدستوري بنسبة 43.30 % بتكرار بلغ 13 مرة أي في كل الأعداد تقريبا ، يليها عنصر انتقاد التعديل الدستوري الذي تكرر 9 مرات بنسبة 30 % وشرح تعديل الدستور بنسبة 16.70 % بتكرار 5 مرات .

الإتـــــــجـــــــــاه / الموضـــــــوع	جـــــريدة الوطن 2008							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تعديل الدستور خطوة سياسية عادية	0	0	3	10	20	66.67	23	**76.67**
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	0	0	2	6.66	0	0	2	**6.66**
خطوة نحو العهدة الثالثة	0	0	0	0	1	3.33	1	**3.33**
دعم الحقوق السياسية للمرأة	1	3.33	0	0	0	0	1	**3.33**
دعم دور الوزير الأول و نوابه	0	0	1	3.33	0	0	1	**3.33**
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	0	0	0	0	0	0	0	**0**
المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة	1	3.33	0	0	1	3.33	2	**6.66**
تمكين الشعب من حقه في السيادة	0	0	0	0	0	0	0	**0**
المجموع	**2**	**6.66**	**6**	**20**	**22**	**73.33**	**30**	**100**

الـجـدول 98 :

مـن خـلال الجـدول 98 بـرز تفاعـل صـحيفة الـوطن مـع المواضـيع الثمانية التي تم تحديدها بشكل أبرز معارضة الصحيفة لمبـادرة التعديل الدستوري فالرأي المعـارض جـاء بنسـبة 33.73 % أمـا الـرأي المحايد فقد شكل نسبة 20% في حين كان الرأي المسـاند بنسـبة 6.66 % ووقد تعلـق بموضـوع الحقـوق السياسـية للمـرأة والمحافظـة علـى المجاهـدين ورمز الثورة التحريرية .

نسـبة الالمعارضـة كانـت معتبـرة وبلغـت نسـبة 66.66 % بالنسـبة للموضوع الاول ، حيث لم تعتبره الصـحيفة خطـوة سياسـية عاديـة فـي حين كانت نسبة المحايدين 10 % .

المبحث الثاني :

التحليــل الكيفـــي والمقارن للصحف

المطلب الأول : الصحف الحكومية

1- فئة المساحة في الصحف الحكومية :

خصصت الصحف الحكومية مساحة بسيطة لحدث التعديل الدستوري بلغت نسبتها 10.75 % من المساحة التحريرية وهي نسبة ليست كبيرة مقارنة بهذا الحدث السياسي الهام الذي شهدته الجزائرو مقارنة بالدور الاعلامي الذي من المفروض أن تقوم به الصحف الحكومية .

بالرغم من أن تكرارات المواضيع بالنسبة للصحيفتين الحكوميتين بلغ نسبة 100 % من مجمل الاعداد التي شملتها عينة البحث الا أن نسبة المساحة لم تشكل أكثر من 1 على 10 أي عشر المساحة التحريرية خاصة وأن الأمر يتعلق بالصحف الحكومية التي تتبنى المشاريع السياسية للحكومة وتسعى للتعريف بها .

وقد سبقت صحيفة المجاهد الصادرة باللغة الفرنسية صحيفة الشعب من حيث تخصيص مساحة أكثر للحدث حيث بلغت نسبة 12.21 % لصحيفة المجاهد و9.43 % لصحيفة الشعب ، وهي في العموم نسب متقاربة جدا تؤكد بأن النسبة في الصحيفتين لم تكن كبيرة .

2- فئة العناصر التيبوغرافية في الصحف الحكومية:

في تحليلنا الكيفي للعناصر التيبوغـرافية للصحف الحكومية سيظهر لنا مدى تركيز هذه الصحف على احد العناصر المذكورة بالنظر الى رغبة و توجه ادارة التحرير الصحفي في الاعتماد على هذا العنصر دون عنصر اخر.

ـ مساحة النص:

خصصت الصحف الحكومية 65.19% للنص من مساحة الحدث أي انها استغلت ثلثي مساحة الحدث من أجل النص باعتباره العنصر الفاعل لدى هيئة التحرير في الصحيفتين الحكوميتين .

مساحة النص في كل صحيفة على حدى لم تكن بشكل متوافق ، حيث خصصت صحيفة الشعب نسبة 79.14 % للنص في حين لم تتجاوز النسبة 54.30 % في صحيفة المجاهد أي أن نسبة الاختلاف كبيرة من حيث منح الاولوية لعنصر النص على حساب بقية العناصر الأخرى .

ـ مساحة العنوان:

خصصت الصحف الحكومية للعنوان نسبة 17.73 % من المساحة التحريرية وهب نسبة معتبرة مقارنة بالنظر الى النسبة المخصصة للحدث من نسبة المساحة التحريرية .

وعلى نفس المنوال كان اختيار كل صحيفة مختلفا عن الصحيفة الأخرى حيث شكلت مساحة العنوان نســـبة 25.40 % في صحيفـــة المجاهد بينما لم تتجاوز نسبة 8.46 % في صحيفة الشعب وهو ما يؤكد الاهمية التي أولتها صحيفة المجاهد للعناوين من أجل ابراز المادة الاعلامية المنشورة محل الدراسة والعمل على اجتذاب القارئ .

تركيز صحيفة المجاهد اليومي على العنوان يتقاطع مع عدم اعتماد الصحيفة على مساحة كبيرة للنص مقارنة بصحيفة الشعب الحكومية أيضا ، وربما يعود ذلك الى اختلاف طرق العمل الاعلامي لدى هيئتي التحرير بالصحيفتين والاستراتيجية المتبعة لدى كل صحيفة .

ـ مساحة الصورة:

شكلت مساحة الصورة نسبة معتبرة أيضا اذا ربطناها بالمساحة المخصصة للحدث والمشساحة المخصصة للنص ، فقد كانت نسبة الصورة 17.06 % وهي نسبة كبيرة تؤكد مكانة الصورة الصحفية ضمن المادة الاعلامية.

خصصت صحيفة المجاهــد نسبة 21 % من مساحة الحدث للصورة بينما كانت النسبة في صحيفة الشعب 12.38 % ، وهو ما يزيد من تعزيز ما ذهبنا اليه بأن هناك اختلافا بين الصحيفتبن في تعاملهما مع الانواع التيبـــوغرافية .

صحيفة المجاهد خصصت هذه المساحة المعتبرة للصورة من خلال نشر صور رئيس الجمهورية في المقالات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة بالاضافة الى صور نواب البرلمان والشخصيات السياسية المعروفة و صور قادة الأحزاب السياسية حيث شكلت معظم الصور التي استعانت بها الصحف الحكومية ضمن تغطيتها لمسألة التعديل الدستوري.

ـ الكاريكاتير:

لم تعتمد الصحف الحكومية على الكاريكاتير ضمن تغطيتها لهذا الحدث و جاءت نسبته منعدمة و قد يعود ذلك الى طبيعة الصحف الحكومية في حد ذاتها بالنظر الى الدلالات السياسية و الاعلامية التي يحملها الكاريكيتيرو مجالات استخدامه.

و على ما يبدو فإن كلتا الصحيفتين الحكوميتين فضلتا عدم استخدام الكاريكاتير ليس فقط على مستوى موضوع الحدث بل أن جميع صفحات الصحيفتين خلال تلك الفترة خلت من أي رسم كاريكاتوري.

ـ الأنــواع الصحفـية :

تعطي نسب اختيار الانواع الصحفية للباحثين في مجال تحليل المحتوى في مجال الاعلام صورة عن السياسة الاعلامية التي تختارها وسائل الاعلام و الصحف المكتوبة على وجه التحديد .

ومن خلال تفريغ المعلومات التي تضمنتها استمارات البحث ظهر بأن التقريرالصحفي كان في مقدمة الانواع الصحفية التي اعتمدت عليها الصحف الحكومية بنسبة 24.60 % وهو أمر منطقي ومعقول عندما يتعلق الامر بتغطية حدث التعديل الدستوري وعرضه على البرلمان.

لقد شكلت التقارير الاعلامية حوالي 1 على 4 من المادة الاعلامية للصحف الحكومية و كانت النسبة متقاربة ففي صحيفة الشعب شكلت 25.92 % بينما في صحيفة المجاهد شكلت 22.20 % و هو ما يتماشى اعلاميا مع الدور المنوط بالصحف الحكومية في متابعة النشاطات الاعلامية المتعلقة بالمشاريع السياسية للحكومة .

اعتمدت الصحف الحكومية ضمن تغطيتها لهذا الحدث السياسي على انواع صحفية اخرى حيث شكلت نسبة التصريح الصحفي 20.63 % وهي نسبة كبيرة تبرز أهمية نقل التصريحات الصادرة من قبل الفاعلين السياسيين المعنيين بالحدث موضوع الدراسة .

صحيفة الشعب خصصت نسبة 27.17 % من مساحتها المخصصة للحدث لتصريحات السياسيين والرسميين ،أما صحيفة المجاهـــــد فقـد

جاءت نسبة التصريحات بها في حدود 8.90 % وهي نسبة بعيدة عن صحيفة الشعب .

إعتمدت الصحيفتان على نوع الخبر الصحفي بنسبة 19.84 % وهو يؤكد دور الصحيفتين الاخباري ضمن عملها الاعلامي اليومي في متابعة النشاطات الاعلامية المتعلقة بالتعديل الدستوري .

برزت نسبة التعليق الصحفي التي بلغت 15.08 % بالنسبة للصحيفتين معا ضمن الانواع الصحفية المستخدمة ، لكنها بصورة متفاوتة بين الصحيفتين حيث استخدمت المجاهد التعليق بنسبة 24.69 % في حين الشعب استخدمت هذا النوع الصحفي بنسبة 7.40 % .

و في تعليق صحيفة المجاهد ليوم 6/11/2008 عدد 13425 بقلم أ . حورية تحت عنوان **(التعبير الديمقراطي)** بالبنط العريض جاء فيه بأن " التعديلات الجزئية للدستور الجزائري تتضمن سبل دعم ركائز دولة الحقوق وتضمن الاستقرار للمؤسسات التي تعمل لمصلحة الشعب الجزائري ،،، وحتى الاطراف السياسية والفاعلين من المعارضين لا يمكنهم التشكيك في محتوى نص البنود الدستورية الجديدة " .

أما تعليق صحيفة الشعب فقد كتبه الصحفي فنيدس بن بلة عدد 14718 بتاريخ 1/11/2008 وتحت عنوان : **(وضع حد للتداخل في الصلاحيات)** جاء فيه بأن " مرور التعديل الدستوري على البرلمان

بعد المجلس الدستوري لا يعني التخلي الابدي على خيار الاستفتاء الشعبي مستقبلا هو خيار يلجأ اليه في أية فرصة وحاجة وضرورة لأن هذا الخيار يكرس مبدأ السيادة للشعب الجزائر التي تعد من الثوابت " .

لم تشكل الافتتاحية سوى نسبة 0.79 % من بين الانواع الصحفية المستخدمة ، وهي تمثل افتتاحية بتكرار 1 نشرتها صحيفة المجاهد .

بالنسبة للانواع الاخرى والتي شكلت نسبة 8.73 % فهي تضم التمادة الاعلامية التي يصعب تصنيفها والتي تشكلت في الاساس من الاخبار المركبة التي جاءت في شكل تقارير إعلامية .

يبرز استخدام الصحف الحكومية للانواع الصحفية اعتمادها بصورة كبيرة على الانواع الخبرية وهو أمر مقبول بالنظر الى الطابع الاخباري للصحف الحكومية ودورها الاعلامي المحدد بانتمائها القانوني .

ـ فئة الموقع :

لم تخرج صحيفتا الشعب والمجاهد الحكوميتان عن السياق الاعلامي المعروف في تعاملهما مع هذا الحدث السياسي الهام الذي شغل الرأي العام الوطني .

فقد كانت نسبة المادة الاعلامية الخاصة بالتعديل الدستوري ضمن الصفحات الوطنية والسياسية المخصصة لمثل هذه الاحداث والتي تقع في الغالب وفق الترتيب الاعلامي المعــروف للصحف الاخبارية

السياسية حيث تأتي الاخبار والتغطيات المتعلقة بالحدث السياسي الوطني في الصفحات الاولى والثانية والثالثة والرابعة .

ومن هذا المنطلق فقد جاء ظهور المادة الاعلامية المتعلقة بالحدث في الصفحات الوطنية بنسبة 76.19 % أي 96 تكرارا في حين شكل ظهور الحدث محل الدراسة نسبة 19.05 % في الصفحة الاولى وهي نسبة معتبرة حيث تكرر ظهور الحدث في بعض الاحيان مرتين في الصفحة الاولى على نفس العدد .

وما تمت ملاحظته هو خلو الصفحة الاخيرة والتي تعد من الناحية الاعلامية صفحة اولى ثانية من الاشارة الى الحدث موضوع الدراسة.

ـ فئة المصـــدر الصحفي :

استقت الصحف الحكومية مادتها الاعلامية التي خصصتها لتغطية هذا الحدث السياسي من خمسة مصادر جاءت كما يلي :

ـ توقيع الصحفي كان بنسبة 65.87 % وهو أعلى نسبة من حيث المصدر بما يبرز اعتماد الصحف الحكومية على طاقم صحفييها لتغطية هذا الحدث الاعلامي والسياسي الهـــام .

وعلى ما يبدو فان ما يؤكد هذا الاختيار اعتماد الصحف على مصادرها الخاصة في المرتبة الثانية ببنسبة 27.78 % بما يؤكد أن الصحيفتين الحكوميتين تابعتا مجـريات الاحداث المتعـــلقة بالحـــدث

انطلاقا من مصادر ذاتية سواء بالتوقيع الكامل لاسم الصحفي او الاشارة بالرموز الدالة على ذلك .

بالرغم من اعتمادها على المصادر الذاتية لنقل الاخبار والنشاطات المتعلقة بهذا الحدث الاعلامي والسياسي ال أن الصحف الحكومية اعتمدت كذلك ولكن بنسبة بسيطة على الوكالة الرسمية للانباء التي شكلت 4.76 % وهي نسبة ضئيلة تجد مبررها باعتبار أن الحدث وطني داخلي وسياسي وكان بالامكان تغطيته من خلال الطاقم الصحفي العامل بالصحيفة .

بالنسبة للمادة الاعلامية بدون توقيع فقد شكلت نسبة 0.79 % وهي نفس نسبة توقيع الاساتذة والمختصين وتمثلت في مقال واحد صدر في صحيفة الشعب عدد 14720 بتاريخ 3/11/2008 مقالا لاستاذ القانون د.سعيد مقــدم بعنوان **(التعديل الدستوري لماذا وكيف ؟)** إعتبر من خلاله بأن " الوقت حان لاعادة تهذيب الدستور باعتباره مرجعا يحتاج الى مراجعة أعمق لاركانه خاصة وأنه دستور تم اعداده في ظل ظروف صعبة للغاية كانت تمر بها الجزائر " .

واعتبر سعـيد مقـدم بأن" الرغبة في تعديل الدستور ظلت لدى رئيس الجمهورية رغبة منذ توليه السلطة ،،، " .

ـ فئات الموضوع :

ظهرت فئات الموضوع الثمانية للموضوع بنسب متفاوتة في الصحف الحكومية حيث ركزت صحيفتا الشعب والمجاهد اهتمامهما على فئة الموضوع الاول باعتبار أن التعديل الدستوري يشكل خطوة سياسية عادية بنسبة 23.81 %، وحاء موضوع المحافظة على الطابع الجمهوري للدولة بنسبة 18.25 %، حيث برزت أهمية الموضوعين من تركيز الصحيفتين على شرح وتقديم فحوى التعديلات الجزئية للدستور ومدى تأثيرها على المستقبل السياسي للجزائر .

الموضوع الأخر الذي ظهر ضمن المادة الاعلامية للصحف الحكومية هو موضوع تمكين الشعب من حقه في السيادة بنسبة 15.08 % في حين جاء موضوع دعم الحقوق السياسية للمرأة بنسبة 11.90 % من خلال المادة الاعلامية التي تضمنت تعليقات تناولت الحقوق التي تحصلت عليها المرأة من خلال التعديلات الدستورية باعتبارها مكاسب تزيد من موقع وحجم ودور المرأة السياسي .

بخصوص موضوع ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان فقد جاء هذا الموضوع بنسبة 9.52 % حيث أن الصحف الحكومية تناولت في جزء من تغطيتها لهذا الحدث مسألة موقع البرلمان من الناحية الدستورية باعتباره هيئة منتخبة من قبل الشعب وبامكانها مناقشة التعديل الدستوري فيما بعـد ،،،، " .

لقد أظهرت وتيرة التغطية الاعلامية للصحف الحكومية تنوعا في تناول المواضيع الخاصة و المتعلقة بالتعديل الدستوري ، المواضيع المرتبطة بهذا الحدث مباشرة و بصورة غير مباشرة مع التركيز على الاشادة بالتعـديل الدستوري باعتباره يشكل عملا جـديدا للاستقرار وهو وما سننؤكده من خلال تحليلنا لفئة التوجه ضمن المواضيع الأربعة الاولى .

ـ فئة الاتجـــــاه :

ضمن فئات الموضوع كانت فئات الاتجاه المؤيدة هي الغالبة بالنسبة للصحف الحكومية حيث بلغت نسبتها 76.98 % مقابل 23.20 % للمحايد و 0 % للمعارض .

وقد شكلت الفئة المحايدة من المادة الاعلامية لبعض النشاطات السياسية التي لم يعلن من خلالها عن تأييد التعديل الدستوري بصورة صريحة وتم الاكتفاء بشرح التعديل من النواحي القانونية والسياسية .

وبالنسبة لتقسيم مؤشر التأييد من خلال المادة الصحفية لكل صحيفة نجد أن مؤشر التأييد كان بنسبة 86.64 % بالنسبة لصحيفة المجاهد اليومي مع نسبة محايد بلغت 13.33 % ، في حين وفي فئة مؤشرالاتجاه للمواضيع ظهر موضوع المحافظة على الطابع الجمهوري للدولة باعتباره الاكثر تأييدا بنسبة 23.71 % حيث تضمنت هذا الموقف المادة الاعلامية التي شكلتها تصريحات بعض المسئولين والسياسيين ضمن نشاطاتهم خلال حملة دعم مسعى التأييد .

موضوع التعديل يشكل خطوة سياسية عادية كان مؤشر الاتجاه من خلاله محايدا بنسبة 23.81 % وتحمل هذه النسبة دلالات كبيرة من حيث ربط التعديل الدستوري بالاجراءات العادية التي يمكن أن تحدث في أي مجتمع كان دون أدنى تخوف من تبعاتها السياسية .

ان ما نلاحظه من خلال مقارنة نسب فئة الاتجاه للمواضيع بالنسبة للصحف الحكومية أنها خلت من الرأي المخالف أو المعارض ، وفي كلا الجريدتين الشعب والمجاهد كان الرأي المخالف غائبا ومنعدما وهذا أمر لم يكن مستبعدا بالنسبة لنا ا بالنظر الى موقع هذه الصحف وانتمائها ودورها في الدفاع عن مشاريع الحكومة السياسية والتشهير لها وانجاحها .

المطلب الثاني : الصحف الخاصة

ـ فئة المساحة في الصحف الخاصة :

خصصت الصحف الخاصة مساحة بنسبة بلغت 2.28 % لحدث التعديلات الجزئية للدستور الجزائري من مجمل الساحة التحريرية .

وتشكل مساحة الحدث بهذا الشكل نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالمساحة التحريرية فهي لمت بلغ نصف عشر المساحة التحريرية وهو ما يحمل دلالات كبيرة على اعتبار أن الصحف الخاصة لم تركز جل اهتمامها على هذا الحدث السياسي بالرغم من أهميته الاعلامية .

من هذا المنطلق يظهر بأن مساحة الحدث في صحيفة الشروق اليومي بلغت 2.26 % مقابل 4.24 % لصحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية وهي نسب ضعيفة للغاية بالنظر الى حجم الانتشار الاعلامي للصحيفتين المذكورتين .

ـ فئة العناصر التيبوغرافية في الصحف الخاصة :

في تحليلنا الكيفي للعناصر التيبوغرافية للصحف الخاصة سيظهر لنا مدى تركيز هذه الصحف على احد العناصر المذكورة بالنظر الى رغبة و توجه ادارة التحرير الصحفي في الاعتماد على هذا العنصر دون عنصر اخر.

ـ مساحة النص:

خصصت الصحف الخاصة نسبة 54.73 % للنص من مساحة الحدث و هي نسبة تجاوزت نصف مساحة الحدث بما يؤكد أهمية اعتماد الصجف الخاصة على النص مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في حد ذاتها.

خصصت صحيفة الشروق اليومي نسبة 57.82 % من مساحة الحدث للنص متقدمة على صحيفة الوطن بنسبة ضئيلة للغاية حيث بلغت النسبة في صحيفة الوطن 53.18 % وهو مؤشر على تعامل متقارب للصحيفتين مع الحدث من حيث الاهتمام الاعلامي .

اعتماد صحيفتي الخبر والوطن على النص ربما يأتي انطلاقا من الاهمية التي توليها ادارة التحرير في الصحيفتين للنص مقارنة بالعناصرالتيبوغرافية الاخرى خاصة وانها صحف مستقلة يمكنها توظيف النص لابراز الرأي والرأي المخالف .

ـ مساحة العنوان:

جاء العنوان نسبة 32.63 % من مساحة الحدث وهي نسبة كبيرة للغاية مقارنة بنسبة النص ونسبة مساحة الحدث .

وعلى ما يبدو فان الصحف الخاصة عملت على استغلال دور العنوان في نقل الرسائل الاعلامية بالنظر الى الدور الذي يمكن ان يقوم به العنوان كعنصر تيبغرافي أساسي ضمن المادة الاعلامية .

ونشرت صحيفة الشروق في عددها 2452 بتاريخ 2008/11/10 على صدر الصفحة الاولى عنوانا مركبا بارزا جاء فيه : **(صلاحيات واسعة للرئيس والوزير الاول ممنوع من الترشح للرئاسيات/ الاسلام العربية العلم والنشيد الوطني قسما مبادئ غير قابلة للتغيير) .**

أما صحيفة الوطن فقد كان شكل العنوان في مقالاتها وتغطياتها يأخذ حيزا كبيرا على صدر المقال في العدد 5471 بتاريخ 2008/11/2 شملت التغطية الاعلامية اربعة مواد اعلامية كانت العناوين فيها بارزة للغاية وبشكل جذاب و واضح .

ـ مساحة الصورة:

لم يتجاوز استخدام الصورة في الصحف الخاصة نسبة 9.10% وهي نسبة ضئيلة لم تبلغ الى 1 على 10 من المادة الاعلامية المخصصة للحدث.

وعند مقارنة استخدام الصحيفتن للصورة نجد بأن صحيفة الشروق خصصت نسبة كبيرة من مساحة الحدث للصورة مقارنة بصحيفة الوطن ، فالنسبة للصحيفة الاولى بلغت 22.05 % بينما في صحيفة الوطن بلغت 4.50 % .

ركزت الشروق على الصور في الصفحة الاولى عند مناقشة القانون في البرلمان ، كما قامت بنشر صور قادة أحزاب التحالف الرئاسي وبعض الفاعلين السياتسيين بما فيهم الرافضين للتعديلات الدستورية ،

بينما قامت الوطن بالتركيز على صور رئيس الحكومة وقادة الاحزاب السشياسية المعارضين للتعديلات الدستورية ، خاصة الأمين العام لحزب التجمع من أجل الديقراطية والثقافة سعيد سعدي الذي تكرر نشر صورته مرتين .

ـ الكاريكاتير:

يعتبر الكاريكاتير فنا قائما بحد ذاته وهو وسيلة ساخرة للتعبير السياسي والاجتماعي ، يحتل كاريكاتوري صحيفة الشروق باقي مكانة خاصة في الساحة الصحفية الجزائرية وهو من الاسماء المعروفة على غرار عبدو كاريكاتوري صجيفة الخبر .

وقد شكلت روسومات الكاريكاتوري باقي في صحيفة الشروق الاستثناء وجعلت الكاريكاتور يظهر كعنصر تيبوغرافي ضمن المادة الاعلامية المخصصة من قبل الصحف الخاصة لهذا الحدث ، وقد شكلت مساحتها نسبة 3.53 % من مساحة الحدث .

لم تنشر صحيفة الوطن الخاصة أي رسم كاريكاتوري ، في حين كانت نسبة حضور الكاريكاتور في صحيفة الشروق 8.54 % وقد تم نشر الرسومات في أعداد 2449 ، 2451، 2455، وقد مثلت احدى الرسومات الرئيس بوتفليقة وهو يحمل اشارة الانتصار التي تدل على العدد 3 بمعنى العهدة الثالثة ، في حين تضمن رسم آخر وصف نواب البرلمان وهم يتحدثون على ضرورة اجراء التعديل الشامل للدستور وليس الجزئي .

الانواع الصحفية :

اعتماد الصحف المكتوبة على انواع صحفية محددة بعينها يبرز الى حد مدى كيفية تعامل هذه الصحف مع الحدث الاعلامي ، وقد اختارت الصحف الخاصة التقرير الصحفي كنوع صحفي لتغطية هذا الحدث السياسي البارز على الساحة الجزائرية .

جاء التقرير الصحفي بنسبة 35.09 % وهي نسبة كبيرة ومعتبرة تؤكد سعي هيئة التحرير بالصحف الخاصة للقيام باداء عملهم الاعلامي من خلال تغطية هذا الحدث السياسي اعتمادا على الاسلوب الاخباري ، خاصة وأن الخبر الصحفي يأتي مرادفا للتقرير بنسبة 17.54 % .

جاء التعليق الصحفي ثالثا بنسبة 12.28 % وقد اختلف بين الصحيفتن المذكورتين ، حيث خصصت الشروق نسبة 11.11 % من مساحة الحدث للتعليق بعدد تكرارات بلغ 3 في حين بلغت التكرارات في الوطن 4 أي بنسبة 13.30 % .

وجاء تعليق صحيفة الوطن بقلم وزير الاتصال السابق عبد العزيز رحابي عدد5471 بتاريخ 2/11/2008 بعنوان **(نوفمبر يلد موغابي)** جاء فيه بأن النية من التعديل الدستوري هي ارساء دعـائم العهدة الثالثة و التحضير الجيد لها ،،،،،،،،" .

وضمن تصنيف أخرى جاء تصنيف البيانات التي نشرتها الصحف الخاصة حيث بلغت نسبة مساحتها 12.25 % من مساحة الحدث بمجموع 7 تكرارات .

في هذا الشأن انفردت صحيفة الوطن بنشر بيانات الرفض المطلق للتعديــل الدستوري موقعة من الجنرال السابق رشيد بن يلس في عـــدد رقم 5476 ليوم 8/11/2008 و هي البيانات التي لم تنشرها الصحف الحكوميـــة .

ـ فئة الموقـــع :

نشرت الصحف الخاصة مادتها الاعلامية المتعلقة بالتعديل الدستوري في سياق حيزها الطبيعي بالصفحة الاولى والصفحات الوطنية والسياسية .

احتوت الصفحات الوطنية نسبة 54.39 % من المادة المخصصة لهذا الحدث الاعلامي والسياسي ، وكانت نسبة الصفحة الاولى 30.19% وهي مؤشرات طبيعية ومنطقية بالنظر الى طبيعة الصحيفتين باعتبارهما يوميتان إخباريتان.

وفي الصفحة الاولى كانت نسبة تكرار الحدث بصورة يومية وقد تجاوزت الاشارة اليه في بعض اكثر من تكرار واحد في الصفحة الواحدة خاصة خلال يوم التعديل بالبرلمان .

لم تخرج صحيفة الشروق عن حدود الصفحات الوطنية وقامت بنشر مضمون التعديل على صدر صفحتها الرابعة المخصصة للحدث الوطني يوم التعديل الدستوري .

ـ فئة المصدر الصحفي :

من خلال دراستنا للعينة التي شكلت مجتمع البحث وجدنا بأن الصحف الخاصة اعتمدت على مصادرها الخاصة من خلال توقيع الصحفي الذي شكل نسبة 61.40 % من مجموع المادة الاعلامية .

يؤكد هذا التوجه اعتماد الصحف الخاصة على مصادرها المتنوعة في تحصيل الاخبار حيث كانت نسبة المصدر الخاص 26.32 % مقابل نسبة 1.75 % للوكالة كمصدر للمادة الاعلامية .

تعتمد الصحف الخاصة بالدرجة الاولى على طاقم تحريرها وصحفييها الذين يشكلون المصدر الاول للمتادة الاعلامية بالاضافة الى مساهمات الاساتذة والمفكرين والمختصين ، حيث بلغت نسبة توقيع الاساتذة والمختصين 8.77 % وهي نسبة تعطى المزيد من الاستقلالية للصحيفة من حيث أنها تفتح المجال الصحفي للتعبير الحر من خلال مشاركة جميع الاراء بالنقاش السياسي والاعلامي وهو ما سنتأكد منه أو ننفيه عند استقراء جدول فئة الاتجاه بالنسبة للمواضيع لاحقا .

ـ فئات الموضوع :

لم تتفاعل الصحف الخاصة بشكل مختلف مع فئة المواضيع وركزت تقريبا على نفس المواضيع حيث كان الموضوع الاول المتعلق باعتبار التعدجيل الجزئي للدستور عملية سياسية عادية بنسبة 49.12 % يليه موضوع مناقشة التعديل في البرلمان بنسبة 19.30 % في حين كانت نسبة موضوع التعديل خطوة نحو العهدة الثالثة بنسبة 8.77 % يليه موضوع المحافظة على الطابع الجمهوري للدولة بنسبة 7.02 % متساويا مع موضوع المحافظة على المجاهدين ورموز الثورة الجزائرية .

صحيفة الوطن ركزت على موضوع تعديل الدستور كخطوة سياسية بنسبة 76.67 % ، في حين كانت نسبة صحيفة الشروق 18.52 % .

الملاحظ أن صحيفة الشروق وعلى عكس صحيفة الوطن تفاعلت مع المواضيع الثمانية دون استثناء وتوزعت اهتمكامامتها من حيث أنها شملت جميع فئات الموضوع وكان تركيز الصحيفة على ضرورة مناقشة نص التعديل في البرلمان .

ـ فئة الاتجاه :

برز من خلال استقراء فئة الاتجاه بأن الاتجاه الغالب بالنسبة للصحف الخاصة هو الرأي المعارض وبدرجة أقل الرأي المحايد ، فنسبة 42.10 % كانت اتجاهات المواضيع من خلالها معارضة ، في حين كانت نسبة الحياد 40.35 % أما المؤيد فكان بنسبة 17.54 % .

الملاحظ أن نسبة التأييد والمعارضة كانت متفاوتة جدا بالنسبة للصحيفتين ، فالمقارنة يبرز بأن نسبة التأييد كانت في صحيفة الوطن 6.66 % مقابل نسبة رفض ومعارضة بلغت 73.33 % في حين بلغت نسبة الحياد 22% .

أما صحيفة الشروق فقد بلغت نسبة التأييد 29.63 % ونسبة الرفض 7.41 % في حين كانت نسبة الحياد 62.95 % وهي نسبة معتبرة تحمل نعها دلالات كبيرة حول كيفية تعامل هذه الصحيفة مع الاحداث السياسية الوطنية .

الجداول من 99 الى 104 تمثل وتلخص أوجه المقارنـة التـي ألمحنـا اليها آنفا، بين الصحف الحكومية والخاصة لفترة 2008 .

الـجـدول 99 :

الصحف / المساحة	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الشروق اليومي + الوطن	
	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
المساحة التحريرية	507414	%100	459344	%100
مساحة الحدث	54766.14	%10.75	15107.18	%3.28
مساحة النص	35701.33	%65.19	8268.38	%54.73
مساحة العنوان	9714.66	%17.33	4929.28	%32.63
مساحة الصورة	9348.15	%17.06	1375.27	%9.10
الكاريكاتير	0	%0	534.25	%3.53

الـجـدول 100 :

الصحف / الأنواع الصحفية	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الشروق اليومي + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الخبر	25	%19.84	10	%17.54
المقال	5	%3.97	4	%7.02
العمود	8	%6.35	1	%1.75
التقرير	31	%24.6	20	%35.09
التعليق	19	%15.08	7	%12.28
التصريح	26	%20.63	5	%8.77
التحقيق	0	%0	0	%0
افتتاحية	1	%0.79	0	%0
كاريكاتير	0	%0	3	%5.26
أنواع أخرى	11	%8.73	7	%12.28
المجموع	126	%100	57	%100

الـجـدول 101 :

الصحف / الصفحات	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الشروق اليومي + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الصفحة الأولى	24	%19.05	11	%19.30
الصفحة الوطنية	96	%76.19	31	%54.39
الصفحة الأخيرة	0	%0	6	%10.53
صفحات أخرى	6	%4.76	9	%15.79
المجموع	126	%100	57	%100

الـجدول : 102

الصحف / مصادر المادة الصحفية	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الشروق اليومي + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
توقيع الصحفي	83	%65.87	35	%61.40
وكلات الأنباء	6	%4.76	1	%1.75
بدون توقيع	1	%0.79	1	%1.75
مصادر خاصة	35	%27.78	15	%26.32
أساتذة وكتاب	1	%0.79	5	%8.77
المجموع	126	%100	57	%100

الـجـدول 103 :

الصحف / فئات الموضوع	الصحف الحكومية		الصحف الخاصة	
	الشعب + المجاهد		الشروق اليومي + الوطن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تعديل الدستور يحمل أهدافا سياسية معينة	30	%23.81	28	%49.12
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	12	%9.52	11	%19.30
خطوة نحو العهدة الثالثة	9	%7.14	5	%8.77
دعم الحقوق السياسية للمرأة	15	%11.90	2	%3.51
دعم دور الوزير الأول و نوابه	8	%6.35	4	%7.02
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	23	%18.25	2	%3.51
المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة	10	%7.94	4	%7.02
تمكين الشعب من حقه في السيادة	19	%15.08	1	%1.75
المجموع	126	%100	57	%100

الـجدول 104 :

الصحف / اتجاه المواضيع	الصحف العمومية								الصحف الخاصة							
	مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور		مؤيد		محايد		معارض		نسبة الظهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تعديل الدستور يحمل أهدافا سياسية معينة	16	16.49	14	48.28	0	0	30	26.81	1	10	7	30.43	20	83.33	28	49.12
ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان	5	5.15	7	24.14	0	0	12	9.52	2	20	7	30.43	2	8.33	11	19.30
خطوة نحو العهدة الثالثة	9	9.28	0	0	0	0	9	7.14	0	0	4	17.39	1	4.17	5	8.77
دعم الحقوق السياسية للمرأة	13	13.4	2	6.90	0	0	15	11.90	2	20	0	0	0	0	2	3.51
دعم دور الوزير الأول و نوابه	2	2.06	6	20.69	0	0	8	6.35	0	0	4	17.39	0	0	4	7.02
المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة	3	23.71	0	0	0	0	23	18.25	2	20	0	0	0	0	2	3.51
المحافظة على رموز الثورة	10	10.31	0	0	0	0	10	7.94	3	30	0	0	1	4.17	4	7.02
تمكين الشعب من حقه في السيادة	19	19.57	0	0	0	0	19	15.08	0	0	1	4.35	0	0	1	1.75
المجموع	97	100	29	100	0	0	126	100	10	100	23	100	24	100	57	100

الفصل الرابع

القراءة التحليلية المُقارِنة والاستنتاجات

المبحث الأول

القراءة التحليلية المقارنة للفترتين :

أتاحت لنا عملية استقراء البيانات الشكلية للفترتين 1996 ـ 2008 أخذ صورة مبسطة عن كيفية التناول الاعلامي لقضية التعديلات الدستورية في الجزائر باعتبارها تشكل حدثا اعلاميا و سياسيا من ضمن أهم الأحداث و القضايا السياسية التي تهم المجتمع الجزائري .

عملية القراءة التحليلية الكيفية المقارنة سمحت لنا باستخلاص النتائج التالية :

ـ من حيث الناحية الشكلية :

بالنسبة لمساحة الحدث :

اختلفت المساحة المخصصة للحدث بين الصحف الخاصة والصحف الحكومية بنسبة كبيرة خلال فترتي الدراسة ، ففي الفترة الاولى كانت في حدود 19.47 % للصحف الحكومية في حين لم تتجاوز نسبة 6.55 % للصحف الخاصة بما يبرز حجم اهتمام الصحف الحكومية انطلاقا من انتمائها القانوني .

خلال فترة الدراسة الثانية تقلصت مساحة الحدث بالنسبة للصحف الحكومية والخاصة على حد سواء وأصبحت تشكل نسبة 10.75 % بالنسبة للحكومية ونسبة 3.28 % للخاصة وهذا مؤشر آخر يؤكد اختلاف التوجهات انطلاقا من اختلاف الاهتمامات الإعلامية .

و يمكن تفسير تباين الاهتمام الاعلامي بين فترة 1996 و عام 2008 أن الجزائر خـلال التعـديل الأول لعـام 1996 كانـت تمـر بظـروف سياسـية وأمنيـة خاصـة و حرجة للغاية و أن التعديل الدستوري أنذاك كان يُشكل حلا سياسيا للأزمـة التـي كانت تعصف بالمجتمع الجزائري ، كما أن التعديل كان خطة سياسية للانتهاء من مرحلة المؤقت و عودة الشرعية الدستورية للهيئات الرسمية الجزائرية .

من الواضح أن ظروف الجزائر السياسية والأمنية تغيرت بصورة جذرية خلال عـام 2008 و هـو مـا أدى الـلا تراجـع الصـحف و عـدم اهتمامهـا بالتعـديل الدستوري حيث لم تخصص لتغطيته مساحة معتبرة بما يعني أن هذا ا لحدث الإعلامي و السياسي لم بندرج ضمن أولويات إهتماماتها بما يوحي بأنه غير مدرج ضمن اهتمام خطها الافتتاحي .

ـ بالنسبة لمساحة النص :

تقاربت نسبة عنصر النص لدى الصحف عينة البحث بدرجة كبيرة للغاية بما يبرز اهتمامها بهذا العنصر التيبوغرافي الهام .

خلال الفترة الاولى للدراسة عام 1996 تقاربت النسب وكانت الاسبقية للصحف الخاصـة التـي خصصـت نسـبة 78.03 % مـن مسـاحة الحـدث للـنص مقابـل 68.51 % للصحف الحكومية ، في حين كانت الفترة الثانية مغايرة تماما حيث أعتمـدت الصـحف الحكوميـة علـى الـنص بنسـبة 65.19 % مقبـل 54.73 % للصحف الخاصة .

تحمل هذه المعطيات دلالات كبيرة من حيث أن أهمية الحدث السياسي الرسمي يتطلب متابعة أكبر من الصحف الحكومية التي تكون مجبرة على المتابعة ضمن

وظيفتهـا الاعلاميـة الرسـمية التـي تمليهـا شـروط الانتمـاء القـانوني والسياسـي و الخضوع التام لتعليمات الوزارة الوصية التي تشكل توجه الحكومة .

من المحتمل أن الصحف الحكومية لجأت الى النص خلال التعديل الأخير لعام 2008 من منطلق رغبتها في الاقناع بالاعتماد على الشرح و التبليغ في تغطيتها لهذا الحدث في ظل ظروف سياسية معينة و مختلفة تماما عن تلك الظروف التي كانت سائدة عام 1996 .

فخلال فترة 1996 كانت الصحف الخاصة تدعم الى حد ما التعديل الدستوري و عليه كانت نسبة النص أكبر بالنسبة لهذه الصحف مقابل الصحف الحكومية ، مما يدفعنا الى الاعتقاد بأن الظروف السياسية و الأمنية لها دور كذلك في تحديد مدى اهتمام أية صحيفة ما بحدث ما .

ـ بالنسبة لمساحة العنوان :

تباينت نسب استخدام العنوان كعنصر تيبوغرافي له وزنه ضمن المادة الاعلامية المكتوبة ، فخلال الفترة الاولى عام 1996 كانت نسبة الاعتماد على العنوان لدى الصحف الحكومية 21.15 % ولدى الصحف الخاصة 13.23 % وهي نسبة متباعدة تبرز تفضيل الصحف الحكومية للعنوان كعنصر له تأثيره الخاص .

أما خلال الفترة الثانية فان استخدام العنوان كان أكثر من قبل الصحف الخاصة وبنسبة كبيرة للغاية بلغت 32.63 % مقابل 17.33 % ، وهي نسب لا مجال لمقارنتهامع الصحف الحكومية حيث أن عينة البحث أظهرت بأن الصحف الحكومية قللت من استخدام العنوان ، في حين ازدادت وتيرة استعماله من قبل الصحف الخاصة .

من المؤكد أن استخدام العنوان بهذا الشكل الكبير من قبل الصحف الخاصة يحمل دلالات أخرى خاصة وأن النسبة المخصصة للحدث كانت ضئيلة مقارنة بنسبة المساحة التي خصصتها الصحف الحكومية مما يدفع الى الاعتقاد أن الصحف الخاصة خلال التعديل الدستوري لعام 2008 كانت تتابع الحدث كأي حدث عادي لا غير .

ـ بالنسبة لمساحة الصورة:

لم يتفاوت استخدام الصورة خلال الفترة الاولى بنسبة كبيرة بين الصحف الحكومية والصحف الخاصة حيث أن النسبة كانت في حدود 6.22 % للصحف الحكومية و8.01 % للصحف الخاصة وهو ما يؤكد بأن استخدام الصورة كعنصر مكمل للمادة الاعلامية كان متقاربا لدى جميع الصحف التي تُشكل عينة الدراسة .

أما بخصوص الفترة الثانية فالامر تغير حيث أكدت النسب بأن مساحة الصورة أخذت حجما أكبر بكثير لدى الصحف الحكومية بنسبة 17.06 % مقابل 9.10 % وهذا ما يبرز الدور الذي أخذته الصورة ضمن المادة الاعلامية محل الدراسة ، فالصحف الحكومية استعانت بالدرجة الأولى بصور رئيس الجمهورية وكبار المسئولين في الدولة و كبار الشخصيا السياسية بالاضافة الى صور التجمعات و المهرجانات التي تم تنظيمها خلال الحملة الاعلامية لدعم الاستفتاء على تعديل الدستور .

إن انتقال نسبة استخدام الصورة لدى الصحف الحكومية من نسبة 6.22 % الى 17.06 % يحمل الدلالة على مدى استعانة هيئات التحرير في الصحف الحكومية حاليا بالصور لدعم النص الصحفي .

ـ بالنسبة للكاريكاتير :

لم تتغير معطيات استعمال الكاريكاتير بين الصحف الحكومية والصحف الخاصة فالدراسة أثبتت بأن نسبة الكاريكاتير ظلت منعدمة لدى الصحف الحكومية خلال الفترتين (1996 - 2008) ، في حين تم استخدام الكاريكاتير من قبل الصحف الخاصة وذلك بنسب بسيطة ومتفاوتة فقد شكلت النسبة خلال عام 1996 مساحة 0.73 % من مساحة النص وانتقلت خلال الفترة الثانية الى 3.53 % .

يرجع عـــدم استعمال الصحف الحكومية للكاريكاتير الى طبيعتها القانونية وربما الى عدم قدرتها على مسايرة الابعاد السياسية لهذا النوع من التعبير الصحفي و الذي يتطلب الجرأة السياسية و هو ما دفع بالصحف الخاصة للجوء الى استعماله كوسيلة أخرى للتعبير السياسي الحر ، فالصحف الحكومية تظل مقيدة بانتمائها القانوني والسياسي و هو ما غيب عنها الرسومات الكاريكاتيرية خلال الفترتين .

ـ بالنسبة لفئة موقع المادة الاعلامية :

اتفقت الصحف الخاصة والحكومية على على تخصيص الصفحات الاولى للحدث الوطني والسياسي على وجه التحديد ، حيث جاءت نسبة الصفحات الاولى متقاربة خلال عام 1996 وخلال عام 2008 ، من حيث أن نسبة الظهور للحدث

محل الدراسة في الصفحة الاولى كان للصحف الحكومية 19.05 % والصحف الخاصة 19.30 % وهي نسب متقاربة جدا .

أما بالنسبة للصفحات الوطنية والسياسية فقد كانت النسبة للصحف الحكومية 76.19 % والصحف الخاصة بنسبة 54.39 % خلال عام 1996 ونسبة 68.57 % للصحف الحكومية ونسبة 62.77 % للخاصة .

هذا التصنيف لم يخرج عن التصنيفات الاعلامية المعروفة والتي تضع المواد الاعلامية المتعلقة بالحدث السياسي الداخلي ضمن الشأن الوطني .

بالنسبة للصفحات الأخيرة فقد جاءت النسبة شبه منعدمة خلال الفترتين وهو مؤشر يؤكد تحول الصفحة الاخيرة الى فضاء يحمل مادة اعلامية أخرى بصفات أخرى تسعى من خلالها الصحف لاجتذاب القراء باستثناء رسم الكاريكاتور والذي تمثله نسبة 10.79 % والخاص برسام الكاريكاتور في صحيفة الشروق اليومي و الذي أخذ مكانة قارة في أعلى الصفحة الأخيرة .

ـ بالنسبة لمصادر المادة الاعلامية :

أظهرت الدراسة بأن الاعتماد على مصادر المادة الاعلامية اختلف بصورة واضحة بين المرحلة الاولى 1996 والمرحلة الثانية 2008 ، فالصحف الحكومية خلال المرحلة الاولى كانت تعتمد على المادة الصحفية بدون توقيع بنسبة 24.16 % في حين أن الصحف الخاصة كانت تعتمد على توقيع الصحفي بنسبة 47.87 % ثم على مصادرها الخاصة بنسبة 28.19 % وهي مؤشرات تؤكد مدى

استقلالية الصحف الخاصة ورغبتها بالوصول الى مصدر المعلومات خاص بها بعيد عن المصدر الحكومي الذي تنهل منه الصحف الحكومية ، حيث أن الصحف الخاصة تبحث عن المعلومة و الاستقلالية في مصدر الخبر بما يُضفي طابع البحث عن الحقيقة و المصداقية الاعلامية في نهاية الأمـــر .

ما تجـــدر الاشارة اليه أن الاعتماد الكبير للصحف الحكومية على المادة الصحفية بدون توقيع مرتبط بشكل أو بآخر باعتمادها على وكالة الانباء الرسمية و كذلك راجع للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال سنوات التسعينات ، حيث لجأ العديد من الصحفيين في القطاعين العام و الخاص الى تحرير مقالاتهم دون توقيعها أو التوقيع باسم مستعار اذا استلزم الأمر .

بالنسبة للفترة الثانية فقد اختلف الامر بشكل جذري حيث سجلنا اعتماد الصحف الحكومية على توقيع الصحفي بنسبة تجاوزت 65% مقابل 61.40 % للصحف الخاصة ، بما يؤكد تحسن الظرف الأمني من جهة و من جهة أخرى اعتماد الصحف على محرريها في تغطية هذا الحدث .

ـ بالنسبة لمؤشر الاتجاه :

لم تخرج اتجاهات الصحف الحكومية عن خطها الافتتاحي المساند لبرنامج الحكومة والساعي لدعمه اعلاميا وتحقيق أهدافه السياسية ، فالصحف الحكومية كانت نسبة تأييدها لمشروعي تعديل الدستور مرتفعة خلال فترتي الدراسة (1996 - 2008) .

فخلال عام 1996 كان تأييد صحيفة المجاهد بنسبة 91.96% وصحيفة الشعب بنسبة 84.37 % مقابل نسبة 86.64 % للمجاهد ونسبة 71.56 % لصحيفة الشعب خلال عام 2008 بينما كانت نسب المعارضة في صحيفة الوطن 77.77 % وصحيفة الخبر 31.25 % عام 1996 ونسبة 73.33 % عام 2008 لصحيفة الوطن .

في حين سجلت صحيفة الشروق نسبة معارضة 7.41 % مقابل نسبة حياد مرتفعة شكلت 62.95 % ، أمام نسبة حياد لصحيفة الخبر بلغت 42.50 % عام 1996 .

الملاحظ أن الصحف الحكومية لم تمنح الفرصة لأي طرف معارض أو محايد لابراز موقفه بتوجيه الانتقاد لمشروع التعديل الدستوري ، كما أن صحيفة الوطن الخاصة كانت وخلال فترتي الدراسة قريبة جدا من معارضة المشاريع السياسية للحكومة ، في حين أن صحيفة الشروق اليومي تضمنت الاتجاهات الثلاثة وقبلها صحيفة الخبر كذلك عام 1996 شملت تغطيتها الاعلامية الاتجاهات الثلاث المؤيدة و المعارضة و الحيادية .

المبحث الثاني :

التحقـق من الفــرضيات والاجابــة على أسئلة الاشكاليــة

اذا كانت باكورة كل بحث علمي هو الوصول الى النتـائج و مقرعتها بالفرضيات فاننا في هذا المبحث سنسعــى لاستغلال النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا هذه و ذلك في سبيل التحقق من الفرضيات التي قمنا بصياغتها مع بداية البحث ضمن اشكاليــة الدراســـة .

الفرضية الاولى : عارضت الصحف الخاصة مسارات التعديلات الدستورية منذ عام 1996 .

التحقق من الفرضية :

اظهرت نتائج الدراسة بأن صحيفة **الوطن** (Elwatan)الخاصة هي التي عارضت مسار التعديلات الدستورية ، في حين تعاملت معه صحيفتا الخبر والشروق بطريقة أخرى سمحت بابراز التوجهات المعارضة والمحايدة والمؤيدة في سياق ضمان الخدمة الاعلامية التي تقدم الحدث للقارئ و تترك له حرية اختيار و اتخاذ موقفه بعيدا عن أي توجيه أو وصاية .

الفرضية الثانية : حجم التغطيات الاعلامية في الصحف الحكومية أكبر منه بالنسبة للصحف الخاصة .

التحقق من الفرضية :

كان حجم التغطيات الاعلامية متوازنا خلال فترة عام 1996 لكن المساحة المخصصة لتغطية الحدث عام 2008 كانت ضئيلة بالنسبة للصحف الخاصة مقارنة مع الصحف الحكومية التي اعتبرت هذا الحدث من أبرز اهتماماتها اليومية لأنه يندرج ضمن أولويات العمل الحكومي .

الفرضية الثالثة : ضمن الخدمة العمومية خصصت الصحف الحكومية جزءا من مادتها الاعلامية لتقديم الرأي المعارض للتعديلات .

التحقق من الفرضية :

لم تخصص الصحف الحكومية المجال لابراز الانتقادات الموجهة لمشاريع التعديلات الدستورية ، وتحولت الخدمة العمومية للصحف الحكومية الى دفاع عن مشاريع الحكومة السياسية والتزام بتأييدها التام على العكس مما تحدده القوانين المحددة لوظيفة الأعلام العمومي و الذي من المفروض أن يمنح الفرصة لكل الأراء و التوجهات في سياق خدمــة اعلاميــة هادفة و موضوعيـــة .

الفرضية الرابعة : لم تعتمد الصحف الحكومية على أساليب الرأي واكتفت بالأنواع الصحفية الاخبارية .

التحقق من الفرضية :

كان اعتماد الصحف الحكومية على الانواع الصحفية المختلفة وذلك ضمن تغطيتها لحدث التعديلات الدستورية ، وقد استخدمت التقرير الصحفي الذي يندرج ضمن الانواع الخبرية ، كما استخدمت التعليق الصحفي الذي يعبر عن وجهة النظر والرأي ،

وبالمقابل لم تخرج الصحف الخاصة عن هذه القاعدة حيث استخدمت مجمل الانواع الصحفية ضمن تغطيتها لهذا الحدث السياسي الهام .

الفرضية الرابعة : استخدمت الصحف الخاصة الرسوم الكاريكاتيرية بصورة أكثر لابراز موقفها من التعديلات الدستورية .

التحقق من الفرضية :

اقتصر استخدام الرسوم الكاريكاتيرية على الصحف الخاصة دون غيرها وكانت الرسوم منعدمة في الصحف الحكومية وربما يرجع ذلك الى طبيعة تلك الصحف التي تجد نفسها مقيدة بانتماء قانوني وسياسي يفرض عليها توجها سياسيا بعينه لا يتماشى بطبيعة الحال مع الرسم الكاريكاتوري الذي يتطلب الجرأة السياسية و أسلوب السخرية و التهكم للتعبير عن الرأي أو ابراز موقف سياسي معين .

الخـــاتمة :

أظهرت دراستنا بأن التناول الاعلامي لمسألة التعديلات الدستورية كقضية سياسية تهـم الرأي العام الجزائري لم تكن بطريقة مماثلة بين الصحف الحكومية والصحف الخاصة التي اختلفت هي أيضا فيما بينها في طريقة تناول ونقل هذا الحدث السياسي الهام ، بحيث أن المؤشرات الكمية التي توصلنا اليها في بحثنا تؤكد اختلاف توجهات التناول التي تعكس مدى تأثير نمط الملكية الصحفية بالدرجـة الأولى وارتباطه الوثيق بتحديد الاهتمامات السياسية و الاعلامية للصحف .

بالرغم من تقارب مؤشرات نسب المساحة المخصصة للموضوع محل الدراسة الا أن مستوى اهتمام الصحف في القطاعين الخاص و الحكومي يختلف من عنصر تبوغرافي الى آخر ، حيث آثرت الصحف الحكومية الاعتماد على العناوين الكبيرة والبارزة خاصة في الفترة الاولى (1996) في حين ركزت الصحف الخاصة على النص ، وتغير هذا المعطى في الفترة الثانية (2008)الى النقيض عن ذلك تماما باعتبار أن الدراسة توصلت الى نتيجة تعكس هذا التوجه .

والشئ الملفت للانتباه أنه بالرغم من دخول الجزائر مرحلة سياسية ميزتها التعددية السياسية والاعلامية والانفتاح الا أن الصحف الحكـــومية

لم تولِ أي اهتمام لعنصر الكاريكاتير وهو ما يدفعنا الى طرح التساؤل حول دوافع عدم استخدام هذا النوع الصحفي المعبر و الذي يلقى رواجا على المستوى الدولي ، فهل يمكن للطابع القانوني المحدد لملكية الصحف أن يكون عاملا وحيدا في تفسير احجام الصحف الحكومية عن استخدام رسومات الكاريكاتير أم هل هناك عوامل أخرى تتعلق بمدى فعالية هذا النوع في مثل هذه الاستخدامات الصحفية .

أبرزت الدراسة من ناحية أخرى تتعلق برصد اتجاهات الصحف بأن الصحف الحكومية غاب فيها الصوت المعارض لمشروع تعديل الدستور وهذا يعكس بطبيعة الحال مدى ارتباط تغطية أي حدث سياسي أو الاهتمام به اعلاميا بالخط الافتتاحي للوسيلة الاعلامية ، فهو الذي يحدد أولا وأخيرا طريقة التعامل مع الحدث والموقف منه و هو أسلوب متوارث في الصحف الحكومية منذ الاستقلال و أصبح طريقة عمل صحفي قائمة بحد ذاتها .

بالمقابل كشفت الدراسة بأن الصحف الخاصة وفي الفترة الاولى (1996) كانت تتعامل مع الحدث وفق توجهات مختلفة حددتها مواقف متبانية لها وهو نفس المسار الذي اتخذته خلال فترة 2008 .

والتساؤل المطروح هـو : هل ُيعبر التناول الاعلامي لهذا الحدث عن حقيقة الصراعات او مشاريع المجتمع المتصارعـة من الناحية السياسية؟ و لماذا لجأت الصحف الحكومية الى ابعاد الرأي المعارض كما أفرزته نتائج الدراســة ؟ و لماذا لجأت بعض الصحف الخاصة كذلك الى معارضة التعديلات الدستورية و ابعاد الرأي المساند لها خلال تغطيتها لهذا الحدث ؟ .

من الواضح أن التناول الاعلامي للقضايا السياسية الكبرى التي تهم المجتمع الجزائري مختلف جذريا بين المؤسسات الاعلامية الصحفية بالنظر الى كل العوامل والمتغيرات التي ذكرناها آنفا ولكن التساؤل الذي يظل مطروحا هل يمكن لهذا التناول الاعلامي ان ُيؤثر في مجرى الاصلاحات السياسية من خلال تحديد توجهات التغيير ؟ .

مصادر الدراسة :

صحيفة الشعب		الخبر	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
14 نوفمبر 1996	11157	14 نوفمبر 1996	1817
16 نوفمبر 1996	11158	16 نوفمبر 1996	1818
17 نوفمبر 1996	11159	17 نوفمبر 1996	1819
18 نوفمبر 1996	11160	18 نوفمبر 1996	1820
19 نوفمبر 1996	11161	19 نوفمبر 1996	1821
20 نوفمبر 1996	11162	20 نوفمبر 1996	1822
21 نوفمبر 1996	11163	21 نوفمبر 1996	1823
23 نوفمبر 1996	11164	23– 22 نوفمبر 1996	1824
24 نوفمبر 1996	11165	24 نوفمبر 1996	1825
25 نوفمبر 1996	11166	25 نوفمبر 1996	1826
26 نوفمبر 1996	11167	26 نوفمبر 1996	1827
27 نوفمبر 1996	11168	27 نوفمبر 1996	1828
28 نوفمبر 1996	11169	28 نوفمبر 1996	1829
30 نوفمبر 1996	11170	30-29 نوفمبر 1996	1830

المجاهد		الوطن	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
14 نوفمبر 1996	9748	14 نوفمبر 1996	1823
16 نوفمبر 1996	9749	16 نوفمبر 1996	1824
17 نوفمبر 1996	9750	17 نوفمبر 1996	1825
18 نوفمبر 1996	9751	18 نوفمبر 1996	1826
19 نوفمبر 1996	9752	19 نوفمبر 1996	1827
20 نوفمبر 1996	9753	20 نوفمبر 1996	1828
21 نوفمبر 1996	9754	21 نوفمبر 1996	1829
22– 23 نوفمبر 1996	9755	22– 23 نوفمبر 1996	1830
24 نوفمبر 1996	9756	24 نوفمبر 1996	1831
25 نوفمبر 1996	9757	25 نوفمبر 1996	1832
26 نوفمبر 1996	9758	26 نوفمبر 1996	1833
27 نوفمبر 1996	9759	27 نوفمبر 1996	1834
28 نوفمبر 1996	9760	28 نوفمبر 1996	1835
30-29 نوفمبر 1996	9761	30-29 نوفمبر 1996	1836

الشعب		الشروق اليومي	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
01 نوفمبر 2008	14718	01 نوفمبر 2008	2444
02 نوفمبر 2008	14719	02 نوفمبر 2008	2445
03 نوفمبر 2008	14720	03 نوفمبر 2008	2446
04 نوفمبر 2008	14721	04 نوفمبر 2008	2447
05 نوفمبر 2008	14722	05 نوفمبر 2008	2448
06 نوفمبر 2008	14723	06 نوفمبر 2008	2449
08 نوفمبر 2008	14724	08 نوفمبر 2008	2450
09 نوفمبر 2008	14725	09 نوفمبر 2008	2451
10 نوفمبر 2008	14726	10 نوفمبر 2008	2452
11 نوفمبر 2008	14727	11 نوفمبر 2008	2453
12 نوفمبر 2008	14728	12 نوفمبر 2008	2454
13 نوفمبر 2008	14729	13 نوفمبر 2008	2455
15 نوفمبر 2008	14730	15 نوفمبر 2008	2456

المجاهد		الوطن	
التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
01 نوفمبر 2008	13420	01 نوفمبر 2008	5470
02 نوفمبر 2008	13421	02 نوفمبر 2008	5471
03 نوفمبر 2008	13422	03 نوفمبر 2008	5472
04 نوفمبر 2008	13423	04 نوفمبر 2008	5473
05 نوفمبر 2008	13424	05 نوفمبر 2008	5474
06 نوفمبر 2008	13425	06 نوفمبر 2008	5475
08 نوفمبر 2008	13426	08 نوفمبر 2008	5476
09 نوفمبر 2008	13427	09 نوفمبر 2008	5477
10 نوفمبر 2008	13428	10 نوفمبر 2008	5478
11 نوفمبر 2008	13429	11 نوفمبر 2008	5479
12 نوفمبر 2008	13430	12 نوفمبر 2008	5480
13 نوفمبر 2008	13431	13 نوفمبر 2008	5481
15 نوفمبر 2008	13432	15 نوفمبر 2008	5482

المراجع

قائمـــة المـــراجع

1 الكتـب:

1/1- باللغـة العربيـة :

1- د أحمد بن مرسلي (2003) مناهج في البحث العلمي في علوم الإعلام و الإتصال . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائـــر .

2 - د يوسف تمـــار(2007) تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين. ط1 الجزائر طاكسيج . كوم للدراسات والنشر والتوزيع . الجزائر

3 - د. محمد عبد الحميد (1979) . تحلبل المحتوي في بحوث الإعلام ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .

4 - د. حسن ملحم (1993) . التفكير العلمي والمنهجية . مطبعة دحلب . الجـزائر

5 - بوقفة عبد الله (2003) . أليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري ط 2 دار هومة - الجزائر .

6 - بوقفة عبد الله .(2005). الدستور الجزائري ، نشأة و تشريعا و فقها . دار الهدى - عين مليلة - الجزائر .

7 - د. ثريا عبد الفتاح ملحس (1982) .منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين دار الكتاب اللبناني - بيروت - لبنان .

8 - أ.د. محمد مزيان مبادىء في البحث النفسي و التربوي(1999) دار الغرب للنشر و التوزيع - وهـــران - الجزائر.

9 ـ محمد لعقاب (2004) .الصحفي الناجح دليل علمي للطلبة و الصحفيين دار هومه للطباعة و النشر ـ الجـزائر .

10 ـ د. محمد لعقاب (2003)مجتمع الإعلام و المعلومات ، دار هومه للطباعة و النشر- الجزائر.

11 ـ د.أحمد حمدي (2000) . دراسات في الصحافة الجزائرية . دار هومه للطباعة و النشر . الجـزائـر.

12 ـ د. نصرالدين لعياض (1998)التلفزيون دراسات و تجارب دار هومه للطباعة و النشر- الجزائر .

13 ـ د. محمد فتحي عبد الهادي ، محمد ابراهيم سليمان ، ابو السعود ابراهيم (1965)مراكز المعلومات الصحفية، دار المريخ للنشــر ـ الرياض .

14 ـ رولان كايرول (1984) . ترجمة مرشلي محمد الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر.

15 ـ د. محمد الطالبي (1981)منهجية ابن خلدون التاريخية دار الحداثة للطباعة و النشر. الجـزائر.

16 ـ نسيمة ربيعة جعفري (2006) . الدليل المنهجي للطالب في اعداد البحث العلمي . ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجـزائــر .

17 ـ بوحوش عمار (1990) . دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. ط 2 . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر .

18 ـ ماهرعبد القادر محمد علي (1999). فلسفة العلوم الميتودولوجيا على المناهج. ج 2 . دار المعارف الجامعية . الاسكندرية. مصر.

19 - سعيد اسماعيل صيني (1994) . قواعد اساسية في البحث العلمي. ط1 مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .

20 - د . سعيد بو شعير (2004) .القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ط 6 . ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر .

21 - خليل محسن (1971) النظم السياسية والقانون الدستوري. دار منشأة المعارف . الاسكندرية . جمهورية مصر .

22 - د. فؤاد العطار (1975) .النظم السياسية والقانون الدستوري . دار النهضة العربية ـ القاهرة .

23 - مصطفى الاشرف (1983) . الجزائر الامة والمجتمع . ترجمة د. حنفي بن عيسى . المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر .

24 . نورالدين تواتي . (2008). الصحافة المكتوبة السمعية البصرية في الجزائر. دار الخلدونية - الجزائر .

25 - خليفة بركات محمد (1984) مناهج البحث العلمي في التربية ط2 دار العلم - الكويت .

26 - د. نور الدين السـد (1997) الاسلوبية و تحليل الخطاب - دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع - الجزائـر .

27- د. فاروق أبو زيد (1984) فن الخبر الصحفي - ط2 دار الشروق - القاهرة .

28 - د. فاروق أبو زيد (1985) فن الكتابة الصحفية - ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائـــر .

29 ـ محمد شلبي (2002) المنهجية في التحليل السياسي ط 4 دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ـ الجزائــر .

30 ـ سمير محمد حسنين (1983) تحليل المضمون ط 1 دار عالم الكتب . القـاهرة .

31 ـ السيد بخيت (1997) سيكولوجية الاتصال و الاتصال الجماهيري دار النـهضة العربية . القاهرة .

32 ـ د. عبد الله محمد الشريف (1996) مناهج البحث العلمي ، دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية . جامعة الفاتح ـ الجماهيرية الليبية العظمى .

33ـ حسين بورادة (1996) الاصلاحات السياسية في الجزائر ـ بدون تحديد دار النشر . الجزائر .

34 ـ عبد الناصر جابي (بدون تاريخ) الانتخابات الدولة و المجتمع ـ دار القصبة للنشر ـ الجزائر .

35 ـ أ. صالح بالعيد (بدون تاريخ) . محاضرات في قضايا اللغة العربية مطبوعات جامعة منتوري ـ دار الهدى للطباعة والنشرـ قسنطينة .

2/1 - باللغـة الفـرنـسية:

1- D. Mohamed Meziane (1999) La communication et les nouvelles techniques de linformation . edt Elayem. ALGERIE.

2 - Mameri.k (1979) . Reflexion sur la constitution algerienne . la Sned . opu. ALGERIE.

3- Jean Baudouin.Karl Poper (1995) que sais je ? edt paris p.u France .

4- Maurice Angels (1997) . initiation pratique a la methodologie des siences humaines . alger casbah edt. ALGERIE.

5- Boudon raymond (1973) Les methodes en sociologie 3 edt puf paris. France .

6- Brahim Brahimi (1999) Le pouvoir et la presse et les droits de l homme en algerie ed Marinoor . ALGER. ALGERIE.

7- Brahim Brahimi (2002) Le droit a linformation a l epreuve du parti unique et de l etatd urgence ed SAEC . LIBERTE . ALGER. ALGERIE

8- Muccheli Roger (1988) L analyse de contenu des documents et des communication .les editions sociales francaises . PARIS.FRANCE.

2 - المجـلات:

1- مجلة البحوث - اتحاد اذاعات الدول العربية - جامعة الدول العـربية العـدد (5) سبتمبر 1981 .

2 المجلة الجزائرية للإتصال العدد(4)، 1990 .

3- حوليات جامعة الجزائر ، العدد (7) ، 1993

4 - المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية العدد الثاني 1996.

5 - مجلة انسانيات العدد(12) ، 2000.

6- مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية لبعدد (119) ، 2005.

7- سلسلة الملتقيات (1996) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الاعلام و مهامه أثناء الثورة .

8- مجلة الاذاعة والتلفزيون - القاهرة . عدد 74 - شهر يناير 1977) المادة الاخبارية في الاذاعة المصرية - دراسة تحليل المضمون الفني الاذاعي.

9- مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية العدد 115 أكتوبر 2004 مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت .

10 - ملفات وثائقية (1984) عدد42 - مطبعة جريدة الشعب - وزارة الاعلام - الجزائر .

10 - Rechrches (1994) revue sientifique publicationdes travaux partiels des groupes de recherches – Universite d alger n 2

11 - Revue Algerienne de communication n 4 – 1990 Universite d alger ISIC.

3 ـ القــواميـــس و المعــاجم :

1ـ قاموس الكنـــز العربـي ـ الفرنسـي ـ (1971) تـأليف جروان السـابق ط1 دار السابق . بيروت . لبنـان

2ـ معجـم منجـد الطـلاب (1988) نظـر فيـه فـؤاد إفـرام البسـتاني ـ المكتبـة الشرقية ط 35 . بيروت ـ لبنـان .

3ـ معجم علم الاجتماع (1986) البروفيسور دنكن ميتشل ـ ترجمة ومراجعة د. احسان محمد الحسن ، ط2 . دار الطليعة ـ بيروت .

4ـ المنهل (1990) تأليف د. سهيل ادريس د. جبور عبد النور دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنـان

5ـ بروفيسور دينكن ميتشيل (1986) . معجم علم الإجتماع. ترجمة د.احسان محمد الحسن دار الطليعة بيروت. لبنان .

6 ـ الموسوعة الفلسفية (1985). م روزنتال و ب. بدوين ـ ترجمة سمير كرم دار الطليعة . بيروت ـ لبنـان .

4 - رسائل و أطروحات الدكتوراه :

- من إعداد بوالشعير السعيد رسالة دكتوراه الدولة في القانون بعنوان علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري . معهد الحقوق و العلوم الادارية - جامعة الجزائر(1984).

- من اعداد منير حميد البياتي - رسالة دكتوراه بعنوان الدولة القانونية والنظام السياسي الاسلامي - جامعة بغداد - جمهورية العراق (1979).

6 - مذكرات الماجستير

1 - من اعداد فاتح لعقاب، تحت اشراف عزت عجان صورة الجزائر في الصحافة الفرنسية المكتوبة دراسة وصفية تحليلية لأسبوعيتي LE NOUVEL OBSERVATEUR و EXPRESS من 1990 الي 1992، **رسالة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال** جامعة الجزائر1996 /1997 .

2- من اعداد نفيسة نايلي، تحت اشراف الدكتور بلقاسم مصطفاوي التناول الاعلامي لتعديل قانون الاسرة 2005. دراسة مقارنة بين جريدتي الشروق اليومي و الوطن الفترة من 9 أوت 2004 الى 27 فيفري 2005 ، **رسالة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال** جامعة الجزائر2006/2007

3- من اعداد سميرة بلعربي، تحت اشراف الدكتور بلقاسم مصطفاوي ، استفتاء 29 سبتمبر2005 من خلال الصحافة الوطنية دراسة مقارنة بين جريدتي الخبر و المجاهد الفترة من 15 أوت 2004 الى 29 سبتمبر2005، **رسالة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال** جامعة الجزائر2006/2007.

4- من اعداد ابتسام دراحي، تحت اشراف الدكتور محمد لعقاب التطبيقات الاتصالية لتكنولوجيا المعلومات البطاقة الالكترونية الذكية نموذجا، **رسالة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال** جامعة الجزائر2007/2008.

5- من اعداد بوزياني الدراجي، تحت اشراف الدكتور لقبال موسى العصبية القبلية واثرها على النظم و العلاقات في المغرب الاسلامي من القرن السادس الى القرن التاسع هجري، **رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي** جامعة الجزائر1987/ 1988.

6- من اعداد محمد سي بشير، تحت اشراف الدكتور محمد بوعشة العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية دراسة حالة المساعدات الخارجية 1967/1996، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،** جامعة الجزائر1999/ 2000.

7ـ من اعداد نسيمة مقبل ـ اشراف د. ابراهيم ابراهيمي . مذكرة ماجستير بعنوان الاخبار الاجتماعية في الصحافة الجزائرية المكتوبة ـ مقاربة تحليلية بين صحيفتي ـ الخبر و الوطن من 1991 الى 2000 **مذكرة ماجستير في العلوم الاعلام و الاتنصال 2001 ـ 2002 جامعة الجزائر .**

7ـ مواقع الانترنيت للصحف و بعض الهيئات الرسمية الجزائرية :

ـ صحيفة الشعب : www.ech-chaab.net

ـ صحيفة المجاهد : www.elmoudjahid.com

ـ صحيفة الخبر : www.elkhabar.com

ـ صحيفة الشروق: http://www.echoroukonline.com

ـ صحيفة الوطن : http://www.elwatan.com

ـ موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية : www.el-mouradia.dz

ـ موقع الحكومة الجزائرية : www.cg.gov.dz

- موقع الجريدة الرسمية الجزائرية : www.joradp.dz
- موقع وزارة الاتصال الجزائرية : www.ministerecommunication.gov.dz
- موقع المجلس الدستوري الجزائري : www.conseil-constitutionnel.dz
- موقع جامعة الجزائر : www.univ-alger.dz

الملاحق

ملحق رقم 1 : استمارة تحليل المضمون رقم 1

أ- البينات المتعلقة بالصحف محل الدراسة

1- اسم الصحيفة

☐ ☐ ☐ ☐

4 3 2 1

2- تاريخ الصدور

☐ ☐ ☐

8 7 6

3- رقم العدد

☐

9

ب- البيانات الكمية للفئات و عناصرها

4 - المساحة

☐ ☐ ☐

12 11 10

5-العناصر التيبوغرافية

☐ ☐ ☐

15 14 13

6- موقع المادة الصحفية

☐ ☐ ☐ ☐

19 18 17 16

7- مصادر المادة الاعلامية

24 23 22 21 20

8- الأنواع الصحفية

29 28 27 26 25

34 33 32 31 30

9- فئات الموضوع

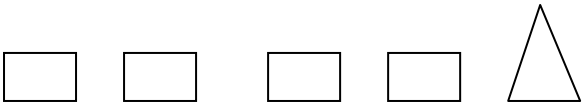

39 38 37 36 35

42 41 40

10 - الإتجاه

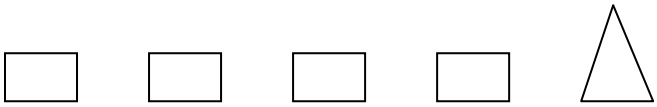

47 46 45 44 43

أ ب ج أ ب ج أ ب ج أ ب ج

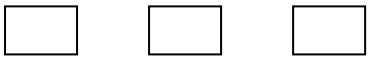

50 49 48

أ ب ج أ ب ج أ ب ج

ملحق رقم 2 : استمارة تحليل المضمون رقم 2

أ- البينات المتعلقة بالصحف محل الدراسة

1- اسم الصحيفة

☐ ☐ ☐ ☐

4 3 2 1

2- تاريخ الصدور

☐ ☐ ☐

8 7 6

3- رقم العدد

☐

9

ب- البيانات الكمية للفئات و عناصرها

4 - المساحة

☐ ☐ ☐

12 11 10

5-العناصر التيبوغرافية

☐ ☐ ☐

15 14 13

6- موقع المادة الصحفية

☐ ☐ ☐ ☐

19 18 17 16

7- مصادر المادة الاعلامية

24 23 22 21 20

8- الأنواع الصحفية

29 28 27 26 25

34 33 32 31 30

9- فئات الموضوع

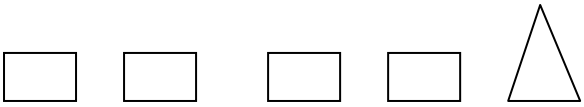

39 38 37 36 35

42 41 40

10 - الإتجاه

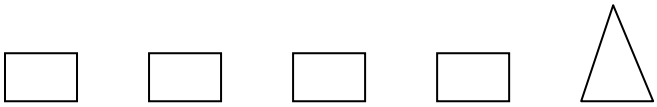

47 46 45 44 43

أ ب ج أ ب ج أ ب ج أ ب ج

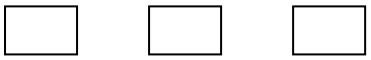

50 49 48

أ ب ج أ ب ج أ ب ج

ملحق رقم 3 : دليل استمارة تحليل المحتـوى للفترة عام 1996:

تم تصنيف دليل استمارة تحليل المحتوى كما يلي :

أ ـ البيانات المرتبطة بالصحف محل الدراسة :

المربع 1 يمثل اسم صحيفة الشعب ، المربع 2 اسم صحيفة المجاهد المربع 3 اسم صحيفة الخبر المربع 4 اسم صحيفة الوطن

المربعات من 5 الى 7 تاريخ الصدور .

المربع 8 يمثل رقم عدد الصحيفة.

المربع 9- المساحة المطبوعة (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 10- المساحة التحريرية (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 11- مساحة الحدث (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 12- مساحة النص (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 13- مساحة العنوان (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 14- مساحة للصورة (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 15- مساحة الكاريكاتير (بالسنتيمتر المربع) .

موقع المادة الصحفية

المربع 16- المادة المنشورة في الصفحة الاولى (بالسنتيمتر المربع)

المربع 17- المادة المنشورة في الصفحة الوطنية (بالسنتيمتر المربع)

المربع18- المادة المنشورة في الصفحة الأخيرة (بالسنتيمتر المربع).

المربع19- المادة المنشورة في الصفحات الاخرى (بالسنتيمتر المربع) .

مصادر المادة الصحفية

المربع20- توقيع الصحفي

المربع-21 وكالات الانباء

المربع22- بدون توقيع

المربع23- مصادر خاصة

المربع24- أساتذة و مختصون.

الأنواع الصحفية

المربع25- التقرير. المربع 26- المقال، المربع 27-العمود، المربع-28 الخبر، المربع 29 – التعليق، المربع 30- المقابلة ، المربع 31- التحقيق ، المربع 32- للإفتتاحية ، المربع 33- الكاريكاتير، المربع 34- أنواع أخرى .

موضوع المادة الاعلامية

المربع 35- **تعديل الدستور كحل مناسب للازمة السياسية والامنية.**

المربع 36- التعديل الدستوري ضمان للنظام الديمقراطي من خلال التداول علي السلطة.

المربع 37- التعديل الدستوري يمنح المزيد من الحريات للشعب.

المربع 38- الدستور الجديد دعم كامل لدور البرلمان.

الملربع 39- التعديل الدستوري لا يشمل الحل الملائم للأزمة

اتجاه موضوع المادة الاعلامية

من المربع 40 الى 45 تمثل اتجاهات المواضيع ، أ – مؤيد ، ب- محايد ، ج- معارض.

ملحق رقم 4 دليل استمارة تحليل المحتـوى للفترة عام 2008 :

تم تصنيف دليل استمارة تحليل المحتوى كما يلي :

أ ـ البيانات المرتبطة بالصحف محل الدراسة :

المربع 1 يمثل اسم صحيفة الشعب ، المربع 2 اسم صحيفة المجاهد المربع 3 اسم صحيفة الخبر المربع 4 اسم صحيفة الوطن

المربعات من 5 الى 7 تاريخ الصدور .

المربع 8 يمثل رقم عدد الصحيفة.

المربع 9- المساحة المطبوعة (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 10- المساحة التحريرية (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 11- مساحة الحدث (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 12- مساحة النص (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 13- مساحة العنوان (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 14- مساحة للصورة (بالسنتيمتر المربع) .

المربع 15- مساحة الكاريكاتير (بالسنتيمتر المربع) .

موقع المادة الصحفية

المربع 16- المادة المنشورة في الصفحة الاولى (بالسنتيمتر المربع)

المربع 17- المادة المنشورة في الصفحة الوطنية (بالسنتيمتر المربع)

المربع18- المادة المنشورة في الصفحة الأخيرة (بالسنتيمتر المربع).

المربع19- المادة المنشورة في الصفحات الاخرى (بالسنتيمتر المربع) .

مصادر المادة الصحفية

المربع20- توقيع الصحفي

المربع-21 وكالات الانباء

المربع22- بدون توقيع

المربع23- مصادر خاصة

المربع24- أساتذة و مختصون.

الأنواع الصحفية

المربع25- التقرير. المربع 26- المقال، المربع 27-العمود، المربع-28 الخبر، المربع 29 – التعليق، المربع 30- المقابلة ، المربع 31- التحقيق ، المربع 32- للإفتتاحية ، المربع 33- الكاريكاتير، المربع 34- أنواع أخرى .

موضوع المادة الاعلامية

المربع 35- تعديل الدستور يحمل أهدافا سياسية معينة.

المربع 36- ضرورة مناقشة الدستور في البرلمان

المربع 37-. خطوة نحو العهدة الثالثة

المربع 38- . دعم الحقوق السياسية للمرأة

المربع 39- دعم دور الوزير الأول و نوابه.

المربع 40- المحافظة على الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة

المربع 41- المحافظة على المجاهدين ورمز الثورة

المربع 42- تمكين الشعب من حقه في السيادة

اتجاه موضوع المادة الاعلامية

من المربع 43 الى 50 تمثل اتجاهات المواضيع ، أ – مؤيد ، ب- محايد ، ج- معارض.

الملحق رقـم 5:

- الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 (دستور 1996) المتضمنة مرسوم رئاسي رقم 438/96 بتاريخ 7 ديسمبر 1996 .

ـ الملحق رقم 6 :

ـ الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 15 نوفمبر 2008 المتضمنة قانون رقم - 19 08 مؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 يتضمن التعديل الدستوري (دستور 2008) .

ـ الملحق رقم 7 :

الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 4 أفريل 1990 المتضمنة قانون الاعـلام .

فهرســـت :

- مـقـــدمـــة ص 2
- إشكـــــاليـــة الدراســـــــة ص 5
- الـفصـل الأول : الإطارالمنهجـي والنظـري للد راســـة ص 8
- المبحث الأول : إشكـالية و منهجية البحث ص 9
- تســاؤلات الدراســة ص 16
- فرضيات الدراســة ص 17
- أسلوب القياس ووحدة التحليل ص 24
- أسبـاب اختيار الدراســـة ص 26
- أهـــداف الدراســة ص 26
- فتـــرة وعـينة الـدراســـــة ص 27
- التحديد الشكلي لعينة الدراســة ص 29
- الصعوبات التي واجهت الدراســة ص 34
- تحديـد المصطلحات والمفاهيم المـدرجة ضمن محتوى الدراسة ص 38
- الدراسات السابقة ص 41
- أهميـــة الدراســـة ص 42
- المبحث الثـــاني : الإطار النظـري لموضوع البحث ص 42
- المطلب الأول : الخلفيات النظرية 1- تعـريف الدستـــور ص 47
- الدستور الصادر في 08 سبتمبر 1963 ص 47

ـ دستـور 22 نـــوفمبر 1976 ص 50

ـ دستور 23 فبراير 1989 ص 52

ـ دستـــور 28 فيفـــري 1996 ص 53

ـ التعديلات الجزئية للدستور بتاريخ 15 |11|2008 ص 56

ـ المطلب الثاني : التعـــريف بمكونات مجتمع البحث ص 58

ـ صحيفة الشعب ص 63

ـ صحيفـــــة المجاهـــــد ص 67

ـ صحيفة الخبـــر الخاصة ص 71

ـ صحيفة الشروق اليومي الخـــاصة ص 75

ـ صحيفة الوطن الخاصة ص 78

ـ الفـــصل الثاني : التناول الإعـــلامي للتعـــديل الدستوري لعام 1996 في الصحف الحكومية والصحف الخاصة ص 82

ـ المبحث الأول : دراســة الجــانب الشكلي للصحف الحكومية والصحف الخاصـــة ص 84

ـ المطلب الأول الدراسة الشكلية للصحف الحكوميـة ص 84

ـ صحيفـــة الشعـــب ص 84

ـ صحيفـــــة المجـــاهد ص 96

ـ المطلب الثاني :الدراســة الشكلية للصحف الخــاصة ص 107

ـ صحيفـــة الخبر ص 107

ـ صحيفـــة الوطن الخاصة ص 117

ـ المبحث الثاني :التحليــل الكيفـــي والمقارن لاستمارة تحليل المضمون للصحف الحكومية و الخاصــة ص 127

ـ المطلب الأول : الصحـف الحكوميــة ص 127

ـ المطلب الثاني : الصحف الخاصــة ص 138

ـ الجداول من 49 الى 54 تمثل وتلخص أوجه المقارنة التي ألمحنا اليها آنفا بين الصحف الحكومية والخاصة لفترة 1996 ص 149

ـ الفصل الثالث : التناول الإعــلامي للتعــديل الدستوري لعام 2008 في الصحف الحكومية والصحف الخاصة ص 155

ـ المبحث الأول : دراســـــة الجـــــانب الشكلي و الكمي للصحف الحكومية والخاصة ص 157

ـ المطلب الاول الصحف الحكومية : ص 157

ـ صحيفـــة الشعـــب ص 157

ـ صحيـــــفة المجـــاهد ص 168

ـ المطلب الثاني : الصحـف الخاصة ص 179

ـ صحيفة الشروق ص 179

ـ صحيفة الوطن الخاصة ص 190

- المبحث الثاني : التحليـل الكيفـــي والمقارن للصحف ص 201

- المطلب الأول : الصحف الحكومية ص 201

- المطلب الثاني : الصحف الخاصة ص 213

- جداول المقارنة بين الصحف الحكومية والخاصة لفترة 2008 ص 222

- الفصل الرابع : القراءة التحليلية المُقارِنة والاستنتاجات ص 228

- المبحث الأول :القراءة التحليلية المقارنة للفترتين ص 229

- المبحث الثاني : التحقـق من الفــرضيات والاجابــة على أسئلة الاشكاليــة ص 237

- الخـــاتمة ص 240

- مصادر الدراسة ص 243

- المراجع

- الكتــب باللغة العربيــة ص 247

- الكتــب باللغة الفرنسية ص 251

- المجــلات ص 252

- القــواميــس و المعــاجم ص 253

- رسائل و أطروحات الدكتوراه ص 254

- مذكرات الماجستير ص 254

- مواقع الانترنيت للصحف و بعض الهيئات الرسمية الجزائرية ص 256

ـ الملاحق

ـ ملحق رقم 1 استمارة تحليل المضمون رقم 1 ص 258

ـ ملحق رقم 2 استمارة تحليل المضمون رقم 2 ص 261

ـ ملحق 3 دليل استمارة تحليل المحتــوى للفترة عام 1996 ص 263

ـ ملحق رقم 4 دليل استمارة تحليل المحتــوى للفترة عام 2008 ص 265

الفـــصل الثاني:

التناول الإعـــلامي للتعـــديل الدستوري

لعام 1996 في الصحف الحكومية والصحف الخاصة

الفـــصل الثالث:

التناول الإعـــلامي للتعـــديل الدستوري

لعام 2008 في الصحف الحكومية والصحف الخاصة

الـفصــل الأول :

الإطارالمنهجــي والنظـري للد راســـــة

الفصل الرابع :

القراءة التحليلية المقارنة والاستنتاجات

الخـــاتمـــــة

المـــــــــــــــراجـــــــع

الملاحق

DESIGNED BY HARD_WAY1